العراق

عام في المنطقة الحمراء

Year In The Red Zone

رافع الفلاحي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : العراق عام في المنطقة الحمراء

المؤلف : رافع الفلاحي

رقم الإيداع : ٢٧٨٤/٢٠١١

الطبعة الأولى ٢٠١٠



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

تمهيد

لعل من أهم سمات العقود الأخيرة على مستوى العالم ، هي المحاولات الحثيثة التي تبذل هنا وهناك ، لخلط الأوراق وصرف الأنظار وحرف بوصلة المعرفة عن وجهتها الصحيحة، وكتابة تاريخ من نمط جديد،تغيب فيه وقائع وتستحدث غيرها . وإزاء ذلك لابد من الوقوف بوجه هذه المحاولات وفضح الدخيل والمزور من الوقائع والأحداث، والعمل على حماية بوصلة المعارف من أن تحيّد عن الحقيقة بفعل الطارئين والمزورين والدخلاء ومن لاذمة لهم، ورد الاعتبار للقيم والمفاهيم التي تشكل المقياس الحقيقي لحياة الشعوب ، وقد نالها الأذى الكبير بقصد تعويمها وتسفيه كل نفيس تربت عليه الأجيال والشعوب، وأحداث أكثر عدد من الثقوب في جدران الوطنية والمواطنة والأوطان، وبالتالي إسقاطها على أساس أنها قيم بالية لا تستحق البقاء .ويجمع العديد من المؤرخين والمهتمين بدراسة التاريخ وأحداثه،على أن وجود الذاكرة التاريخية ، من شأنه أن يعلم ويحرك ويحفظ، ويمنع التريخ من أن يكون سجلا باردا للموتى، بل أن وجودها سيجعل التاريخ وعاء لحياة ثرة تعج بالامثولات والمعارف والدروس والمقارنات، التي تمد جسورا تربط المضي بالحاضر، وبها إمكانية كبيرة لان تستطيل إلى المستقبل،فضلا عن كون وجودها سيضبط اتجاه البوصلة ويصحح المسار. ومما لاشك فيه، فإن الحديث في وقلئع التاريخ الراهن هو أكثر حساسية وخطورة من الحديث في وقائع التاريخ القديم ،لان المستفيدين من رواية الوقائع الآنية ما زالوا على الساحة، والحديث عن هذء الوقائع ينعكس عليهم(بنحو وآخر)،كونهم كانوا ولازالوا جزءا منها أو من

حواشيها فيما يمكن أن تسوغ أحداث ووقائع التاريخ القديم ، على أنها(ربما) اجتهاد أو ترجيح لاحتمال على غيره، وبالتالي تقل أعداد المستفيدين أو المتضررين . من هنا ، فأن من الضروري الحرص الشديد على أهمية إظهار الحقيقة وهي ساخنة وخطوطها واضحة وشخوصها مازالوا أحياء ومؤثرين ، وعدم انتظار مرور عقود عديدة (ربما)لإظهارها وهي باردة و باهتة لا تسترعي الإنتباه والتعليق. نعم ،إن من الواجب إظهار الحقيقة مهما كانت مؤلمة ، وتوثيق تفاصيلها،لتظهر وتتغلب ولا تأخذ طريقا إلى الظلمة والغياب، وفي إطار الظروف التي أحاطت بها والمناخات التي غلفتها، والإسهامات الشخصية لتي قدمت (بشجاعة) و(نكران ذات) ، من أفراد يجد البعض أفعالهم هذه (ضربا من الجنون) أو (مغامرة غير محسوبة العواقب) في أحسن الأحوال، بخاصة وأنهم تصدوا لأحداث مازالت حية وساخنة ،ولقوى مازالت مؤثرة على الساحة، ولشخوص ما زالوا على قيد الحياة.وإزاء ذلك تبدو الرؤية ملتبسة والأحكام على أدوار الآخرين وأفعالهم مختلفة،لكني (أجزم) أننا وإزاء رجل اسمه (مختار لماني) لابد أن تكون رؤيتنا جميعا متفقة في الحكم عليه وعلى أفعاله ، (سواء اتفقنا أو اختلفنا معه ..أحببناه أو كرهناه)،وهذه خاصية تحسب له وليس لمن اتفقت أحكامهم عليه، فما يختلف به (مختار لماني) عن الكثير من أقرانه من الدبلوماسيين، يتمثل في انه جمع في شخصيته ، سلوكا عاليا وفكرا مبدعا ومتنوعا وتواضعا وترفعا وطاقة وإصرارا وإخلاصا وحبا للحق ورؤية سياسية قل نظيرها ، تؤطرها جميعا مواقفه المبدئية وحياديته وانفتاحه، فضلا عن الثقة العالية والحذاقة والخبرة والحساسية التي تكاد أن تكون (مفرطة) في التعامل واستعمال اللغة.فهل كان الدبلوماسي المغربي (مختار لماني) الذي جمع كل هذه الصفات الحميدة، والذي عمل سفيرا لمنظمة المؤتمر الإسلامي نحو سبع سنوات في الأمم المتحدة ..مغامرا لم يحسب عواقب قبوله منصب سفير

الجامعة العربية إلى العراق عام ٢٠٠٦ ، غير آبه بالمفخخات والمتفجرات والعبوات الناسفة وعمليات الاغتيال والاختطاف والعدائية الواضحة لدى أطراف فاعلة على الساحة العراقية إزاء العرب والعروبة،ومتجاهلًا حتى لقب (سفير الأمويين) الذي أطلقته عليه بعض الجماعات المتطرفة، وما ينطوي عليه هذا اللقب من أبعاد خطيرة على حياته في ظل حملات القتل الطائفي التي تعصف بالعراق والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء ،و منهم من قتل لمجرد أن (اسمه أو لقبه العائلي) يتقاطع مع أجندة الطائفيين؟..وهل كان السفير (مختار لماني) عابثا بحياته وهو يقف في المنطقة الحمراء(red zone) لوحده من دون حماية فعلية و أي تحوطات أمنية، وهي المنطقة التي قد يدفع المرء حياته فيها ثمنا لطرفة عينه سهوا أو تأملا أو حسن ظن أو حتى صدفة ؟..وإذا كان (النفي)جوابا على كل الأسئلة السابقة ،فكيف يمكن فهم عدم اكتراث السفير (مختار لماني) بحياته وبالأخطار الجدية التي تحدق بها ، وهو يدخل العراق مجردا من أي أغطية (إقليمية أو دولية أو محلية)،ولا يحمل سوى حبه للعراق وأهله وانتمائه إلى هذه المنطقة،في وقت كان فيه مثل هذا الحب وهذا الانتماء في العراق ، تهمة قد يدفع المرء حياته ثمنا لها؟ ..ثم هل كان السفير (مختار لماني) حالما وهو يخترق الساحة العراقية وكأنه يحمل جردل ماء يريد أن يطفيء به النيران التي كانت تلتهم البلاد والعباد ؟

إن الأسئلة التي كانت تتوالد في راسي كلما التقيت السفير مختار لماني،شكلت جزءا من إعجاب ودهشة وإكبار وتقدير لهذا الرجل،وجزءا من ازدراء للذين لم يمنحوه فرصة لإشعال ضوء في النفق المظلم الذي وصلت إليه أوضاع العراق ، بخاصة عندما ازداد ليل العراق سوادا وطولا ، بالتطهير المذهبي والعرقي واستشراء العنف والقتل على الهوية. ولم يكن الضوء(عند اللماني) إلا ذلك المشروع الذي يتقصد وفاق العراقيين ، وكان الرجل حريصا على أن يفعل عناصره ويجعلها

أساسا لنهوض العراق من جديد والانتصار على محنته بالتمسك (بالوطنية) و(المواطنة) ، بديلا عن كل ما حملته المياه الآسنة من أمراض وروائح (جيف) لأفكار وأفعال، طالما كانت الداء الذي نخر في جسد وحدة وانتماءات ومواطنة شعوب عديدة، ارتضت (بجهل) بعضهم أو(خيانة)بعضهم أو(عدم مبالاة) بعضهم أو (قلة حيلة) البعض الآخر ، تمرير لعبة (فرق تسد) برغم أنها لعبة قديمة طالما مارستها القوى الاستعمارية ضد شعوب عديدة .لقد قبل (مختار لماني) منصب سفير الجامعة العربية في العراق ،وراح يسعى منذ أول يوم وطأت أقدامه ارض العراق الأسير في نيسان/ أبريل٢٠٠٦ ، إلى وصل ما انقطع ولحم ما انكسر ولم ما تشتت، وكان شديد الحرص على إيجاد حلول تسهم في نفي العراقيين لكل فرقة ولكل تشرذم وليس في نفيهم لعراقيتهم،والركون إلى تشرذمهم وتفرقهم كحبات عنب انفرطت من عنقودها،وكأنه حالة طبيعية وصحية . لذلك كرس (اللماني) جدول أعماله في الأشهر الثلاثة أو الأربعة الأولى من وجوده في العراق، للقاء اكبر عدد من العراقيين من كل الفئات والطوائف والاستماع إلى وجهات نظرهم ورؤيتهم لواقع حال العراق والحلول التي يرونها للخروج من الكارثة ،وقد خرج بنتيجة أن الحلقة المفقودة في العراق هي (المواطنة) ونفي العراقيين لعراقيتهم في ظل تجاذبات الأطراف الداخلية والخارجية الفاعلة على الساحة ،وفي ظل الاصطفافات والتحالفات والأجندات وعمليات العزل والتفريق، التي تحولت إلى واقع على الأرض بعد الاحتلال بفعل سياسة وقرارات حاكم العراق الأمريكي (بول بريمر) [1].

---

(1)بول بريمر مواليد ١٩٤١ عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش حاكما للعراق في السادس من مايس/ مايو ٢٠٠٣، كان بريمر قد انضم إلى السلك الدبلوماسي عام ١٩٦٦، حيث كان مسؤولا سياسيا، واقتصاديا وتجاريا في سفارتي بلاده في أفغانستان ومالاوي. وفي الفترة بين عامي ١٩٧٦– ١٩٧٩ كان نائب السفير والقائم بأعمال السفير في سفارة أمريكا بأوسلو في النرويج. كما تولى منصب المساعد التنفيذي والمساعد الخاص لستة من وزراء الخارجية الأمريكيين. وعين الرئيس الأمريكي=

ولابد أن السفير مختار لماني (وهو السياسي والدبلوماسي المحنك) كان يعرف جيدا،وحتى قبل قدومه للعراق عام ٢٠٠٦ ، أن تلك الاصطفافات والاستقطابات والتحالفات الهشة التي سعى (بريمر) إلى تثبيتها على ارض العراق ، قد خلطت الأوراق وأوجدت التباسا (مقصودا) بشأن ماهية المواطنة، لاسيما عند شريحة من العراقيين الذين يفتقرون المستوى المطلوب من الثقافة والوعي الوطنيين، وفي مواقف فئة من الجماعات والتيارات والقوى السياسية والطائفية المختلفة التي مارست فعليا دورها التأثيري وضغوطاتها على عقول وتوجهات فئة ليست قليلة من المجتمع العراقي، وبما يعوم لديهم فكرة المواطنة أو يشوه صورتها الحقيقية،بخاصة وان (فكرة المواطنة) قد صارت عند بعض القوى والمكونات العاملة على الساحة العراقية بعد الاحتلال والمتحكمة في مفاصل عديدة ومهمة من الحكم،عائقا أمام تحقيق طموحاتها(غير المشروعة) الأمر الذي جعلها بالضرورة تعمل على (شيطنة) فكرة المواطنة وجعلها تبدو في أذهان البعض، رديفا للإرهاب أو عاملا من عوامل الهدم وتقييد الحرية ووقف قطار الرفاهية الذي يمكن أن يصل

=الأسبق رونالد ريجان، بريمر سفيرا لبلاده في هولندا لمدة ثلاث سنوات منذ ١٩٨٣. وفي عام ١٩٨٦ عين سفير في وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون مكافحة الإرهاب، حيث كان مسؤولا عن تطوير وتنفيذ السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب التي تتبعها الولايات المتحدة. كما كان كبير مستشاري الرئيس ووزير الخارجية الأمريكيين بشأن الإرهاب في الأعوام الثلاثة التالية.وعقب ٢٣ عاما قضاها في السلك الدبلوماسي انضم بريمر في عام ١٩٨٩ إلى شركة كيسينجر أسوشيتس، وهي شركة استشارات يرأسها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر. أصدر بول بريمر في عام ٢٠٠٦ كتاباً تكلم فيه عن فترة حكمه للعراق (عام قضيته في العراق: النضال لبناءِ غدٍ مرجو).ولم يكن بول بريمر سفيرا أو معتمدا أمريكيا لإدارة شؤون العراق المحتل ، بل كان حاكما مطلقا للعراق ارتبطت به مجموعة من القرارات سيئة الصيت كحل الجيش العراقي وقانون دارة الدولة الانتقالي ومجلس الحكم وقرار أجتثاث البعث والدستور الجديد وغيرها من القرارات التي شكلت بمجموعها الأرضية لتمزيق العراق وتدمير الدولة العراقية.

إلى محطات كل العراقيين، فكان لابد والأمر على هذا النحو أن يسعى السفير مختار لماني (وهو الحامل لمشروع وفاق العراقيين)، إلى الدعوة والعمل لقيام حوار عراقي –عراقي بين كل الجماعات والتنظيمات والزعامات المختلفة (عرب وأكراد وتركمان وكلدواشوريين وغيرهم ، ومسلمين ومسيحيين وصابئة ويزيديين وغيرهم)، بين من هم في العملية السياسية ومن هم ضدها وصولا لقواسم إنسانية وسياسية واجتماعية مشتركة، تزكي وتعظم الهوية العراقية الجامعة لكل الهويات الصغيرة (طائفية أو إثنية أو غيرها) وما تفرضه هذه الهوية من مباديء المساواة والعدالة وحقوق المشاركة،وبمعنى أكثر مباشرة: (السعي لا يقاض المواطنة العراقية من غفوتها القسرية).

وهكذا ، فأن قرار (مختار لماني) قبول مهمة سفير الجامعة العربية في بغداد ، تنفيذا لقرار القمة العربية في السودان القضي بتفعيل الدور العربي في العراق[1]،لم يكن قرارا عاطفيا مجردا من العقلانية(كما وصفه البعض) أو مغامرة لاعقلانية ، برغم ما تنطوي عليه هذه المهمة من مخاطر على المستوى الشخصي والسياسي ، فمن يقرأ الرسالة التي وجهها السفير مختار لماني إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وهو يبلغه فيها انسحابه من المهمة في العراق في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧ ، يدرك الأبعاد والعناصر السامية التي تكمن وراء قبوله أساسا بالمهمة وأسباب انسحابه منها فيما بعد ، ولعل العبارة التي وردت في رسالته تلك : (قبلت هذه المهمة ولم أتعامل معها في أي لحظة كدبلوماسي ، بل تعاملت من قلبي وببساطة باعتبار أن أهل العراق أهلي ...) تلخص بصدق كل ذلك .

(١)جاء في إعلان الخرطوم الصادر عن القمة العربية (١٨) المنعقدة في شهر آذار / مارس ٢٠٠٦ ، التأكيد على «الدور العربي» في العراق، خاصة بعد أن أبدى وزيرا خارجية السعودية والإمارات قلقا واضحا من النفوذ الإيراني الواسع في العراق. كما جاءت فيه دعوة إلى سرعة تشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق تمهد الطريق لخروج القوات الأجنبية من أراضيه .

فالـذي اعتـبر قضـية العـراق قضـيته وأهـل العـراق أهلـه ، لابـد أن سـخر كـل إمكاناته وطاقاته السياسية والإنسانية والفكرية ، لأجل الخروج بأفضل النتائج، فقد وجد(اللهاني) نفسه إزاء قضية شعب محتل ومهدد في عمقه وجائع وغير امن ، فيما وجد من يدعون أنهم الطبقة السياسية الأصلح لقيادة العراق وإدارة شؤونه (بادعاء أن الشعب قد انتخبهم).. وجدهم (لا يؤمنون بشيء اسمه العراق) وفي مواجهة أوضاع البلاد الكارثية كانوا(ينزعون في الهروب إلى أمام) ، أما الديمقراطية الأمريكية التي جاءت بها واشنطن (هدية غالية)للعراق الجديد ولشعبه(المحرر !)، فقد وجدها السفير مختار لماني،طائفية،جاءت بمتطرف ذو عقلية انتقامية (رئيسا للوزراء) ، ومتطرفا آخر على حافة عدم التوازن (رئيسا لمجلس النواب)،أما النواب فقد جرى انتخابهم عام ٢٠٠٥ على أساس الفتاوى الطائفية والتزوير والتلاعب من كل نوع ، والكثير منهم يعترف في مجالسه الخاصة (كحال أعضاء الحكومة)بان كل القوى التي شاركت بالانتخابات (بدون استثناء) مارست التزوير ، وان ما ارتكب في تلك الانتخابات من مخالفات تفوق كل التصورات ، لكن واشنطن كانت تريد للانتخابات أن تجرى بأي شكل في تلك الفترة لكي تقول ، هذه هي الديمقراطية التي وعدنا بها العراقيين ، ولكي تسوغ لنفسها الادعاء بتحقيق النجاح في العراق، في الوقت الذي كان فيه المأزق الأمريكي في العراق يتسع ويتعمق وينبه إلى الورطة الأمريكية، بخاصة بعد تصاعد أعمال المقاومة وارتفاع حصيلة الخسائر الأمريكية (ماديا وبشريا)، فضلا عن اعتراف الكثير من هؤلاء النواب(في جلساتهم الخاصة)بأن ليس لديهم من شغل شاغل سوى جمع الأموال والسفر في عواصم العالم ، كون ذلك هو الوسيلة الوحيدة لديهم للتهرب من مواجهة الحقائق المرة لشعب يموت بشكل يومي،والابتعاد عن الظروف الصعبة التي يعيشها شعب العراق في ظل غياب كل الوسائل التي تمد الحياة

بديمومتها وفي مقدمتها الأمن والخدمات .

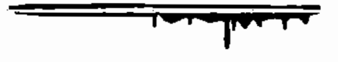
في هذا الكتاب، محاولة لتقديم (جوانب مهمة) من صورة المشهد العراقي بعد أكثر من سبع سنوات من الاحتلال ،يجمع تفاصيلها إطار عام يتشكل من رؤية ووجهة نظر (السفير مختار لماني) بشأن الفترة الحرجة والصعبة التي عاشها في العراق (آذار ٢٠٠٦ –شباط ٢٠٠٧) مبعوثا للجامعة العربية ، وما بذل من جهود لمعالجة الجسد العراقي من إدمان الكوارث ، من خلال محاولاته في إيقاض (توافق العراقيين) الذي كان مخدرا بفعل جرعات الترياق القديم –الجديد (فرق تسد) الذي طالما كان المستعمرون يحرصون على التسلح به ضد الشعوب قبل القنابل والصواريخ والبارود والمدافع والطائرات.

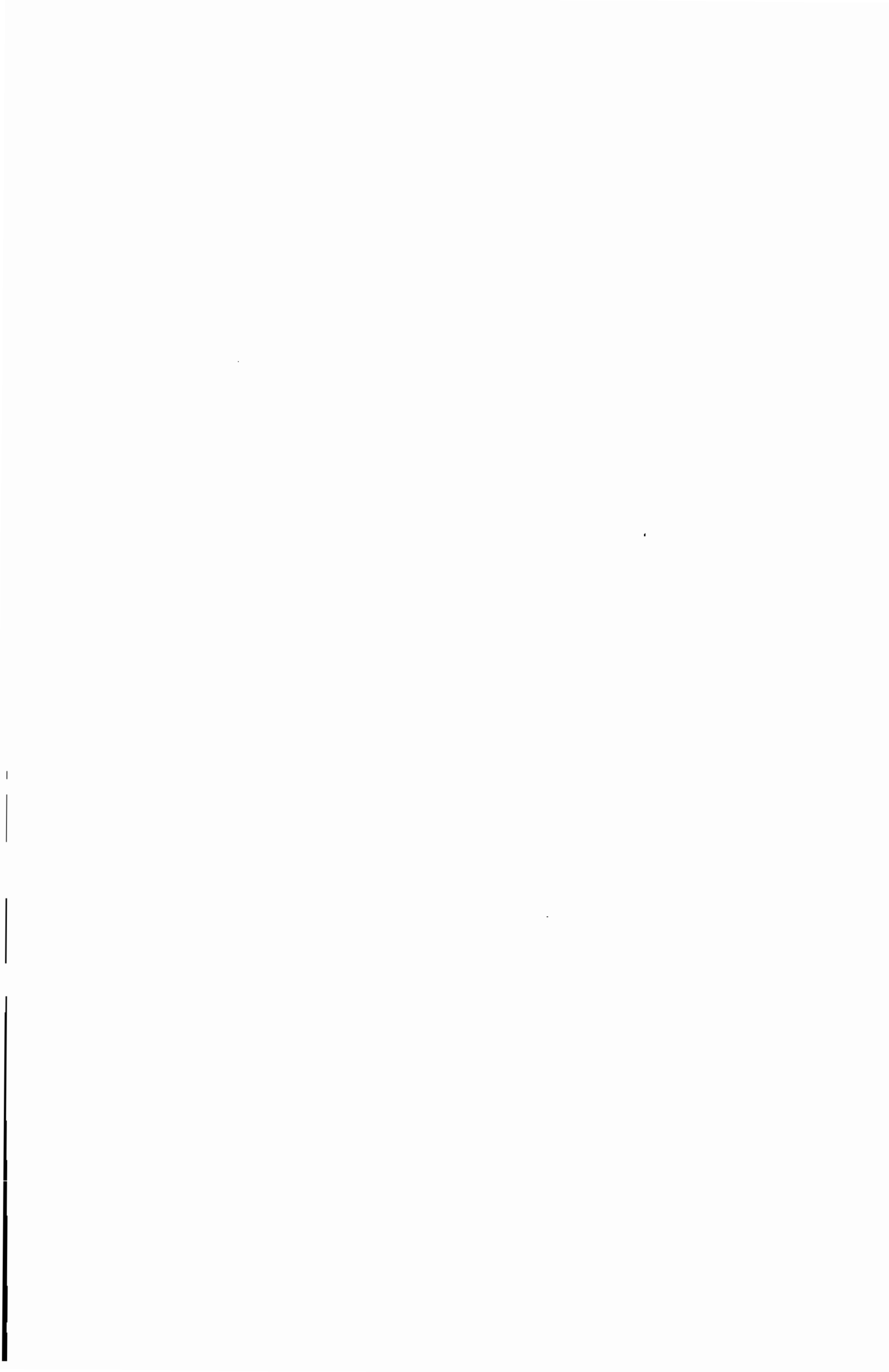
وبرغم كل الظروف الصعبة والمنغصات والمعاكسات،لم ييأس (اللماني) في محاولاته الحثيثة لمساعدة العراقيين وتامين فرص نجاح مشروع توافقهم، والتي استمرت(سنة)كان قد وصفها بنفسه بأنها: (سنة قلقة وعنيفة ستبقى ذكرياتها تطاردني ما حييت ... لاشيء في الكون يستطيع أن يمسح من ذاكرتي غلالة الحزن عن هذه السنة، حيث حمل كل يوم وكل أسبوع حصة من الكوارث المتتالية ، هذه الكوارث–لا ننساها ولكن نتعود عليها – كما تقول أغنية المغني البلجيكي جاك بريل التي كانت على قرص مدمج يضم أغانيه من بين قلة أشيائي في العراق) .

إن مجموعة الصور المتفرقة عن أحداث جرت في تلك السنة التي عاشها السفير مختار لماني في العراق ، أو في سنوات سبقتها أو تلتها ، تشكلت على صفحات هذا الكتاب من حوارات مطولة جمعتني بالسفير مختار لماني قبل أن يترك مهمته كسفير للجامعة العربية في العراق أو بعدها ،ومن وجهات نظر ورؤية متفحصة لكل حدث.. وهي صور تشكل، بمجموعها وترابطها وتفاعلاتها مع بعض،محاولة لوضع الأحداث في سياقها الصحيح ضمن تاريخ عراقي يتسم (بقصد وفعل

فاعلين) بالالتباس وخلط الأوراق .

ومن هنا تبرز أهمية هذه المحاولة لتحريض ذاكرة السفير مختار لماني في استحضار أحداث تلك السنة التي عاشها في العراق سفيرا للجامعة العربية ، وتسجيل روايتها بحيادية ووضوح. فشهادة السفير مختار لماني التي سنجدها على صفحات هذا الكتاب، تكتسب أهمية استثنائية، كونها شهادة من شخص مجرد من أية رغبات ذاتية أو خاصة ، سوى حبه للعراق وانتمائه إلى أهله ، ولم يكن همه سوى المساهمة في وصل ما نقطع أو لحم ما انكسر أو رتق ما تمزق ، وبما يجعل الحلول حاضرة في تعزيز قدرة العراقيين على الوفاق والحرص على عراق الحاضر والمستقبل وعدم الوقوع أسرى الماضي ، مهما كانت النظرة للماضي (قاتمة أو وردية) . كما أن شهادة (اللماني) لم تأت من خلال تحليلات أو توقعات سياسية أو قراءات اجتماعية واقتصادية أو دراسات أكاديمية ، بل جاءت بتجربة حياتية مريرة عاشها السفير مختار لماني في المنطقة الحمراء (red zone)، واطلع فيها على فاجعة العراقيين وعلى ممارسات الاحتلال وأعوانه، وضحايا (ترياق) الطائفية والعنصرية الذي حملته (وصفات) المحتلين ،لتمرير سياساتهم في تدمير العراق وتمزيق شعبه وكيانه الوطني .





العـراق عـام في
المنطقة الحمراء



الكارثة : كرة الثلج المتحركة

لم يعد وصف حال العراق بعد الحرب ضده واحتلاله عام ٢٠٠٣ ،محل خلاف فقد سلم الجميع (سواء من مؤيدي الحرب أو خصومها) بأنه (كارثة)،ولا عذر لأحد في أن لا يرى الأمور كما هي ويسمي الأشياء بأسمائها ،كونها خروج على لشرعية الدولية والإنسانية وليس لها علاقة بمصطلحات التحرير والديمقراطية والحرب على الإرهاب ، التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية شعارات أرادت من خلالها تضليل العالم، وتصوير الحرب ضد العراق واحتلاله وما وصل إليه خلافا للواقع وللكارثة التي حلت بالعراقيين وبلدهم ، والتي لا يمكن حصر أبعادها المادية والإنسانية ،حتى بات ادعاء الولايات المتحدة بأن ما فعلته للعراق هو محاولة لمساعدة العراقيين في بناء بلدهم من جديد، مجرد (نكتة سوداء) تكشف جهل أو استهتار الولايات المتحدة بقدرة الشعوب على الفهم والرؤية الصحيحتين، وإدراك كذب السياسة الأمريكية وزور الشعارات القانونية والإنسانية التي تتشدق بها .

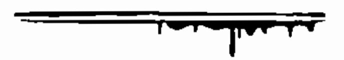
ولا ندري كيف سيتعامل المؤرخون في المستقبل مع الكم الهائل من الكذب والتشويه والتلفيق الذي رافق غزو العراق واحتلاله وتدميره وسرقته سواء في مرحلة الإعداد أو التنفيذ؟..وكيف سيتعاملون مع التعتيم والتورية الإعلامية والسياسية والمعلوماتية ؟ ، فإدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) سجلت عليها أكثر من(٩٣٥) كذبة بينها (٢٥٩) كذبة سجلت على بوش لوحده ، و(٢٤٤) كذبة لوزير خارجيته كولن باول،فيما تقاسم باقي الأكاذيب نائبه ديك تشيني ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد ومستشاره للأمن القومي كونداليزا رايس[1].

---

(1) للمزيد راجع كتاب:كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق ، لمؤلفيه (كريستوفر شير وروبرت شير ولاكشمي شودري) ترجمة :محمود علي عيسى، دار الكتاب العربي/ نينوى ، ٢٠٠٦ . والبحث الخاص بمركز (فالك انتر غبتني سنتر) المتعلق بسلسلة الأكاذيب التي نشرها بوش وطاقم إدارته،نشر عام ٢٠٠٦ .

كانت غاياتها تبرير الحرب ضد العراق واحتلاله وتأمين مباركة وتمويل ودعم شعبي ورسمي ، لاستمرار احتلال العراق وتبني كل الأسباب الواهية التي ساقتها الإدارة الأمريكية آنذاك لتبرير الحرب والاحتلال، وفي مقدمتها التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي لم يكن لها وجود، ومكافحة الإرهاب الذي ظهر في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ، فضلا عن تحقيق الديمقراطية والحرية للعراق والتي قضى بسببها أكثر من مليون ونصف المليون عراقي، عدا ملايين العراقيين الذين هاجروا وهجروا من ديارهم احتفاء بهذه الحرية الرائعة وهذه الديمقراطية الزاهية.

وبرغم الكارثة التي ألحقوها بالعراق وبأنفسهم ، إلا أن أركان النظام الأمريكي ومنذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم ،وبرغم مجيء إدارة جديدة ،تمسكوا بإصرارهم على محاولات حرف الحقائق وتشويه الوقائع وإخفاء الرقم الحقيقي لإعداد قتلاهم وجرحاهم و المصابين بالجنون والاضطرابات النفسية الذين ضاقت بهم المستشفيات والمصحات الخاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ،أما الهروب من صفوف أقوى وأعظم جيش في العالم وعدم الاستجابة لدعوات التجنيد ، فقد باتت أكثر من حالات تخلف المطلوبين للخدمة العسكرية والجنود الحفاة الهاربين من بعض جيوش العالم الثالث (وفقا للتصنيفات الغربية والأمريكية للدول والشعوب) ، فضلا عن حالات الانتحار داخل الجيش الذي لا يقهر .



الحصاد المر

عندما وضع الرئيس الأميركي السابق (جورج دبليو بوش) قرار الحرب ضد العراق واحتلاله ،موضع التنفيذ في مارس/ آذار عام ٢٠٠٣، لم يكن يتوقع أن العراق سيكون بعد الاحتلال، الكابوس الذي سيؤرق الولايات المتحدة ويدفع بها إلى الانكسار، مع تصاعد مقاومة العراقيين واستنزاف الولايات المتحدة عسكريا وبشريا واقتصاديا بخسائر فادحة ، تعبر عن جانب منها التكاليف الاقتصادية التي وردت في الدراسة المشتركة التي أجراها الدكتور(جوزيف ستيغليتز) والبرفسورة (لندا بليمس) تحت عنوان : (التكاليف الاقتصادية لحرب العراق) والتي أكدت أن التكلفة الحقيقية للحرب تتراوح بين (٧٥٠) مليار دولار و (٢ , ١) تريليون دولار (العام ٢٠٠٦) ونحو (ثلاثة) تريليونات دولار إذا بقي الاحتلال لعام ٢٠٠٨ وما بعده،استنادا للمعيار المعتمد والحسابات الحذرة والمعتدلة والمتحفظة[1].

ولم يكن الرئيس الأميركي (جورج دبليو بوش) وإدارته بحاجة إلى زمن طويل لإدراك أن ما عدوه نزهة، قد صار كابوسا وفاجعة أميركية ،فقد انقلبت بشارة النصر التي زفها (جورج دبليو بوش) للشعب الأميركي في الأول من مايو / ايار٢٠٠٣ وهو يعلن من على إحدى السفن الحربية الأمريكية بان الحرب ضد العراق قد انتهت وان النصر قد تحقق ، إلى واحدة من اكبر الأكاذيب التي فضحها

(١) علي باكير ، العراق والتراجع الأميركي ، بحث منشور ، مجلة البيان (التقرير الاستراتيجي) الواقع الدولي ومستقبل الأمة ، الإصدار الخامس ، ٢٠٠٨ ، ص ١٩٥ . ولمزيد من المعلومات: جوزيف ستغليتز ولندا بيلمز ، الكلفة الحقيقية لحرب العراق ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

المأزق الأميركي الكبير في العراق والذي تحول إلى معضلة لا حل لها ، تستنفد الكثير من الأموال والدماء الاميركية،فضلا عن الخسائر السياسية والأخلاقية الهائلة التي أكلت وتأكل من جرف القوة الأميركية لصالح كل القوى الدولية، التي تطمح بإزاحة الولايات المتحدة الأميركية عن سدة الزعامة العالمية.

إن السنوات الماضية من عمر الاحتلال الأميركي للعراق ، كانت حافلة بالكثير من الخطط الاستراتيجية والتكتيكية الأميركية لمواجهة المأزق العراقي، إلا أن نتاج عقول القادة العسكريين الأميركيين ومستشاري (بوش) الأمنيين والاقتصاديين والسياسيين في صياغة كل الخطط ، كان بلا جدوى في مواجهة مستنقع يتسع ويزداد عمقا بفعل المقاومة العراقية.

وهي نتيجة استشعرتها الأطراف التي ساندت الاحتلال وحاولت بكل الوسائل أن تمنحه الشرعية،حيث لم تمض سوى شهور معدودات على بداية الاحتلال حتى بدأت تلك الأطراف تشعر بالقلق الشديد من عدم قدرة المشروع الاحتلالي من تقديم أدلة على حركته باتجاه الأهداف والغنائم التي قالت الولايات المتحدة أنها ستتحقق حتما بمجرد احتلال العراق ، الأمر الذي جعل التحالف الذي أقامته الولايات المتحدة في حربها واحتلالها للعراق ، يتعرض لتصدعات وضربات عدة كان أبرزها إعلان أسبانيا وايطاليا الحليفين الأهم للولايات المتحدة بعد بريطانيا ، سحب قواتهما من العراق عقب تغيير النظم السياسية الحاكمة فيهما بفعل تداعيات هذه الحرب، كما أن بريطانيا نفسها (التي تعتبر اكبر حلفاء أميركا في الحرب ضد العراق واحتلاله) قد اضطرت إلى العودة إلى دفاترها الاستعمارية القديمة يوم كانت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ،وتفتش فيها عن تاريخها الاستعماري القديم في العراق وتستخلص منه الحكمة بتقليص قواتها والتمهيد للإنسحاب من العراق قبل أن تضطر للهرب مثلما حصل لها إبان احتلالها الأول

للعراق في بدايات القرن الماضي ،لذلك عملت على تخفيض قواتها من(٤٦٠٠٠) ستة وأربعين ألف مقاتل في عام ٢٠٠٣ إلى نحو (٤٠٠٠) أربعة آلاف مقاتل ، تم سحبهم جميعا فيما بعد بحدود شهر حزيران/ يونيو٢٠٠٩ ، فضلا عن كون باقي الحلفاء من الدول التي ساقتها الولايات المتحدة للمشاركة في الحرب ضد العراق واحتلاله كجزء من عملية التضليل التي مارستها (واشنطن) لإضفاء الشرعية على فعل غير شرعي بكل المقاييس ، قد وجدوا فرصتهم في اتخاذ قراراتها بالانسحاب من العراق بعد أن أدركوا حجم الكارثة الأميركية ، الأمر الذي جعل التحالف ينفرط بخاصة بعد أن استطاعت المقاومة العراقية أن تفتح الباب واسعا أمام كل شعوب الأرض ودولها ، لكي ترى الولايات المتحدة على حقيقتها، ولتجعلها تدرك بالملموس أن مفهوم القوة هو مفهوم نسبي قد لا يرتبط بما تمتلكه أي دولة من جيوش وأسلحة[1].

أما حصاد العراقيين المر ومحنتهم الكبيرة نتيجة الاحتلال ، فقد تجاوز كل التوقعات من حيث حجم التضحيات وعمق التأثير والانتشار ، فقد بلغ عدد القتلى حسب مجلة لانسيت البريطانية نحو (٦٥٥) ألف عراقي وحسب منظمات عراقية غير حكومية وفصائل المقاومة تجاوز العدد (مليون ونصف المليون) عراقي[2]،أما عدد المهجرين داخل العراق وخارجه وفقا لبيانات وزارة الهجرة العراقية وبعثة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (أربعة) ملايين ، وحسب تقديرات العديد من المنظمات والهيئات العراقية(سبعة) ملايين (ثلاثة ملايين داخل العراق وأربعة ملايين خارجه)فيما بلغت نسبة البطالة أكثر من (٦٠٪)، وتبعا لذلك ارتفعت

(1)محمد أحمد النابلسي ، التداعيات المستقبلية لاحتلال العراق ، بحث منشور ، المركز العربي للدراسات المستقبلية ، تموز ٢٠٠٦.

(2) صحيفة الحياة ، لندن ،عدد يوم ١/ ٢/ ٢٠٠٨ .

نسبة العراقيين (تحت خط الفقر) إلى أكثر من (٥٠٪) من عموم المجتمع العراقي، والنسبة قابلة للزيادة بشكل سريع في ظل اتساع البطالة وارتفاع مستوى أسعار السلع الأساسية وانتشار الأزمات في كل القطاعات دون استثناء، وتفشي ظاهرة الطبقات الطفيلية والمستفيدة التي تعمل على استغلال حاجة العراقيين إلى أي سلعة أو أي خدمات للمتاجرة فيها من دون وجود جهة رقابية وجهات رادعة ،بخاصة في ظل أزمات الوقود والكهرباء والمياه والخدمات الطبية والأدوية والأجهزة والمعدات الطبية والمواصلات فضلا عن الفساد ونهب الأموال العامة التي جعلت منظمة الشفافية الدولية تضع العراق على رأس قائمة البلدان الأكثر فسادا في العالم بعد الصومال ومانيمار[1] فضلا عن تقارير لمنظمات دولية أخرى اعتبرت العراق على رأس قائمة الدول الأكثر خطرًا والأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان والأكثر طردا لمواطنيه وأكثر البلدان استهدافا للعلماء وأصحاب العقول والكفاءات والخبرات، فكل العلماء و الأساتذة الجامعيين صاروا بعد الاحتلال أهدافا للترهيب والتهديد والخطف والقتل ، حيث بلغ عدد الذين تم قتلهم وفقا لتقديرات وإحصاءات موثقة أكثر من (٣٧٢)عالما وأستاذا جامعيا[2].

إن كل هذه التقارير ووقائع مفكرة أيام العراقيين تؤكد أن المحتلين وحكومات الاحتلال المتعاقبة وأحزاب وقوى وشخصيات العملية السياسية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن ، انغمسوا في مخطط تدمير ونهب العراق وهم غير معنيين بحل مشاكل العراقيين وتخليصهم من معاناتهم اليومية . حتى وان ادعى هؤلاء عكس ذلك ورفعوا الشعارات ونشروا الملصقات في حملاتهم الإعلانية (إبان ما يسمونها

(1) موقع أخبار العراق الالكتروني، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧ .

(2)حسين الرشيد ، اغتيال الكفاءات العراقية ، مجلة حضارة ، مركز الأمة للدراسات والتطوير ، العدد الأول ، كانون الثاني ٢٠٠٩،ص١٩١-٢١٩

انتخابات ،والتي تشير إلى وعود بتلبية مطالب العراقيين والحرص على إنهاء معاناتهم ،كما فعلوا في انتخابات عام ٢٠٠٥ وانتخابات مجالس المحافظات عام٢٠٠٩ وانتخابات عام ٢٠١٠ [1]، التي أثرت عدم ثقة العراقيين بكل الشخصيات والقوى والأحزاب العاملة على الساحة العراقية،وإدراكهم أنها صنيعة الاحتلال ومسؤولة معه بشكل مباشر عن كل المشاكل والمعاناة التي واجهتهم منذ الاحتلال وحتى اليوم، وهم يفعلون ذلك بدوافع سياسية تهدف إلى جعل حياة العراقيين جحيما لا يطاق ،كنوع من العقاب الجمعي للعراقيين لدعمهم المقاومة وتأمين الحاضنة لهم ووقوفهم ضد الاحتلال ، وللضغط أكثر على العراقيين في الداخل لإجبار أعداد كبيرة أخرى منهم للهجرة وبما يفرغ العراق من أهله ويقلص الحاضنة الشعبية للمقاومة ، من خلال استهداف العراقيين بعمليات القتل والترهيب والاعتقالات والمداهمات وانتهاك كل الأعراف والقوانين والقيم التي تربى عليها شعب العراق،فضلا عن مصادرة الحريات وقمع الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى ، حتى لا يبقى على الساحة غير الأجهزة الإعلامية الموالية لهم والمؤيدة للاحتلال،حيث تشير المصادر المختلفة إلى أن قوات الاحتلال وقوات حكومات الاحتلال المساندة لها ، قتلت (٢٦٧) صحفيا وإعلاميا بينهم (٢٤) إعلاميا من غير العراقيين منذ بداية الاحتلال وحتى شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨،ليس لكونهم في صفوف المقاومة،بل لأنهم حاولوا نقل صور من جرائم الاحتلال وفضائحه بحق العراقيين[2].

العديد من التقارير والدراسات والبحوث التي تناولت الوضع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي ،حددت جملة نقاط يمكن من خلالها معرفة ما يحصل في العراق وأسبابه ، ومن بينها دراسة أستاذ الاجتماع الأميركي(مايكل شوارتز) مدير

(1) صحيفة العراق الالكترونية ،المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٨٢٧ ، ١/ ٢/ ٢٠٠٨.

(2) جريدة الأسبوع الأدبي الالكترونية ، العدد ١٠٨٧ ، ١٩/ ١/ ٢٠٠٨

كلية الدراسات العالمية بجامعة (ستوني بروك) التي أعدها عام٢٠٠٦ [1] والتي حاول من خلالها الإجابة على سؤال مفاده : كيف نفهم ما يحدث في العراق ؟ ، حيث يقول أن هناك سبع أسرار تحاول الولايات المتحدة الأميركية إخفائها والتي يمكن أن نفهم في ضوئها الواقع العراقي بعد الاحتلال ونتوقع على أساسها المستقبل ،ويمكن تلخيص هذه الأسرار السبعة على النحو التالي :

١-الاحتلال الأميركي هو السبب الرئيسي لتزايد العنف في العراق.

٢-أميركا هي التي أنشأت فرق الموت وأطلقت يد الميليشيات ومولتها ودفعت بها لاستهداف المقاومة والعقول والكفاءات العراقية وإشاعة الطائفية.

٣-الحكومة العراقية ليس لها وجود خارج المنطقة الخضراء ، وقوات الاحتلال (الأميركية وغيرها) لا تستطيع أن تتحرك في معظم أنحاء العراق.

٤-حركة المقاومة تنمو في العراق ولا تقتصر على (المناطق السنية) كما تدعي أميركا وأجهزة استخباراتها والمتعاونين معها ، بل تشمل كل أجزاء العراق .

٥-الجيش الأميركي والقوات التابعة للحكومة العراقية يتولون قتل واعتقال المدنيين واستهداف المدن والقرى وتعميم الرعب في محاولة لمنع العراقيين من مساندة المقاومة.

٦-إن محاولات استهداف رموز الحكومة وقواتها الأمنية سببه مساندتهم للاحتلال وليس لأسباب خاصة أو لأسباب دينية وطائفية وعرقية .

٧-كل الأطراف في العراق تواجه احتمالات غير محسوبة ، أهمها إمكانية تقسيم العراق بتداعيات الاحتلال والوضع الراهن، أو بلجوء أميركا إلى ذلك كجزء من خارطة الخروج من العراق.

(١) سليمان صالح ،ماذا يحدث في العراق ،دراسة منشورة ،صحيفة الشرق القطرية،٩/ ٩/ ٢٠٠٦

الجناة والضحايا

لم تقتصر كارثة الاحتلال على فئة معينة من العراقيين دون أخرى ، فقد تعرض كل شعب العراق إلى ما يشبه الزلزال بدرجة (٩ , ٩)على مقياس ريختر ، الذي لم يبق أي عراقي من دون أن يكون له قريب قتيل أو معوق أو مفقود أو خلف قضبان السجون[1] ، أو مهجراو لاجيء في دول الشتات ، وهي بلا شك معطيات رسمت أمام العالم (صورة كارثية)للعراق بكل ما يحمل المصطلح من مضامين وتداعيات واستخلاصات إجرامية لم يشهدها التاريخ من قبل ،إذ أن ممارسات المحتلين في العراق لم تترك مجالا من مجالات الحياة العراقية إلا وألحقت به ضررا هائلا ، ولم تترك أسرة عراقية إلا ونكلت بأفراد منها ، قتلا واعتقالا وتعذيبا ، فالجريمة تحولت في العراق على أيدي المحتلين وأعوانهم إلى تطبيقات إرهابية دموية تدميرية مروعة ضد كل مكونات الوطن العراقي دون استثناء،ولعل اعتبار المرأة العراقية اكبر ضحية من بين فئات الشعب العراقي ، له دلالاته الواضحة في تعميم الأذى على

(1) في عام ٢٠٠٨ ظهر أن عدد العراقيين الذين تم اعتقالهم للفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨ قد بلغوا أكثر من مليوني معتقل ،وقد جرى التوصل إلى إحصائية المعتقلين المليونية هذه، من خلال(بحث) اعتمد متابعة ودراسة دقيقة للأرقام والإحصائيات الصادرة عن قوات الاحتلال(حصراً) على مدى تلك السنوات الخمس فقط. قام بالبحث نيك موتيرن، مدير منظمة «مستهلكون من أجل السلام» في واشنطن، وبيل راو الباحث في مجال التنمية. ونشراها بشكل تقرير مكوّن من جزأين على موقع منظمة «تروث آوت» أو كشف الحقيقة.الأمر الذي يعني أن ليس هناك عائلة عراقية إلا وقد تعرض احد أفرادها(أو أقاربها) إلى الاعتقال في فترة من الفترات تحت ظل الاحتلال .

كل المجتمع العراقي،وبهذا الصدد تشير دراسات عديدة إلى أن الأرامل اللواتي تركن دون معيل منذ الاحتلال الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣، يصل عددهن إلى اكثر من مليون امرأة ، يفتقرن لسبل اعالة انفسهن وأولادهن ، مما يتركهن ضحية للاضطهاد والفقر والاستغلال البشع ،وتشير الكاتبة العراقية هيفاء زنكنة في كتابها(مدينة الأرامل: المرأة العراقية في مسيرة التحرير) أن أكثر من تسعين امراة تترمل يوميا نتيجة استمرار العنف في جميع أنحاء العراق ..وان الإعداد في ازدياد كل يوم بسبب استمرار اختفاء الرجال ، وترك العائلات بلا معيل ، وليس في حيازة الأرامل سوى النزر اليسير من الموارد[١] .

(وبالتأكيد ليس هناك من يفكر في الولايات المتحدة بمحاسبة من اتخذوا قرار الحرب ضد العراق واحتلاله ، حتى بعد اعتراف الرئيس الأميركي الثالث والأربعين للولايات المتحدة (جورج دبليو بوش) الذي قاد الحرب ضد العراق واحتلته جيوش أمريكا والمتحالفين في الشر معها عام ٢٠٠٣ بقرار منه ،بان قراره هذا كان مبنيا على أساس معلومات مغلوطة . كما ليس هناك من يجرؤ في المجتمع الغربي،الذي يدعي حرصه على حقوق الإنسان والشرعية الدولية ، أن يسعى إلى تجريم الذين ارتكبوا هذه الكارثة المترامية الأطراف بحق بلد وشعب امن ، وعمدوا فيه قتلا وتدميرا وخرابا ، واستباحو حياته وكرامته بشكل همجي،حتى حولوا أيام كل العراقيين إلى محنة كبيرة وهّم لا خلاص منه .

أن واقع وشكل وطبيعة الكارثة التي حلت بالعراق والعراقيين، (نتيجة الاحتلال وديمقراطيته –المعلبة– التي جاءت بأثر جزمات الجنود المحتلين وهم يجوسون الديار وينتهكون كل المحرمات،خلافا لكل التصريحات عن التقدم

(١)هيفاء زنكنة ،مدينة الأرامل –المرأة العراقية في مسيرة التحرير،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٨،ص١٢٠.

واستتباب الأمن والتمتع بحقوق الإنسان، التي لا ينفك المسؤولين الأمريكيين والمسؤولين في الحكومة العراقية، إطلاقها في كل يوم)، يمكن أن تدل على جوانب منها سبع قوائم عالمية صدرت في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، جاء فيها ذكر العراق مثلما جاء فيها ذكره في الأعوام التي سبقته.

القائمة الأولى هي التي تصدرها سنويا (منظمة الشفافية الدولية)، حيث تصدر (العراق الجديد) قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم حسب معطيات مسح أجرته المنظمة في تسعة وستين بلداً، صنفت وفقاً لمستوى الفساد بين مسؤولي القطاع العام ورجال السياسة. ونشر التقرير في نيسان/ أبريل٢٠٠٩. ولا يخفى على احد حجم الانهيار السياسي والاقتصادي والأخلاقي الذي تتعرض له الدول والمجتمعات نتيجة انتشار الفساد وما سيترتب على ذلك من عودة إلى ظلام القرون الوسطى وما يعنيه من محاولة للتجهل المتعمد لكل أفراد المجتمع ، وانتشار الجريمة المنظمة التي هي توأم الفساد، إذ يغيب الشهود ومن يقف عقبة بوجه الاحتلال والنهب والفساد، بالقتل أو الاعتقال أو التهجير.

القائمة الثانية هي قائمة (مؤشر السلام العالمي)، الصادرة سنويا عن (معهد الاقتصاد والسلام الأمريكي)، ويبحث هذا المؤشر في أجواء السلام التي تنعم بها شعوب العالم، استنادا إلى (٢٣) مقياسا تشمل الحروب الداخلية واحترام حقوق الإنسان وعدد الجرائم وعدد السجناء وتجارة الأسلحة والديمقراطية.وقد احتل العراق المرتبة الأخيرة في مؤشر السلام العالمي ،مسجلاً المرتبة(١٤٤)، وهي الأخيرة بعد أفغانستان، والكيان الصهيوني الذي حل في المرتبة ١٤١ .وقد أظهر التقرير أن العراق لا يزال أكثر دول العالم خطورة للعام الثالث على التوالي وذلك نظرًا للأوضاع السياسية التي تعيشها البلاد وانتهاكات حقوق الإنسان.

أما القائمة الثالثة الصادرة في شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٩ عن (مجموعة حقوق

الأقليات)، فقد أدرجت العراق في طليعة الدول التي تعيش فيها الأقليات الإثنية في خطر. واستخدمت المجموعة في تقييمها ما تواجهه الأقليات الإثنية من خطر الإبادة والمجازر الجماعية والقمع بالوسائل العنيفة. وقد حافظ « العراق الجديد» على موقعه بين الدول الخمسة الأولى الأكثر اضطهادا لأقلياتهم، كما في قائمة عام ٢٠٠٨. وقد وصف التقرير الملحق بالقائمة،العنف الذي تتعرض له الأقليات في العراق بأنه عنف منهجي ومتواصل.

أما بالنسبة إلى القائمة الرابعة وهي المعنية بمؤشر الدول الأكثر فشلا في العالم، الصادرة عن (مجلة السياسة الخارجية الأمريكية) بالاشتراك مع (صندوق السلام في واشنطن)، فقد أكدت أن (العراق الجديد) قد حافظ في عام ٢٠٠٩ وللعام الخامس على التوالي، على (مكانته المرموقة) في المركز السادس من بين الدول الأكثر فشلا في العالم. ويشمل البحث ١٢٩ دولة بينما تضم القائمة المعلنة ستين دولة. وترتكز قائمة الدول في تدرجها على نقطة أساسية وهي مقياس ضعف السلطة المركزية وبالتالي فشلها في أداء واجباتها والتي تنعكس على معايير مختلفة استخدمت للتوصل إلى النتيجة النهائية، ومن بين هذه المعايير:(المهجرون والنازحون قسريا، التدهور الاقتصادي، التنمية غير المتوازنة، شرعية الدولة، الخدمات العامة، الأجهزة الأمنية، والتدخل الخارجي).

وتشير القائمة الخامسة، الصادرة في أيار / مايو ٢٠٠٩عن (المركز الدولي لرصد النازحين داخل بلدانهم قسريا في العالم)، إلى أن (العراق الجديد) استحق بجدارة المركز الثالث في عدد النازحين قسرا داخل بلدهم والذين يقارب عددهم الثلاثة ملايين.

والقائمة السادسة الصادرة في تشرين أول / أكتوبر ٢٠١٠ عن (المعهد الدولي للصحافة) الذي مقره في فينا، فإن فيها تأكيد على أن العراق الجديد يحتل في الوقت

الراهن المرتبة الرابعة بين البلدان التي يقتل فيها أكبر عدد من الصحافيين، بعد المكسيك وهندوراس وباكستان. وخلال الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ قتل ١٦٧ صحافيا في العراق، فيما أكدت قائمة أخرى صدرت عام ٢٠٠٩ عن (منظمة مراسلون بلا حدود) ومقرها العاصمة الفرنسية باريس، أن عدد الصحفيين الذين قتلوا في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨ بلغ (٢١٠) صحفيين.

أما القائمة السابعة الصادرة في شهر تشرين أول / اكتوبر ٢٠١٠، فهي لمنظمة الأغذية والزراعة و منظمة الغذاء العالمي (التابعتين للأمم المتحدة)،التي يؤكدان فيها أن العراق الجديد صار من بين ٢٢ دولة في العالم يعانون سكانها من الجوع.

إن جوانب من صورة (العراق الجديد) وفقا لهذه القوائم فقط، تظهر الأوضاع الكارثية للبلد الذي تدعي الولايات المتحدة أنها صيرته أنموذجا في الرخاء والتقدم والازدهار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، متجاهلة حقيقة أن الشمس لا يحجبها غربال وان الكارثة التي حلت بالعراق والعراقيين اكبر من أن تجمل بالأصباغ والتصريحات المنمقة،وان الجريمة التي ارتكبتها الولايات المتحدة وحلفائها بحق العراق والعراقيين لا يمكن إنكارها بادعاء عدم الشعور أصلا بارتكابها، فعدم شعور المجرمين بأنهم قد ارتكبوا ما يشين وما يستحقون عليه العقاب ينبع (كما يقول الكاتب الأميركي نعوم تشومسكي) من اعتقاد مشترك عند كل الأميركيين وفي الغرب بأنهم يمتلكون العالم، وعلى الجميع أن يقبل بهذا الاعتقاد، ومن هذا المنطلق يخلص (تشومسكي) إلى أن الولايات المتحدة تتحدث عن المقاتلين الأجانب بالعراق وتقصد بهم بعض العرب، ولكنها لا تقصد الأميركيين طبعا، لان الأميركيين ليسوا أجانب بالعراق، فقد احتلوا العراق وأصبح ملكهم[1].

(١) مقابلة مع نعوم تشومسكي، مجلة (Foreign Policy in Focus)، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٨.

وفضلا عن ذلك أن الولايات المتحدة تحاول دائما وفقا لسياسة (الأقنعة) التي تلبسها لسياساتها أن تربط بين التهديد الذي يشكل خطر على الأمن القومي الأميركي (كما تفترض) وبين الأمن العالمي ، واستنادا لذلك فهي تشعر بأنها تقوم بمهمة تاريخية واخلاقية في احتلالها للعراق كجزء من محاولاتها لمواجهة معسكر الشر والظلم الذي يهدد وجودها والوجود الإنساني بمجمله ، لذلك فان الرئيس الأميركي السابق (جورج دبليو بوش) طالما أكد في خطاباته طوال ست سنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٩)،والتي تتناول قضية احتلال العراق، على انه يقوم بهذه المهمة الأخلاقية بإرادة من الرب وبإيعاز منه ، وهو ما يجعل الحرب على العراق (وفقا لرؤيته هذه) ليس خطأً وأنها حرب مقدسة ، وان أسباب تدهور الأوضاع يعود في جزءٍ أساسي منه إلى العراقيين الذين لا يعرفون كيف يتعاملون مع واقعهم المزدهر الجديد فيرتكبون الأخطاء ، أو نتيجة إساءة التصرف لمرحلة ما بعد الحرب ، وان انسحاب القوات الأميركية من العراق سيؤدي إلى نهاية مفجعة ، لهذا سيظل العراق بحاجة إلى وجود قوات وقواعد عسكرية أميركية على أراضيه لسنوات طويلة قادمة ، ومن هذا التبرير الزائف خرجت (الاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٨) التي هي جزء من إطار استراتيجي يحكم بإرادة أميركية حياة العراقيين بكل تفاصيلها ويؤبد على بلدهم الاحتلال.

ومن مفارقات السياسة الأميركية بعد رحيل إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ ومجيء إدارة (باراك أوباما) ، التصريحات التي تتحدث عن الانسحاب ضمن خطة تنتهي في نهاية عام ٢٠١١ (كما سبق للاتفاقية الأمنية أن أشارت إليه) في الوقت الذي يرفض فيه القادة العسكريون الأمريكيون هذه التوقيتات ويصفونها بغير الواقعية لان الوجود الأميركي في العراق لا يمكن أن ينحصر في إطار جداول زمنية ، كون المصلحة الأميركية هي التي تحدد نوع

السياسة وليس العكس ، ووفقا للعديد من السياسيين والاقتصاديين ومن شاركوا في التخطيط للحرب ضد العراق واحتلاله ، فان الانسحاب من العراق يعتمد على تحقيق الأهداف التي من اجلها تم احتلاله ، وطالما لم تتحقق هذه الأهداف فان الحديث عن الانسحاب يظل مجرد حديثا تتلخص قيمته في جعل الناخبين الأميركيين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح التغيير ، وأملاً في الانسحاب من العراق يطمئنون إلى أنهم وضعوا أصواتهم في المكان الصحيح ، ثم ستتولى الإدارة الأميركية فيما بعد إيجاد المبررات والأعذار للتنصل من وعودها بدعاوى درء الخطر عن الأمن القومي الأميركي[1].

والحقيقة أن كل ذلك سيصطدم بالتأكيد بمعطيات واقعية، تجعل قضية التراجع عن وعد الانسحاب من العراق أشبه بمحاولات إطفاء الحريق بالوقود بدلا عن الماء .

(1)أزراج عمر ،إدارة أوباما ووعد الانسحاب من العراق ، مقالة، العرب أون لاين ، ٣١/ ١/ ٢٠٠٩

الفشل الأمريكي

في كتابه (الفوضى التي صنعوها : الشرق الأوسط بعد العراق) الذي صدر في عام ٢٠٠٧ ، يقول الكاتب الأمريكي (جوين باير) وهو يقدم إدانته لقرار الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) بشن الحرب ضد العراق واحتلال عام ٢٠٠٣ : (إن الرأي العام الأمريكي يريد سحب قواته من هناك الآن وليس غدا ، ويعني هذا أن التحول في الموقف الأميركي بدأ يحدث قبل أن تتمكن إدارة بوش من حسم الموقف على نحو أو آخر . ومع إصرار الإدارة على البقاء هناك فلابد من أن تتزايد الخسائر ويتعمق المستنقع مما يضمن بصورة مؤكدة استمرار تجذير موقف الرأي العام بضرورة ترك الشرق الأوسط، بل أن أغلبية الأميركيين يقولون بصورة واضحة في استطلاعات الرأي العام، إن اسم الشرق الأوسط بات مرادفا في أذهانهم لكلمة مشكلة ولصور تتسم بالعنف والدم والكراهية للولايات المتحدة)[1].

ولعل رأي (باير) هذا الذي يوافقه علية الكثير من الكتاب السياسيين في العالم، يعبر بشكل واضح ودقيق عن اتجاهات الرأي العام الأميركي ، أما اتجاهات الرأي العام في الدول العربية فنجدها أكثر حدة ، فالولايات المتحدة لم تحظ بمستوى الكراهية الذي بات بعد احتلال العراق ، يطبع مواقف شعوب الدول العربية تجاهها بنحو غير مسبوق ، فقد أدى احتلال العراق إلى تعظيم هذه الكراهية برغم أن الشعب العربي لم يكن يثق (بأي قدر) في السياسات الأميركية بالمنطقة، بسبب

(1) جوين باير ، الفوضى التي صنعوها :الشرق الأوسط بعد العراق ، ترجمة ، سعد جمول ،دار الثقافة الغربية ،٢٠٠٧، ص١٣٣

تاريخ العلاقة الخاصة التي تربط بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ، والمعبر عنها عمليا بمواقف وممارسات وقرارات اتخذتها الولايات المتحدة ضد العرب ودولهم ،وعموم النظرة الدونية التي تتعاطى بها السياسة الأميركية والمسؤولين الأميركيين مع العرب طوال عقود عديدة مضت .

وفي شرح رؤيته لأحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول عام ٢٠٠١ التي كانت الشرارة التي انطلقت منها الحرائق الأميركية التي نالت العديد من الدول والشعوب وفي مقدمتها أفغانستان والعراق ، يرى (جوين باير) بان ذلك الحدث كان هو الأسلوب المتاح لتحريك سطح البحيرة الراكدة[1] .

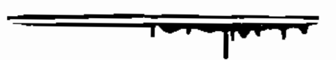
وعلى أساس رؤية (باير) هذه ، تبدو تلك الأحداث وبعد سنوات عديدة على حصولها، قد تجاوزت في نتائجها كل الحسابات والتقديرات والتوقعات ، مع أن الغموض مازال يلف الجهة النى تقف وراء تلك الأحداث والأطراف التي قامت برسم خططها ووضعت آليات تنفيذها .وإذا كان الدخول في متاهة من قام بذلك العمل ولماذا ، مازال صعبا أو أن الحكم فيه لا يمكن أن يكون حاسما ودقيقا ، فان مراجعة ماطرا بسبب تلك الأحداث على منطقتنا والعالم واكتشاف المتضررين فعلا من عواقبها والمستفيدين ، قد يقودنا إلى قراءة اقرب إلى تلك الأحداث التي تم استعمالها فعلا لتغيير التوجهات السياسية في عالم القرن الواحد والعشرين ، فالنظر إلى ردة الفعل الأمريكية على تلك الأحداث تظهر اليوم وكأنها كانت مرسومة سلفا ، وقد فاقت كل التصورات، ليس في حدتها فحسب ، بل في خروجها عن موضوع الأحداث نفسها وتوجيه الانتقام لدول وأطراف ثبت بالدليل القاطع وباعتراف الولايات المتحدة نفسها ، أن لا علاقة لها بالأحداث واهم هؤلاء العراق والعراقيين . وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة الروايات التي تم بثها عن

(١)المصدر نفسه ، ص٦٩ .

أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ، فان إعلان الحرب على الإرهاب بالشكل والطريقة التي اختارتها إدارة بوش إلى حد اليوم ، قد قادت إلى نتائج مختلفة تماما عما وعدت به تلك الدولة . وإذا كانت الحرب المزعومة على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ ، قد وفرت لواشنطن فرصة ذهبية لزيادة نفوذها وهيمنتها على العالم ،وكانت (القناع الأفضل) في نظر المحافظين الجدد الذي أنتجته مصانعهم السياسية منذ عقود ((ظلت الولايات المتحدة خلالها تتحين الفرص لإعلان نفسها الإمبراطورية الوحيدة التي تحكم العالم من دون منازع ، بل وبمباركة الجميع وانصياعهم وبما يجعل القرن الحالي قرنا أميركيا تحقيقًا للشعار الذي رفعته (إدارة بوش الأب) بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع تسعينات القرن الماضي))، إلا أن السنوات التي تلت أحداث (١١ أيلول / سبتمبر)٢٠٠١ وحتى اليوم، كانت كفيلة بإسقاط القناع وجعله وبالا على السياسة الأميركية بكل مفاصلها ،حتى مع إصرار واشنطن على عدم الاعتراف بالفشل وسقوط القناع عن وجه سياساتها القبيح ، فثمار حصادها الأشد مرارة من عبارة الفشل والذي لم يملك الرئيس الأميركي الثالث والأربعين للولايات المتحدة (جورج دبليو بوش) الشجاعة والجرأة للاعتراف به ،قد تم الاعتراف به فعليا من قبل الشعب الأميركي وهو يذهب لصناديق الاقتراع في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ لانتخاب الرئيس الرابع والأربعين ،ففي ذلك اليوم عبر غالبية الشعب الأميركي بانتخاب (باراك أوباما) عن رفض شعبي واضح لسياسة (جورج دبليو بوش) ولكل ما يرتبط به من حزب وشخصيات أسهموا جميعا في تحميل الولايات المتحدة خسائر فادحة ما كان يجب أن تتحملها .فحساب خسائر الولايات المتحدة في حربها واحتلالها للعراق، ومقارنة حجمها وتأثيرها (مثلا) بالخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية في مغامرتها السابقة في فيتنام (التي قال بوش

يوم احتلال العراق بان صورة فشل أمريكا فيها قد تم مسحها أخيرا من ذاكرة الأمريكيين)، تظهر حقيقة أن الكارثة صارت أعمق في العراق بخاصة وأنها لم تنته بعد ، فحصادها الآني يشير إلى سقوط نحو خمسة آلاف قتيل (وفقا للأرقام المعلنة من قبل وزارة الدفاع الأميركية/ البنتاغون) وأكثر من (٧٠) ألف قتيل وفقا لأرقام هيئات ومراكز أخرى، وأكثر من (٢٠٠) ألف جريح، أكثر من نصفهم صاروا في أعداد المعاقين على الدوام[1] ، فضلا عن (ثلاثة) ترليون دولار أهدرت في تمويل العدوان على العراق واحتلاله من دون أن يتم تحقيق الأهداف التي كانت إدارة الرئيس الأميركي السابق (جورج دبليو بوش) تراها قريبة ، وقد اثبت واقع الحال أنها بعيدة .. وبعيدة جدا .

وإذا كان حكم التاريخ على مسببات وتفكك وانهيار الإمبراطوريات التي شهدها العالم عبر رحلته التاريخية الطويلة، يكاد أن يكون واحدا يتلخص في ،اتساع الهوة بين الإمكانات والقدرات من جهة وحجم وطبيعة الأهداف الموضوعة من جهة أخرى، وفي كون كل اتساع على حساب الآخر يقود إلى الترهل وفقدان السيطرة وتأكل مقومات القوة بنحو تدرجي يتسارع بعد مدة بما لا يعطي فرصة أو قدرة على تداركه أو مواجهته ، فإن هذا الوضع هو الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم بسبب سياساتها الهوجاء.



(1)نشرت دائرة المحاربين القدامى الأميركية United States Department of Veteran Affairs في موقعها الرسمي http://www.va.gov يوم ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ إحصائيات رسمية أمريكية وبجداول إحصاءات رسمية حول حقيقة حجم الخسائر الأمريكية في الحملة الحربية الأميركية الضخمة التي بدأت الولايات المتحدة تشنها على العراق منذ ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٧. وأشارت الإحصائيات إلى أن حجم خسائر أمريكا منذ حرب الخليج ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٧ هو : ٨٤٦،٧٣ قتيلا و ٩٠٦،٦٢٠ جرحى.

العنصر الصعب

لكي تستوي صورة معادلة الوضع العراقي وعناصرها ،فلا بد من الحديث عن المقاومة العراقية (العنصر الصعب) فيها، كونها أهم الأسباب التي جعلت الهوة تتسع بين إمكانات وقدرات الولايات المتحدة التي زجتها في الحرب ضد العراق واحتلاله من جهة ، وحجم وطبيعة الأهداف الموضوعة من جهة أخرى ، فالمقاومة استطاعت أن تجعل إمكانات وقدرات المحتلين برغم اتساعها وثقل وزنها على الأرض،قاصرة عن بلوغ الأهداف،فالحديث عن الاحتلال الأميركي للعراق ، يعني بالضرورة الحديث عن الدور التاريخي والاستثنائي الكبير للمقاومة العراقية بكل فصائلها ومستوياتها ، في وضع الاحتلال في المأزق وتحويله إلى مأزق للمشروع الإمبراطوري الأميركي برمته في العالم، وبما جعل السيطرة على العراق وإخضاعه للإرادة الأميركية ، يفوق قدرات أمريكا وإمكاناتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، الأمر الذي حول احتلال العراق إلى عبء قاد الولايات المتحدة إلى التفكير بالتراجع، وانكشاف وهم أمريكا في اعتبار (القوة) هي العامل الحاسم في كل صراع ، وخطأ الاعتماد بأن على الجيوش المدربة والمجهزة بأكثر الأسلحة تطورا وفتكا كفيل بتحقيق الأهداف ، وقد عبر عن ذلك بلغة دقيقة وعملية العديد من القادة العسكريين والاستراتيجيين الأمريكيين، كالجنرال (بيتر بايس) الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة الأميركية ، الذي أدلى في شهر فبراير / شباط ٢٠٠٧ بشهادته عن الحرب في العراق أمام الكونغرس الأميركي قائلا: (أن القوات الأميركية في حال تآكل ، إنها مخاطرة كبرى أن يتم تقييدها بتحقيق مطالب وأهداف الحرب على

العراق...إن القوات الأميركية لن تستطيع والحال كذلك أن تتجاوب وبشكل كامل ومؤثر مع متطلبات أي أزمة جديدة يمكن أن تنشأ وتستوجب الحرب)[1].

ولعل الكلام الذي قاله قائد القوات المسلحة البريطانية المارشال (جون ستيراب) وهو يدلي بشهادته أمام لجنة الدفاع في مجلس العموم البريطاني عن أوضاع الجيش البريطاني في العراق واستمرار الوجود البريطاني هناك، لا يختلف في جوهره عن الكلام الذي قاله الجنرال الأمريكي(بيتر بايس)، إذ قال: (أن التزامات بريطانيا في العراق لن تسمح بأي تورط في أي قتال واسع لسنوات قادمة)[2].

ولعل المأزق الذي وضعت الولايات المتحدة نفسها وحلفائها فيه يوم احتلت العراق ، هو الذي دفع صحيفة (لوس أنجلوس الأميركية) لان تنقل في عددها الصادر يوم ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧ عن لسان مسؤول في وزارة الدفاع الأميركي (البنتاغون) قوله عن الحرب في العراق : (أن هذا الجزء من العالم لديه حساسية شديدة تجاه الوجود الأجنبي وأن أمام الجيش الأميركي فرصة قصيرة نسبيا).

إن هذا التوجه وهذا الفهم لطبيعة الاحتلال الأميركي للعراق ، يؤكده أيضا لعديد من المنظرين والسياسيين الأمريكيين المميزين ، ومنهم (زبينغو بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق ، الذي حذر المسؤولين الأميركيين من مغبة استمرار احتلال العراق وقال في مقالة له بعنوان: (خارطة طريق للخروج من العراق) نشرت في العديد من الصحف الأميركية عام ٢٠٠٧: ((أن الحرب في العراق كارثة تاريخية استراتيجية وأخلاقية نفذت بموجب افتراضات زائفة وهي تقوض شرعية أميركا العالمية ... أن على الولايات المتحدة أن تؤكد بشكل واضح نيتها بمغادرة العراق ، وان تعلن عن أنها ستبدأ في إجراء محادثات مع القادة

(١)صحيفة واشنطن بوست (الأميركية) ، عدد يوم ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧

(٢)مجلة تايم (البريطانية) عدد يوم ٧/ ٣/ ٢٠٠٧

العراقيين- الأصليين - الذين يستطيعون الوقوف على أقدامهم ، أولئك الذين يمتلكون سلطة حقيقية خارج (المنطقة الخضراء) ، لان النظام العراقي الذي تعتبره إدارة بوش ممثلا للعراقيين ، محصور في مساحة محددة بأربعة أميال مربعة داخل القلعة الأميركية في بغداد ، وهو محمي بالقوات الأميركية وبجدار سمكه ١٥ قدم »[١].

ومما لاشك فيه فأن هذه النتيجة التي توصل إليها العديد من القادة العسكريين والاستراتيجيين الأميركيين والبريطانيين وغيرهم، لم تكن لتصبح حقيقة يتم التعامل معها و يتم وضعها في مكانها الصحيح داخل حسابات الهزيمة وحسابات النصر، لولا المقاومة العراقية التي ظلت تسبح وتتحرك بالاتجاه المعاكس لمحاولات تيئيس العراقيين التي كانت من الأهداف الأساسية والجوهرية في برنامج قوى الاحتلال وعملائه، فالمقاومة العراقية وطوال السنوات الست الماضية ، قدمت على الساحة العراقية أنموذجا رائعا في مواجهة المحتلين وتقزيم قدراتهم برغم كل إمكاناتهم البشرية الكبيرة وامتلاكهم لوسائل وتجهيزات وامتيازات هائلة ، في مقابل الإمكانات والقدرات المادية المحدودة للمقاومة وحركتها الصعبة في طبيعة منبسطة وسهلة يصعب الاختفاء والمناورة فيها ، على عكس ما كان متوفرا للمقاومة الفيتنامية (مثلا)، وفي ظل انقطاع كل سبل الدعم الخارجي على عكس تمتع كل المقاومات في جميع أنحاء العالم (قديما وحديثا) بالدعم المادي والمعنوي والبشري أحيانا من أماكن واتجاهات عديدة .

وعلى العكس ما تروج له إدارة الاحتلال الأميركي وأعوانها من قوى العملية السياسية (وحكومة المنطقة الخضراء) عن انكفاء أعمال المقاومة وقدرة قوات الاحتلال وقوات الحكومة الحالية وشركات المرتزقة الخاصة مثل(بلاك ووترز) وغيرها على تحجيم قدرات القوى المناهضة للاحتلال . فان تقرير لمكتب المحاسبة الأميركي نشر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ ، قد فند كل ذلك وكشف في صفحاته التي

(1)صحيفة واشنطن بوست (الأميركية) عدد يوم ،١٩/ ٦/ ٢٠٠٧

قدمت إلى الكونغرس الأميركي ، أن مستوى عمليات المقاومة العراقية ضد (القوات الأميركية وقوات الدول الأخرى المتحالفة معها في العراق) كانت هامة جدا ومؤثر ، فعدد عمليات المقاومة العراقية وفقا لذلك التقرير على سبيل المثال خلال ثلاثة أشهر هي (مارس وابريل ومايو) عام ٢٠٠٨ ، تجاوزت (٣٨٥٠) عملية[1] .

ومن خلال حسابات بسيطة يتبين أن المقاومة العراقية وفقا لتقرير مكتب المحاسبة الأميركي ،قد نفذت أكثر من (٤٢) عملية يوميا في تلك الأشهر التي قالوا أن المقاومة انكفأت بها ، فيما كان واقع الحال يؤكد أن نحو عمليتين للمقاومة كانت تستهدف قوات الاحتلال في الساعة الواحدة ، ولعل انتقال فعل المقاومة مع مرور الوقت إلى تنفيذ العمليات النوعية ، هو مؤشر واضح على قدرة المقاومة العراقية على اجتياز مرحلة الثبات والمقارعة واتساع خبرتها القتالية ،على عكس ما تدعي قوات الاحتلال وقوات الحكومة الحالية المساندة لها .

إن نجاح الاستراتيجية التي اتبعتها المقاومة العراقية في إطار مواجهة خطط الاحتلال، قد أفرز بالضرورة وعيا شعبيا بان المقاومين العراقيين للاحتلال قد استطاعوا :

١. النجاح في إسقاط محاولات المحتلين وأعوانهم على تسويق أنفسهم بأطر شرعية وقانونية مستمدة من الشارع العراقي، عبر القول بأن صناديق الاقتراع هي التي حملتهم إلى كراسي الحكم وفوضتهم اتخاذ القرارات وتشريع القوانين .

٢. إفشال كل خطط الاحتلال الرامية إلى تقوية الأحزاب والقوى والشخصيات المساندة لها والداخلة في العملية السياسية،ومحاصرتهم داخل أسوار محميات المحتلين وأولها المنطقة الخضراء وفضح جرائمهم وفسادهم.

٣. إسقاط مخططات المحتلين الهادفة إلى جر المقاومة إلى ساحات صراع هي ليست

(1)تقرير مكتب المحاسبة الأميركي ، صحيفة العراق الالكترونية،العدد ٧٢١ ،تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٨

ساحاتها الفعلية ، من خلال الممارسات الطائفية والإجرامية ، المعبر عن صور أساسية منها في استهداف العراقيين بالقتل والتنكيل والاعتقال والترهيب بفرق الموت والميليشيات وقوات حكومات الاحتلال المتعاقبة ، فضلا عن قدرة وعي المقومة على إفشال محاولات دفع المقاومة للتواجد في ساحات مشبوهة ورمادية وأماكن معدة سلفا ، لغرض تشويه صورتها ، وبما يسمح أيضا القول أن المقاومة تستهدف المدنيين العراقيين ، وهي فرية طالما استعملتها قوى الاحتلال كجزء من حملات التضليل التي تجري فيها صناعة أحداث معينة يذهب ضحيتها أعداد من العراقيين ، أو تتعطل بسببها إمكانية استفادة العراقيين من مورد معين .لكن استمرار المقاومة على خطها الجهادي الواضح قد افشل كل هذه المحاولات ، وأدى إلى اتساع مساحة رؤية العراقيين بوضوح ، وتعاظم وعيهم وقدرتهم على الفرز بين الإرهاب والمقاومة وشكل وطبيعة وانتماء من يقف وراء هذا العمل أو ذاك ،وبالتالي فشل مراهنة المحتلين وأعوانهم على نجاح المشروع الطائفي بكل ترتيباته وأطره الدينية والعرقية .

٤. الانتصار على محاولات الإغراء والترغيب ، التي طالما مارستها إدارة الاحتلال الأميركي ، لغرض سحب البساط من تحت أقدام المقاومين وإسقاط القيم النبيلة التي يتخذونها إطارا ومنهجا لوجودهم وعملياتهم ، فضلا عن الانتصار على محاولات شق صفوف المقاومة وبث الخلافات بين فصائلها من خلال استعمال الإعلام في طرح الإشاعات والإيحاء أحيانا بمحاباة فصائل ومعاداة فصائل أخرى ، وتسويق قصص وهمية عن لقاءات وحوارات واستعمال شهود عيان ملفقين ومدربين جيدا يدلون بتصريحات كاذبة هدفها زعزعة ثقة العراقيين بالمقاومة ،وخلق انشقاقات داخل جسد المقاومة ، وغيرها من الأفعال التي كان وعي المقاومين اكبر بكثير من كل ترهاتها ، الأمر الذي حصن المقاومة ومنع انجرارها ووقوعها بمثل هذه الفخاخ الخبيثة .

٥. نجاح المقاومة في المحافظة على نفسها الطويل ، وتقسيم جهودها وفقا لطبيعة الميدان وزمن الشوط ومن دون المغامرة بزج قوتها أو جزء كبير منها في معركة واحدة وفي ساحة سبق للأعداء أن اعدوا مسرحها مسبقا ،فالنجاح في استثمار القوى والإمكانات بشكل صحيح ،واختيار وقت المواجهة وساحتها ، كان واحدا من العناصر الرئيسية في استمرار المقاومة العراقية ،وعدم قدرة المحتلين على استهدافها بنيران كثيفة وبقوى كبيرة ، أو إجبارها على تقديم تضحيات يمكن تجنب تقديمها .

٦. نجاح المقاومة في إثارة الرعب في نفوس أفراد قوات الاحتلال وقوات حكومات الاحتلال ، وقد أشارت الكثير من الدراسات الأميركية التي أعدت لغرض تقييم الوضع النفسي لقوات الاحتلال ، إلى أكثر من (٧٠) بالمئة من أفراد هذه القوات يعانون من (رهاب) الوجود خارج قواعدهم وثكناتهم ، فالعديد من الجنود الأميركيين والبريطانيين الذين أدلوا بأحاديث عن وجودهم في العراق أو كتبوا مذكرات عن تجربتهم هذه ، أكدوا أن أصعب أوقاتهم وأكثرها رعبا عندما يأتيهم الأمر بركوب عرباتهم(حتى وان كانت مدرعة) ، والنزول إلى الشوارع أو المسير في الطرق وصولا إلى مكان أو هدف معين ، فالموت على أيدي المقاومين (وفقا لأحاديثهم) سيكون متربصا بهم في كل مكان ،كما أن الدراسات أشارت إلى أن نحو (٦٠) بالمئة من جنود الاحتلال الأميركي باتوا بحاجة ماسة إلى تلقي العلاجات النفسية ، فضلا عن حالات الهروب وحالات تعاطي المخدرات وحالات الانتحار والتخلف عن الخدمة العسكرية ،ورفض دعوات الدخول في إلى الجيش سواء في أمريكا أو في بريطانيا ، والتي باتت تشكل ظاهرة لا يمكن التغاضي عنها ، كنتيجة فعلية من نتائج الخوف الذي زرعته المقاومة العراقية في قلوب الأعداء.

٧. نجاح المقاومة في توسيع مساحة القناعة الشعبية ،في أن كل الترتيبات التي حصلت في ظل الاحتلال وحكوماته المتعاقبة ،لابد ستسقط بعد رحيله وأنها وإن

طال زمنها ستبقى ترتيبات طارئة ومؤقتة ، فضلا عن القناعة الشعبية بأن رموز الحكم والسياسة الذي جاء بهم الاحتلال ،هم جزء من تلك الترتيبات الطارئة ، وان مصيرهم بالزوال مرتبط بزوال الاحتلال ،وأنهم لا يمتلكون شرعية في كل الاتجاهات. ، ولعل تعاطيهم بسلبية واضحة مع هموم الناس ، والتنصل عن كل الشعارات التي رفعوها في إطار الحديث عن الحرية والديمقراطية والازدهار والتطور وغيرها ، والانكفاء بنحو واضح على عمليات السلب والنهب ، والاستفادة من فرصه الحكم في تعزيز مواردهم المادية ،منطلقين من شعور عام وراسخ وصحيح بان وجودهم طاريء ، وأن إعدادهم لخطط هروبهم يجب أن يكون دقيقا ، وقابلا للتنفيذ في أي لحظة .

٨. نجاح المقاومة بتوسيع دائرة القناعة الشعبية ، بان المحتلين وأعوانهم لا يملكون القدرة على الانتصار على المقاومة، وأخرجها من الميدان، وان المعركة في النهاية ستحسم لصالح المقاومة وقواها الوطنية .

٩. نجاح المقاومة في فرض نفسها (في معادلة الصراع)، كلاعب رئيسي معبر عن طموحات العراقين ومطالبهم المشروعة في تحرير العراق وتقرير المصير، بعيدا عن اي تأثيرات ، في مواجهة قوات الاحتلال وأعوانها الذين يقفون في الطرف الثاني من المعادلة .

١٠ . نجاح المقاومة في فرض نفسها ، طرفا في معادلة التوازن العسكري مع قوات الاحتلال والقوات المحلية التابعة لحكومات الاحتلال ، برغم عدم وجود فرصة للمقارنة في التسليح وعديد القوات والإمكانات اللوجستية لكل طرف في المعادلة ، إذ أن معادلة التوازن العسكري هذه قد فرضت عمليا ،من خلال قدرة المقاومة على إنزال الخسائر المادية والبشرية بقوات الاحتلال ، وإمكانيتها في زيادة وتوسيع رقعة هذه الخسائر واستمرارها .



انسحاب أم هزيمة؟

ربما كان المشهد المثير الذي نقلت صوره كل وسائل الإعلام يوم ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ ، مشهد قيام الصحفي العراقي منتظر الزيدي وهو يرجم الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) بفردتي حذائه ، عندما جاء الأخير في زيارة وداعية للعراق يختم فيها سنوات حكمه ويتباها فيها باحتلاله العراق ، قد اختصر الطريقة الاحتجاجية والاستنكارية الرافضة ،التي تعتمر صدور العراقيين إزاء الرئيس الأميركي الذي اكتووا بنيرانه ونيران جيوشه التي احتلت بلادهم وعاثت بها تدميرا وقتلا وتنكيلا وتفتيتا .

إن أهم دلالات ذلك المشهد تتركز في فضح الهزيمة الأميركية ، فبعد ست سنوات من الاحتلال الأميركي للعراق ، والادعاء بأن العراقيين قد تم تحريرهم وهم يعيشون في زهو وسعادة في ظل الحرية والديمقراطية والأمل ، الذي جاءت بها الولايات المتحدة كهدية لهم .. جاء مشهد رجم بوش بالحذاء وفي داخل المنطقة المحصنة (المنطقة الخضراء) ، كرد واقعي على كذب كل الادعاءات بان العراقيين يتغنون بتحرير الولايات المتحدة لهم، وتأكيد على فشلها وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التي وضعتها أساسا لاحتلال العراق ، وفي مقدمتها ترويض العراقيين وإخضاعهم ، وجعلهم مجرد قطيع في إحدى المزارع الخلفية للولايات المتحدة.

وفق كل هذا ، فإن إعلان الرئيس الأميركي الرابع والأربعين (باراك أوباما) يوم ٢٧ فبراير / شباط ٢٠٠٩ ،عن خطة طريق لسحب القوات الأميركية من العراق وإنهاء العمليات القتالية الأمريكية في العراق في ٣١ أغسطس / آب ٢٠١٠ ، مع

بقاء ٥٠ ألف جندي للتدريب القوات العراقية لحين انسحابها أواخر عام ٢٠١١ ، يعتبر ناتج طبيعي ومنطقي لمأزق أمريكا في العراق الذي صنعته لها المقاومة العراقية (بغض النظر عن حقيقة الانسحاب وطبيعته) ، أما من يدعون بأن قرار (أوباما) بالانسحاب من العراق قد جاء نتيجة لانتهاء المهمة الأميركية وتحقيق الأهداف ، فأن ادعائهم هذا لا يمكن أن يصمد في وجه الخسائر الأميركية المتعاظمة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وهي خسائر كارثية اعترف بها غالبية المسؤولين الأميركيين ، ومنهم من كان مشاركا في الإعداد للحرب ضد العراق واحتلاله مثل (جوزيف كوليتز) ، الذي شغل بين الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٤ منصب مساعد وزير الدفاع الأميركي السابق (دونالد راميسفيلد) ، والذي قال في دراسة له بعنوان : (اختيار الحرب ..القرار باجتياح العراق ونتائجه) نشرتها جامعة الدفاع الوطني الأميركية:(أن تلك الحرب مثلت هزيمة نكراء ، فإذا قسنا الحرب في العراق بالدم الذي أزهق والمال الذي صرف ، فأنها بحق تشكل كارثة مكلفة ستستمر الولايات المتحدة بدفعها ، في ظل احترام اقل في العالم ، واتكال اكبر على الجيش وتأثير سلبي بالنسبة لما تسمى الحرب على الإرهاب) [(١)] .

وعلى الرغم من المخاوف التي يثيرها البعض من التواجد والدور الإيراني (داخل العراق) ، ومن إمكانية أن تسعى إيران إلى ملء الفراغ الذي يحصل في حالة الانسحاب الأميركي في العراق ، فان واقع ومعطيات السنوات الماضية من الاحتلال ، تؤكد أن القوى المناهضة والمقاومة للاحتلال التي أجبرت الولايات المتحدة على الانكفاء بمشروعها الإحتلالي ،وكبدتها خسائر جسيمة ، وحولت الاحتلال الذي كانت تراه (نزهة) إلى(كابوس) ، قادرة فعليا على ملء أي فراغ امني

(1)جوزيف كوليتز ، اختيار الحرب .. القرار باجتياح العراق ونتائجه ، صحيفة العراق الالكترونية ، تموز ٢٠٠٨

قد يحصل ، كما أن رحيل قوات الاحتلال سيكون بمثابة لطمة قوية لكل القوى التي ساندت المحتلين وعبثت بأمن ومقدرات العراقيين ، وفي مقدمتها أذرع إيران في العراق ،بخاصة وان الولايات المتحدة وإيران لم يستطيعا خلال سنوات الاحتلال الماضية ،خلق قاعدة جماهيرية مؤيدة أو تابعة لهم ، وحصتهم بعد كل ما جرى لا تتعدى رجالات السلطة وطبقة السياسيين المعزولين عن الشعب ، والذي هرب الكثير منهم بعد أن اعتقد بأنه قد أمن جانبه المادي من أموال العراق المنهوبة ، أما الجزء المتبقي منهم فسيلحقون المحتل حال خروجه.

لماذا كل هذا الكلام وما علاقته بما سيأتي؟

أولا: إن الكارثة التي حلت بالعراق والعراقيين نتيجة الاحتلال عام ٢٠٠٣،كانت ولازالت أشبه بـ(كرة الثلج) التي يكبر حجمها بحركتها ومرور الزمن، وهي تلم بين طبقاتها المتلاصقة ببعضها ، كل المشاهد بشخوصها وألوانها وطبائعها ومكوناتها ، من المشهد الأول حتى المشهد الراهن،لذلك فان كل ما سيأتي في الصفحات اللاحقة له علاقة بكل ما قلناه ،لأنه تحرك على الأرضية ذاتها وفي ظل نفس المناخ،حتى وان اختلفت الفصول .

ثانيا :إن نظرية الفعل ورد الفعل ، لها تطبيقاتها العملية والواضحة على الأرض، ولما كان الاحتلال فعلا كبيرا كان وقعه على العراق والعراقيين كوقع الزلازل أو انفجار البراكين، ولابد إزاء ذلك أن تكون هناك ردود أفعال أو هزات ارتدادية أو مخلفات بركانية، فما يحصل اليوم هو ابن شرعي لما حصل بالأمس وما يحصل غدا له وشائج النسب بما يحصل اليوم ،وعلى هذا فإن ما سيأتي في الصفحات اللاحقة، سيفسر الكثير من الظواهر وسيميط اللثام عن الكثير من الأحداث ويسهل قراءة وفهم الدواعي والمسببات .

ثالثا: إن صورة ما حصل في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم ، تشكلت

بمشاهد وأحداث عديدة،وكان لابد من العمل على تحريض ذاكرة من كان شاهدا على تلك المشاهد والأحداث أو كان جزءا منها (صانعا أو مؤثرًا أو مشاركًا) لكي يعيدوا رواية الأحداث مثلما حصلت وليس مثلما صورت، وما عرض بعض التجارب إلا محاولة لكشف الحقيقة وشحذ وعي الناس لكي يقارنوا ويستخلصوا الأمثولات والدروس التي تفيد في شحذ قدرات العراقيين على إنقاذ العراق والخروج من المحنة .

رابعا:إن أحداث التاريخ لا تهبط بالمظلات ، أو تأتي معلبة عبر البريد. فالأحداث، صناعة بحلقات مترابطة ،وان بدت للبعض على غير ذلك،وكل حدث (يصنع) يأخذ على الفور مكانه كحلقة في مسبحة الأيام، فيصير جزءا رابطا أو مكملا لأحداث سبقته أو ستصنع بعده. وعلى هذا فإن ما سيأتي لاحقا لا يمكن فصله عما جرى سابقا، ومن يريد أن يلم بالصورة لابد أن يطلع على كل مشاهدها.

٢

المنطقة الخضراء- المنطقة الحمراء
سنة بريمر... سنة اللماني

سنة بول بريمر

لم يكن (بول بريمر) دبلوماسيا أمريكيا فحسب،بل كان أنموذجا معبرا بشكل واقعي ودقيق عن الشخصية الاستعمارية، بكل بشاعتها واستعلائها ورؤاها العنصرية وشغفها بالاستلاب والهيمنة والتدمير ونظرتها الدونية للآخرين،ولم يرسل(بريمر) إلى العراق من قبل الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) كسفير أو مسؤول أمريكي (كغيره ممن تولت الإدارة الأمريكية الاستعانة بهم لتثبيت احتلالها للعراق) ، بل كان مبعوثاً رئاسياً بصلاحيات مطلقة لحكم العراق، ويذكر بريمر في كتابه (عام قضيته في العراق ..النضال لبناء غد مرجو) بان الرئيس الأمريكي بوش قد بر بوعده وسلمه في التاسع من ايار / مايو ٢٠٠٣ رسالة تعيينه مبعوثا رئاسيا إلى العراق ومنحه سلطة تامة على موظفي الحكومة الأمريكية وأنشطتها وأموالها هناك ، وتبعه وزير الدفاع الأمريكي (آنذاك) دونالد رامسفيلد بتعيينه مديرا لسلطة الائتلاف المؤقتة وفوضه بكل الأعمال التنفيذية والتشريعية والقضائية في العراق[1]، خلفا للجنرال(جاي غارنر) لترتيب الأوضاع في العراق بعد الاحتلال، وفقاً للخطة الموضوعة في البيت الأبيض وتبعاً لأوهام (واشنطن)بأن العراق جاهز للاحتلال، وما عليها سوى إرسال من يدير الأمور ويرسم صورة العراق الجديد.

بريمر كما يورد في كتابه (عام قضيته في العراق)كان أسيرا للمنطقة الخضراء مع

(1)بول بريمر ، عام قضيته في العراق .. النضال لبناء غد مرجو ،ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت-لبنان ٢٠٠٦ ،ص٢١ .

جميع أفراد إدارة الاحتلال الأمريكية، ومن تعاون معها من العراقيين، الذين وضعهم بريمر كواجهة لتنفيذ برنامجه، ولم يكونوا بنظره إلا مجرد أدوات تتحرك وفقا لمشيئته و تعامل معهم انطلاقاً من ثلاثة اعتبارات:

الأول: أنهم عملاء لأمريكا ومتعطشون للسلطة والنفوذ والنهب والفساد، ولذلك يقول (بريمر) في إحدى فقرات الكتاب (إن الاجتماع الوحيد الذي اتفقوا فيه تماماً ولم يحدث بينهم فيه خلاف هو الاجتماع الذي ناقش مرتباتهم المالية في مجلس الحكم وامتيازاتهم الأخرى).

الثاني: أنهم طائفيون ولهم أحقادهم وأحلامهم المريضة التي راح (بريمر) ينبشها وبما يثير حساسيتهم ويدغدغ أحلامهم السوداء، فهو دائما ما كان يتحدث بأكاذيب عن أن(السنة) حكموا العراق نحو ٤٠٠ سنة في ظل العثمانيين أو في ظل العهدين الملكي و الجمهوري ،وان على الشيعة أن لا يعاودوا ارتكاب الخطأ التاريخي القديم ولذلك يقول في كتابه: (نحن نأمل أن يتعاون القادة المسؤولون في الطائفة الشيعية مع مسعى –إنشاء إدارة مؤقتة من قبل الأمريكان «مجلس الحكم» ولاشك في أن ارتكاب الشيعة الخطأ نفسه الذي ارتكبوه في سنة ١٩٢٠ يعد مأساة...ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى ،عندما تقدمت القوات البريطانية داخل مقاطعات الإمبراطورية العثمانية المنهارة في بلاد ما بين النهرين ، أطاع الشيعة العراقيون فتوى مرجعهم الديني بعدم التعاون مع –الصليبيين– فهمش هذا القرار الشيعة في حكم بلدهم،والآن ها هو التحرير يقدم إليهم فرصة جديدة بعد ثمانين عاما)[1]. فضلا عن حرص(بريمر) على استغلال كل مناسبة للدلالة على الطابع الطائفي في سياسته اتجاه العراقيين كجزء من سياسة إيقاظ الفتنة ،فهو (على سبيل المثال) كان يتحدث دائما عن إحصاءات لا احد يعرف من أين جاء بها ومن هي

(١)المصدر نفسه، ص١٠٨ .

الجهة التي وضعتها ومتى،يؤكد فيها أن الشيعة في العراق يشكلون ٦٠ بالمئة من العراقيين وان الأكراد يشكلون ٢٠ بالمئة من العراقيين وان السنة يشكلون ١٩ بالمئة من العراقيين[١]. فهو يرى العراق بعقليته الاستعمارية، بلدا طائفياً ولابد أن تسود به الهوية الطائفية والمحاصصة الدينية والمذهبية والإثنية ، ولابد أن تصير نهجاً جديداً بديلاً عن الهوية الوطنية الجامعة، وقد نجح في هذا المجال كما يبدو إلى حد كبير بوجود إيران (كطرف مهم من أطراف احتلال العراق)، وتحريكها للفتنة الطائفية وتكريسها(من خلال رجالاتها وأحزابها وميليشياتها) ، والتعاون مع أمريكا على تخريب الوحدة الوطنية العراقية وهويتها الجامعة بعد أن تعاونت معها في احتلال العراق، واستهداف النسيج الاجتماعي العراقي بقيمه ورموزه وقواه العلمية والثقافية والدينية(بالتسفيه وبالقتل أو ب'لاعتقال أو بالتهديد والتهجير).

الثالث.أنهم لا يستحقون الاحترام ولابد من تحجيمهم ووضعهم في الإطار الذي يراه هو(بريمر) مناسبا لكل واحد منهم وليس الإطار الذي يرون أنفسهم فيه، لذلك يتحدث(بريمر) بقلة احترام عن كل القوى والشخصيات (الدينية أو السياسية) التي تعاونت معهم ،ويورد في كتابه (عام قضيته في العراق)حوارات وحكايات عن كيفية تحجيمهم وترويضهم ،حيث يقول(بريمر) انه ابلغ مجموعة السبعة[٢]: (أنكم لا تمثلون العراق ، انتم منفيون،وتحديتكم أن توسعوا مجموعتكم بضم العراقيين الذين عاشوا هنا تحت حكم صدام ،وان تضيفوا النساء والمسيحيين والتركمان والزعماء القبليين،وقد وافقتم على القيام بذلك ، لكن لم تفعلوا)[٣].

(1)المصدر نفسه ،ص١١ .

(2)الشخصيات والقيادات السياسية أو الدينية التي اعتمدتهم واشنطن كأساس لتشكيل مجلس الحكم المؤقت في العراق بعد الاحتلال، وهم :إبراهيم الجعفري وعبد العزيز الحكيم ونصير الجادرجي وإياد علاوي وأحمد الجلبي وجلال الطالباني ومسعود البارزاني .

(3) بول بريمر، مصدر سابق ، ص١١٩ .

أما عن الأكراد فيقول بريمر أنهم أصحاب عقلية انفصالية ويورد عن البارزاني قوله حين كان يطلب منه الانضمام إلى مجلس الحكم الذي مقره في بغداد : (إنني أكره بغداد ، لا أريد أن اضطر إلى العيش أو حتى السفر إلى هناك ...) [1].

لقد أوصلت سياسة وقرارات (بول بريمر)العراق الذي حكمه عاما كاملا(أيار/ مايو ٢٠٠٣-حزيران / يونيو ٢٠٠٤) إلى حالة من تعميق وتوسيع الكارثة التي حلت به مع الاحتلال. فقد منح (بريمر) من قبل إدارة بوش، الصلاحيات المطلقة في حكم العراق وفتح ذلك أمامه أبواب تشريع القوانين واتخاذ القرارات المصيرية من دون تدخل أو مراجعة، فأصدر كل القوانين التي تدفع بالعراق إلى التشظي والى خلق الحروب المستمرة والعدوات التي لا تنتهي والثروات التي تسلب بأبواب صرف وهمية ومن دون حسيب أو رقيب،فأصدر قانون الاجتثاث الذي جرّ على العراق الكثير من الويلات والمآسي، وقرار حل الجيش العراقي وكل المؤسسات الأمنية التي كانت تمسك أركان الدولة العراقية والعديد من الوزارات والمؤسسات التي تشكل بمجموعها الهيكل الإداري والتنفيذي للدولة العراقية ، فضلا عن إصراره على تمرير (الدستور الجديد)الذي كتب في واشنطن،وما أن وصل معلبا من واشنطن؛حتى ووضعه (بريمر) على الطاولة وأمر كل رجالات العملية السياسية (قادة أحزاب وكتل وشخصيات) التوقيع عليه وإقراره، برغم مواده التي تشبه في تأثيراتها المدمرة مجموعة من الألغام شديدة الانفجار، والتي تستهدف وحدة العراق وهويته وثرواته وكل ما يتعلق بقوة وحيوية العراق وإمكانية نهوضه.إن تلك السياسة التدميرية التي انتهجها بول بريمر طوال عام حكم فيه العراق، سعى من خلالها إلى ترسيخ فكرة أن الدولة العراقية الحديثة هي ليست إلا دولة(مفبركة) صنعت من قبل البريطانيين في بداية القرن

(1)المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .

العشرين بعمليات (قص ولصق)، معتبرا أن العراق قد تم تجميعه من ثلاث ولايات تابعة للإمبراطورية العثمانية(ولاية الموصل في الشمال وولاية بغداد في الوسط وولاية البصرة في الجنوب) وليس بين هذه الولايات من تجانس وروابط طائفية وإثنية[١]، وعلى أساس تلك الرؤية الكافرة الباطلة ، كان بول بريمر يصمم سياسته الطائفية التي تستهدف تمزيق العراق وتشتيت العراقيين إلى شيع وأقوام ومكونات تشبه حبات عنب انفرطت من عنقودها ولن يلم شعثها قانون.

في آب / أغسطس عام ٢٠٠٣ وجه(بول بريمر) خطابا للعراقيين (وما أكثر خطاباته) قال فيه : (سوف تعيشون بكرامة .. سوف تعيشون بسلام .. سوف تعيشون في ازدهار..سوف تعيشون مستمتعين بهدوء العائلة والأصدقاء ودخل لائق تجنونه باستقامة .. سوف تعيشون في عراق يحكمه شعب العراق من اجل العراق ...) [٢].

وفي الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ ،رحل بريمر عن العراق (ولم يرحل الاحتلال) مخلفاً وضعاً مأسوياً في إطار كارثة كبيرة،ظلت تتفاعل وتندفع عبر كل الأبواب إلى حياة العراقيين بفضل مفاتيح (بريمر) ، مخلفة أكثر من مليون ونصف المليون قتيل عراقي ونحو ستة ملايين مهجر عراقي بين الداخل والخارج وأكثر من مليون أرملة وخمسة ملايين يتيم وعشرات الآلاف من المغيبين في السجون الأبرياء الذين لم توجه للغالبية منهم أي تهمة ولم يعرضوا على القضاة والمحاكم ، وهم يقبعون لأشهر ولسنوات خلف قضبان سجون ومعتقلات قوات الاحتلال الأمريكي وسجون ومعتقلات واقبية الحكومات والميليشيات والقوى والأحزاب التي نصبتها (واشنطن) لحكم العراقيين، فيما تبوأ العراق خلال سنوات

(1)المصدر نفسه،ص٥٤ .

(2) المصدر نفسه،ص١٧٨ .

الاحتلال المراكز الأولى بين البلدان الأكثر فسادا والأكثر انتهاكا لحقوق البشر والأكثر خطرا والأكثر موتى وسجون وخراب ..والقائمة تطول،لتدحض كل ما قاله بريمر عن العيش بكرامة وسلام ورفاهية وازدهار في ظل عراق يحكمه شعب العراق.ولعل آخر سطرين وضعهما بريمر في كتابه (عام قضيته في العراق) تبين حقيقة العراق الذي رحل عنه في الثامن والعشرين من حزيران / يوليو ٢٠٠٤ ، وحقيقة رؤيته للبلد الذي تولت جيوش بلده شن الحرب عليه واحتلاله من دون وجه حق وشرعية، إذ يقول بريمر في هذين السطرين ، وهو يصف فيهما رحلته الأخيرة بالطائرة من بغداد إلى عمان : (وبعد رحلة دامت تسعين دقيقة ، حطت الطائرة في المطار العسكري في عمان –الأردن . اتصلت بفرنسي –زوجته–...، قلت لها :أنا في أمان وحر ،وعائد إلى الوطن)، فيكفي من كان الحاكم المطلق للعراق والمحمي بقوة وسلاح الجيش الأمريكي الذي يحتل العراق، وبالآلاف من المرتزقة من رجال الشركات الأمنية الأمريكية وفي مقدمتها شركة بلاك ووتر الشهيرة ، والذي حصن نفسه طوال عام كامل داخل المنطقة الخضراء(greenzone) التي لا يدخلها ولا يخرج منها احد إلا بإذن منه[1]، أن يقول عن نفسه حين خرج من

(1)المنطقة الخضراء في العراق، هي قطاع مسور من بغداد.يزخر بالأشجار الباسقة والحدائق الغناء والقصور الفاخرة التي تتلألأ فيها مياه حمامات السباحة اللازوردية تحت أشعة الشمس والتي كانت تضم قبل الاحتلال، القصر الرئاسي في بغداد وأصبحت مقراً لسلطة الاحتلال بعد الغزو الأميركي للعراق،وتستخدم حالياً مقراً لقيادة قوات الاحتلال الأميركي في العراق ومقرا للحكومة المحلية وبيوت الوزراء والمسؤولين الذين يحتمون بها خوفا على أنفسهم.عن هذه (المنطقة الخضراء) يتحدث الرئيس السابق لصحيفة –واشنطن بوست– راجيف تشاندرا سيكاران –في كتابه:(حياة إمبراطورية في المدينة الزمردية) ويقدم عرضاً غير مسبوق للحياة في المنطقة الخضراء في العراق لأنه أدرى بها من غيره حيث أمضى في العراق فترة أطول من أي فترة أمضاها صحفي أميركي آخر،وقد دخل المنطقة الخضراء كي يكشف لنا كيف تحولت إلى قطعة من الأرض لا علاقة لها بحقائق الحرب ولا حقائق الواقع في بغداد ما بعد الغزو،.يقول المؤلف:إن الواجب الخاص بإعادة بناء أمة=

العراق بأنه(في أمان وحر) تمييزا عن واقع حال العراق الذي قال بأنه قد ترك خلفه بلدا مختلفا جدا عما كان عليه حين قدم إليه قبل عام ، فهو كما يصفه (بلد أفضل بكثير... وقد بات موحدا...)[1] .

فيما قال عن العراقيين بأنهم صاروا يمتلكون رؤية مشتركة للحرية بغض النظر عن جنسهم وقوميتهم وديانتهم ومذهبهم ، والحقيقة أن (بريمر) هو وسياسة بلده من وضعوا كارثة العراق أوجدوا (المارد الشرير ومن صنعوا له القمقم ومن أطلقوه بعد ذلك) لكي يغوص أهل العراق في محنة لم يكونوا يعرفونها ،و يبدو قعرها عميق جدا، ربما تدل عليه حقيقة المنطقة الحمراء redzone التي يعيشون على أرضها[2]، التي تحيط المنطقة الخضراء المحظور وعليهم دخولها ،والتي تمتد نحو أربعة أميال مربعة على نهر دجلة في بغداد وتأوي قادة ورموز إدارة الاحتلال الأمريكي للعراق ورموز

=مدمرة،يتنافس في هذه المنطقة مع مباهج الحياة فيها، ولا سيما بعد أن حولتها سلطة الاحتلال إلى قطعة مصغرة من أميركا،وأقامت فيها عدة بارات تتكدس فيها زجاجات وعلب الجعة الباردة،كما أنشأت فيها مرقصاً تتبختر النساء فيه وهن يرتدين (شورتات ساخنة) وداراً للسينما تعرض أفلاماً حربية أميركية،ومطعماً فاخراً حافلاً بما لذ وطاب من المأكولات ومركز تسوق تباع فيه أفلام جنسية،ومساحة كبيرة لانتظار السيارات تربض فيها صنوف من سيارات الدفع الرباعي المتألقة ومصبغة عصرية لتنظيف الملابس بالبخار،وغيرها من المرافق والخدمات الحديثة التي تدير الجزء الأكبر منها مؤسسة -هاليبرتون- ولا ينسى مؤلف الكتاب أن يشير إلى أن تلك المنطقة محظور دخولها على العراقيين خوفاً من أن يقوم أحدهم بتفجيرها.

(1)بول بريمر، المصدر السابق،ص٥٩٥ .

(2)المنطقة الحمراء، مصطلح يتم إطلاقه على المناطق غير الآمنة في العراق بعد احتلاله إشارة إلى لون الدم الذي يصبغ شوارعها، وهي تتناقض مع الجزء المحاط بحراسة مشددة في بغداد والذي يطلق عليه المنطقة الخضراء. و بما أن المنطقة الخضراء جزء صغير من بغداد، يتم أطلاق مصطلح المنطقة الحمراء على باقي العراق.و قد كتب لصحفي الأميركي ستيفن فنسنت، الذي قتل في البصرة في أغسطس ٢٠٠٥ ، كتابا بعنوان «في المنطقة الحمراء: رحلة في روح العراق» وهو يستند إلي مدونته التي تحمل نفس الإسم.

وقادة أحزاب وقوى السلطة والعملية السياسية ومكاتبهم وبيوتهم الفارهة والسفارات المفتوحة في بغداد المحتلة وفي مقدمتها السفارة الأمريكية ، المحمية بأسلحة وجنود أمريكا ومرتزقة الشركات الأمنية وقوات حكومات الاحتلال.

لقد حرص (بول بريمر) في العام الذي تولى فيه موقع الحاكم المطلق للعراق، على تحويل البلد إلى حقل تجارب، فقد حل خلاله الجيش العراقي(ضمانة امن البلاد وحمايته واحد أهم رموزه الوطنية والقومية) وحول أكثر من نصف مليون عراقي إلى عاطل عن العمل،وراح يؤلف جيشا بديلا قوامه الميليشيات والفاشلين والمتواطئين وأصحاب النفوس الصغيرة،كجزء من خطة طويلة الأمد تهدف إلى نزع قوة العراق أولا وإسقاط الصورة الرائعة للجيش العراقي من عيون العراقيين حتى لا يرونه بعد ذلك رمزا وطنيا بل مجرد مجاميع تابعة لهذه الفئة أو تلك ولهذا الحزب أو ذاك، لا يختلفون في توجهاتهم وعقيدتهم عن مرتزقة الشركات الأمنية الأمريكية العاملة معهم. وحل كل المؤسسات الأمنية والمؤسسات التي تشكل البنية الإدارية والتنظيمية للدولة العراقية والتي بنيت على مدار أكثر من ثمانية عقود من عمر الدولة العراقية الحديثة ، من دون أن يسأل ولو مرة هل يمكن اعتبار هذه المؤسسات والعاملين فيها ملكا للعراق أم لنظام معين؟. وحل (حزب البعث) ودخل في عملية(اجتثاث) لهمن جذوره من دون أن يحاول فهم أن المنتمين إليه هم من أبناء شعب العراق ،وهم جزء من عوائل عراقية كثيرة جدا ،وقبل كل ذلك لم يحاول أن يفهم أو حاول أن يعتم على حقيقة أن الفكر والمعتقدات السياسية لا تجتث،وهي جزء من حرية الفرد أينما يكون وفقا للديمقراطية والحرية التي كان وإدارته في واشنطن يتغنون بها.فضلا عن فرضه لدستور (كتب في واشنطن)يحمل في طياته كل ما يمكن أن يمزق العراق ويغيب هويته ووحدته،ولم يسأل عن الجهود التي سيبذلها شعب العراق والدماء التي ستسيل منهم لكي يغيروا هذا الدستور

الذي تخرج من بين اسطره كل شياطين الفرقة والتشتت والخراب.

وهكذا كان عام (بول بريمر) في العراق حافلا بصناعة كل العوامل التي تخلق بؤر التوتر وتدفع إلى الاحتراب والتدمير وعدم الثقة والتشرذم وقطع طرق ووسائل التواصل والتحاور بين العراقيين من أجل إخراج بلدهم من محنته الكبيرة،وهي العوامل التي ظلت تتفاعل وتتدحرج مثل كرة الثلج من أعلى قمة ملتهبة وخطوط حمراء، نحو ساحة العراقيين الداخلية ، لتسحق الكثير وتحيل البلد إلى مجرد(كانتونات) طائفية وعرقية محكومة خلف الحواجز والجدران الكونكريتية، بأمراء طوائف لا يهمهم شيء اسمه العراق،والذين استطاعوا بإشارات خارجية وداخلية أن يفجروا في عام ٢٠٠٦ دمامل العنف الطائفي بأبشع صورها، مستغلين حادث تفجير قبة الإمامين في سامراء في شباط / فبراير ٢٠٠٦ [1]، لتمرير مخطط تجريد العراق من أهم واخطر مصادر قوته المتمثل في وحدة أبناء شعبه وفي تعايشهم لقرون تحت ظل هوية المواطنة الجامعة.



(1) في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠٦ ، تعرض مرقد الإمامين موسى الهادي وجعفر العسكري في سامراء ، إلى تفجير أدى إلى تدمير قبة مرقد الإمامين، وكان ذلك إيذانا بفعل اعتبره الكثير من المراقبين (مبيتا) للبدء بحملة واسعة من القتل والتهجير الطائفي الذي طال عشرات الآلاف من العراقيين ومئات من مساجد أبناء السنة في بغداد وبعض محافظات العراق ، وبينما كانت التظاهرات المنددة تخرج في معظم مدن العراق بهذا العمل الإجرامي الذي تتحمل مسؤوليته المباشرة قوات الاحتلال الأمريكي والقوى والأحزاب المنضوية في الحكومة بكل ميليشياتها وأجنداتها الخارجية،كان المسلحون الذين يرتدون زي مغاوير وزارة الداخلية و آخرين يرتدون الملابس السوداء يتولون حرق المساجد واغتيال العديد من أئمتها،و قتل وتهجير عشرات آلاف العراقيين الأبرياء بدعاوى طائفية لم يعرف العراق مثيلا لها طوال تاريخه.

سنة مختار لماني

مختار لماني دبلوماسي من المملكة المغربية، تخصص في العلاقات الدولية متعددة الأطراف، وعمل في بعثة الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وسفيرا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، ومبعوثا للجامعة العربية في بغداد، كما شارك في بعثات لتقصي الحقائق والمساعي الحميدة للأمم لمتحدة في أفغانستان و كوسوفو والعراق وأفريقيا الغربية .

شغف السفير لماني منذ صباه بتاريخ العراق وسحره، وكانت أول زيارة له للعراق عام ١٩٩١ ،عندما شارك في فريق المبعوثين الخاصّين للجامعة العربية الذين زاروا العراق لبحث موضوع الأسرى والمفقودين، وتعمّق حبه للعراق وتعاطفه مع شعبه خلال التسعينات من القرن الماضي وهو يتابع في نيويورك حيث كان سفيرا للمؤتمر الإسلامي لسبع سنوات، الظلم الذي يوقعه مجلس الأمن بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا بالعراق، من خلال الحصار الجائر الذي راح ضحيته أكثر من مليوني عراقي بينهم مليون طفل قضوا نتيجة نقص الدواء والغذاء، والعدوانات العسكرية المتكررة والقصف اليومي في مناطق حظر الطيران وبقية الإجراءات القسرية التي استهدفت قوة العراق ووحدته وتماسك شعبه. وأصبحت قضية العراق هي قضيته بعد الاحتلال الأمريكي الغاشم للعراق عام ٢٠٠٣، لذلك عندما عرض عليه الأمين العام لجامعة الدول العربية،أن يكون ممثلا للجامعة العربية في العراق، لم يتردد في قبول المهمة، برغم أن العراق كان ساحة حرب تشتعل بعمليات المقاومة ضد الاحتلال من جهة، وبأعمال القتل الطائفي التي تقوم

بها الميليشيات الطائفية وعصابات الجريمة المنظمة وبصراعات أجهزة استخبارية وقوى إقليمية ودولية لتصفية حساباتها عل حساب العراق وشعبه. وكان هاجسه الأكبر هو أن هذه فرصة ليقدم شيئا لإنقاذ العراق من محنته.

عمل السفير لماني في بغداد لمدة سنة تقريبا (من نيسان/ ابريل ٢٠٠٦ إلى شباط/ فبراير ٢٠٠٧) وأقام في المنطقة الحمراء redzone ، وكان الدبلوماسي الوحيد الذي يقيم خارج المنطقة الخضراء. ولم يكتف السفير لماني بالاتصالات الرسمية، بل التقى بكل من يستطيع لقائه، من ممثلي المقاومة العراقية إلى رجال الدين ورؤساء العشائر وممثلي المجتمع المدني والمثقفين، ونقل إلى الجامعة العربية خلاصاته ومقترحاته. وكان يسعى لجمع العراقيين على كلمة سواء، لكنه وصل في النهاية إلى قناعة بأنه يقاتل لوحده وان من أرسلوه في مهمته غير مهتمين أساسا بمساندته وغير مؤمنين كما دلت تصرفاتهم بالقضية التي ذهب إلى العراق من اجلها ولن يكن في برنامجهم نقاط لدعمه وإسناد وجوده في العراق ، فقدّم رسالة انسحابه من المهمة،حتى لا يكون شاهد زور على تدمير العراق وقتل العراقيين.

ولعل من بين ما قاله السفير مختار لماني في حواراتي العديدة معه (التي سيأتي الحديث عنها في صفحات لاحقة من الكتاب) وفي مقالاته والرسالة التي انهى فيها مهمته في العراق بنفسه ، ما يدلل على الكثير من شخصية هذا الرجل, ومن المعاناة التي تحملها طوال سنة قضاها في العراق سفيرا للجامعة العربية، وكانت بحق سنة صعبة حفلت بالكثير من الأحداث والوقائع والممارسات التي شكلت بمجملها جانبا مهما وحيويا من صورة المشهد العراقي الآني بكل تفاصيله وتداعياته الكارثية ،حيث يقول(اللماني) بأنه قد وجد شعب العراق خلال فترة مهمته، جائعا وغير آمن ومهدد في عمقه. وان النظرات التي شهدها في عيون أطفاله كانت تفيض بتساؤلات عميقة غير قادرة على فهم ما يقع ولماذا يقع، باختصار شديد(كما

يقول) : ما كنت شهدته في العراق طيلة هذه السنة الحزينة كان يشكل كارثة حقيقية ، تتحرك وتنمو وتنعم برعاية أطراف عديدة في مقدمتها الاحتلال، في ظروف أقل مما يقال عنها أنها عبثية ولا تتفق مع أية مقاييس عرفها السفير مختار لماني خلال ٢٧ سنة عمل فيها كموظف دولي أتيحت له الفرصة في معايشة مناطق أزمات أخرى في العالم.

لقد كان السفير مختار لماني،مؤمنا بأهل العراق وبالخير الذي يسكن نفوسهم وبالحضارة والتاريخ المجيد الذي يتكأون عليه، وان محنتهم التي شهدها كانت جراء قوى خارجية وداخلية لها أجندات خارجية ،استهدفت ذلك الألق الذي ظل يصاحب العراق والعراقيين منذ فجر التاريخ ،فهو يقول في ذلك : أن التاريخ علمنا أن أرض العراق هي مهد الحضارات، وأن ساكني هذه الأرض عبر تاريخهم، الذي يقاس بطول التاريخ ،عرفوا بفسيفسائهم الجميلة والغنية واستطاعوا أن يجعلوا من العراق منارة علم وأرض عطاء وتأثير حضاري وفكري وثقافي وديني، وأنهم عرفوا محناً ومآس، قد تكون أسوأ من محنتهم الحالية لكنهم استطاعوا دوما أن يتغلبوا عل هذه المحن، إلا أن محنتهم الحالية تتميز بخطورة خاصّة تتلخص في محاولة تدمير تماسك الفسيفساء الجميلة فيه، ولذا فلا بديل للعراقيين غير تحصين وطنهم بتلاحمهم ووحدتهم وذلك هو الضمان لربط مستقبلهم بماضيهم المجيد،وهو ما يشكل فعليا خلاصة المشروع الذي حمله. السفير اللماني إلى العراقيين تحت عنوان عريض هو (الوفاق).

لكن الجامعة العربية (كما يرى السفير مختار) كانت تريد لدورها في العراق أن يكون شكليا، ولم تكن جادة في محاولة التدخل في الشأن العراقي ،لأسباب من بينها عدم رغبة العديد من الدول العربية الفاعلة في الجامعة، في حصول تقاطعات مع خطط وسياسات الآخرين من الفاعلين على الساحة العراقية، وان أطراف إقليمية

قد وجدت في الوضع العراقي فرصتها للتمدد وممارسة سياسات تخدم مصالحها على حساب العراق وشعبه ، فإيران استخدمت نفوذها في العراق لخدمة صراعها مع الولايات المتحدة، التي عليها أن تعترف بحقيقة أنها بغزوها للعراق أثارت ونشرت الكوارث، وأنها سلكت طريق خلق عدم الاستقرار في العالم من خلال سياسات الحروب والتدمير بدلا من المساهمة في ازدهار البلدان وتطوير ثقافة احترام الإنسان.وان الطبقة السياسية العراقية التي جاءت بعد الاحتلال شغوفة بكراسي الحكم وبالمال والسلطة، ولا أحد منها أبدى استعدادا لأن يقدم شيئا لبلده، فالغالبية العظمى من هذه الطبقة لا تؤمن بشيء اسمه العراق.

مقال ... ودلالات

بعد نحو ثمانية اشهر من انسحابه من مهمته كسفير للجامعة العربية في العراق ، وبالتحديد في العشرين من شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧ ، كتب السفير مختار لماني (مقال) نشرته العديد من الصحف العربية والدولية (لخص به) جوانب من تجربته المريرة في العراق طوال عام عاشه في المنطقة الحمراء،واختار له عنوان : (لا مهمة لدي تعلو على حب الناس.. صفحات مؤلمة من تجربتي في العراق) ، وجدت أن من المهم أن اعرض هنا بعضا مما جاء في ذلك المقال ، كونه يشكل إطلالة مطلوبة على شخصية السفير مختار لماني وعلى ما جرى معه في العراق طوال تلك السنة التي يصفها بنفسه بأنها(سنة قلقة وعنيفة) فضلا عن أن المقال يعرض الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي أحاطت بالعراق في تلك الفترة ورؤية السفير لماني للمشهد العراقي بكل ملابساته وتعقيداته ، والإمكانات المتوفرة لخروج العراق والعراقيين من المحنة الكبيرة التي أوجدها الاحتلال والقوى التي تعاونت معه، ومن يقف بوجه محاولات تفعيل تلك الإمكانات .

في مقاله يذكر (السفير مختار لماني) انه في أحد أيام شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ ، علق على حائط مكتبه في المنطقة الحمراء لوحة خط عليها بالفرنسية عبارة شهيرة للكاتب ألبير كامو كان دائم الاستذكار لها، تقول : (لا مهمة لدي تعلو على حب الناس) ، وأنه كان قبل ذلك قد وصل إلى بغداد الجريحة، بعد عدة أسابيع من مغادرة غالبية الدبلوماسيين العرب لها، بعد حادثة اغتيال السفير المصري ودبلوماسيين عرب آخرين.مؤكدا أن قبوله بالمهمة كان مغامرة كبيرة قبلها طوعا،

وأن الرغبة في تحدي المخاطر هذه لم تعد تمثل عنده، سوى جزء صغير من ذكرياته عن سنة قلقة وعنيفة ستبقى كما يقول : (ذكرياتها تطاردني ما حييت).

ومن شباك البناية التي اتخذها مقرا لبعثة جامعة الدول العربية ولسكنه، كان السفير مختار لماني ينظر فلا يرى غير الحواجز الخرسانية التي تضاعف عددها مع تواصل تدهور الوضع الأمني، وأنه قضى في تلك البناية سنة شهدت أحداثا وانطباعات حفرت في ذاكرته ، التي لن يستطيع شيء في الكون أن يمسح منها غلالة الحزن عن هذه السنة، حيث حمل كل يوم وكل أسبوع حصته من الكوارث المتتالية.. ويسرد السفير بعض ما حفر في ذاكرته من الأحداث المرّة، ومنها:

١- ذلك الرأس المقطوع لرجل من طائفة اعتبرها متطرفو الطائفة الأخرى عدوّة، قدّم لأطفال يلعبون كرة القدم، وطلب منهم أن يلعبوا بالرأس المقطوع بدل الكرة لكي يستمتع الكبار ويتشفّون.

٢- مقتل الخباز (الذي كان السفير مختار يشتري الخبز منه) ذلك الخباز ذي الشارب الكث والابتسامة الدائمة ، الذي تم اغتياله من قبل إحدى الجماعات المسلحة التي قررت أن تقتل كل خباز لا يغلق مخبزه فورا ويرحل.

٣- الليلة التي سقط فيها صاروخ في الحديقة التي تفصل المبنى (الذي اتخذه السفير مختار لماني مقرا لبعثة الجامعة العربية في بغداد ومقرا لسكنه) عن بيت الجار الملاصق لهم، وكيف غمر ذلك الجارفرح هيستيري لعدم انفجار الصاروخ وظل يردد خلال اليوم كله جملة واحدة هي (لقد كتب لنا عمر جديد).

٤- وجه مقداد ذي التسعة وعشرين عاما وابتسامته البريئة، وهو الأب لستة أطفال أحدهم مصاب بعاهة دائمة. وقد كان مقداد هذا أحد الحراس المكلفين بحماية السفير مختار لماني وقتل بهجوم مسلح.

٥- أزيز عشرات طائرات الهليكوبتر العسكرية الأمريكية التي تمشط سماء بغداد

بشكل يومي على علو منخفض والتي تعزف، مع آلاف الحواجز الخرسانية التي تمتد إلى ما لا نهاية، سمفونية حزينة في مدينة مقطعّة الأوصال.

٦ – نظرة الذهول والاستغراب التي واجه بها موظفو مقر البعثة السفير مختار لماني عندما قرر تربية كلب صغير (جرو) تائه وجده في باب بناية مقر البعثة ، وجواب أحد الموظفين الطافح بالسخرية عندما طلب منه السفير مختار، أن يبحث عن لقاحات للجرو، حيث أجابه : (إننا نعاني الأمرّين في العثور على أدوية ولقاحات للبشر).

إن قائمة هذه الأحداث والانطباعات لا تنتهي وكلها قاسية ومؤثرة وأحيانا بشعة كما يراها السفير مختار، لكن بعضها كما يؤكد ،لا يفارق الذاكرة لتناقضه وغرابته، ومن ذلك التناقض بين الحياة الطبيعية(هي في الحقيقةمرفهة) لسكان المنطقة الخضراء، وتلك التي يعيشها بقية شعب العراق فيما اصطلح عليه بتسمية المنطقة الحمراء، أي بقية أنحاء العراق ،حيث كل لوازم الحياة العادية منعدمة.. وأيضا التناقض بين الوقت المتسارع لعمله اليومي في بغداد حيث اللقاءات المتتالية وسط دوامة العنف، وبين الأوقات الرتيبة التي كان يقضيها في القاهرة في استدعاءات للمشاركة في اجتماعات الجامعة العربية بشأن العراق، هذه الاجتماعات التي يقول عنها في مقالته : (كنت أشارك فيها بشكل مستمر من دون أن تشعر الجامعة العربية يوما أن من المفيد أن تسمح لي بمخاطبة المجتمعين لأنقل لهم انطباعاتي وتقاريري عن الحالة في العراق. هذه الاجتماعات كانت ذات طبيعة رتيبة ومملة وبعيدة عن فهم الحقائق على الأرض، ويبدو أنها لم تكن أكثر من مسرحية إعلامية موجّهة لجمهور لم تعد تنطلي عليه مثل هذه المسرحيات. والأكثر إثارة للألم أن الأمين العام لجامعة الدول العربية كان يصرّ على أن يستضيف في هذه الاجتماعات صديقه وزير خارجية السودان السابق بصفته مبعوثه الخاص للعراق. هذا المبعوث الخاص للعراق لم تطأ قدماه أرض العراق قط طيلة العام الذي قضيته هناك).

ويخلص (اللماني) في مقاله، إلى أن كل هذه الكوارث التي حلت بالعراق والعراقيين، تجري ويقابلها المجتمع الدولي بلا مبالاة مفرطة. ويستمر الأمريكان، من جانبهم، في عنادهم بالقول إنهم يقومون بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط لأن شعوبه بأمسّ الحاجة لها! هذا في الوقت الذي تبيّن فيه أن الديمقراطية التي أقاموها في العراق كانت طائفية. ويشير إلى أنه ومنذ تعيينه في آذار/ مارس ٢٠٠٦، حتى مغادرته العراق في شباط/ فبراير ٢٠٠٧، كان شاغله الأساسي هو معاناة شعب العراق، ولم يلتفت إلى النقص الكارثي فى المستلزمات اللوجستية التي كان يفترض أن توضع تحت تصرفه، ولا يدري هل أن الإشارة إليها تثير الضحك أم البكاء، ولعل ما أورده السفير من بعض الأمثلة يمكن أن يوضح الحقيقة:

١- أن الدول العربية التي جرى الاتصال بها لتوفير عناصر أمن البعثة التي كلّف السفير مختار لماني بفتحها في بغداد فورا (وكلمة فورا وردت في نص قرار القمة العربية في آذار/ مارس ٢٠٠٦)، تراجعت عشية سفره إلى بغداد عن تقديم أي شيء، ولذلك لم يبق له سوى الاعتماد على قوات الأمن العراقية مع كل المخاطر التي ينطوي عليها ذلك. وهنا أيضا لم يظهر مسؤولو الحكومة العراقية من العرب، سنتهم وشيعتهم، أي رغبة في مساعدته، وكان الأكراد الوحيدين الذين وفروا له الحماية وساعدوه!!.

٢ - أثار الوضع الأمني لمقر بعثة الجامعة العربية، انتباه أحد أصدقاء السفير مختار لماني من السفراء الأوروبيين في بغداد، وكلف خبراء أمن سفارته بزيارة مقر البعثة للاطلاع على الثغرات الأمنية فيها. وخلص الخبراء إلى أن مقر البعثة يفتقد إلى أبسط إجراءات الأمن، وذهبوا إلى أكثر من ذلك بالقول أن بقاء السفير مختار في مقر بهذه المواصفات هو أقرب إلى الانتحار.

٣ - لم تقبل أي شركة تأمين دولية التأمين على حياة السفير مختار لماني خلال

عمله في بغداد. وبررت ذلك بأن المخاطر في بغداد تفوق ما تسمح به معايير هذه الشركات. وبعد اتصالات مضنية قبلت إحدى شركات التأمين المحلية في القاهرة بإجراء التأمين له ووضعت شرطا يستثني حالات الاختطاف وما ينتج عنه من عقد التأمين. وقبل السفير بذلك كما يقول : (فقط لأوهم نفسي أن عائلتي لن تضيع من بعدي).

٤- نجح السفير مختار لماني، في إقامة حوار مع جميع الأطراف العراقية من السياسيين إلى القادة الدينيين مرورا برؤساء العشائر وممثلي المجتمع المدني. تحاور معهم جميعا سواء أكانوا من الأطراف الحكومية أو من المعارضة. ولكن كما يورد في المقالة (التحاور لوحده غير كاف ويجب التقدم منه إلى مرحلة التفاوض من أجل أن نستطيع أن نشاركهم البحث عن مصالحة وطنية حقيقية. ولتحقيق هذا الهدف، كان مطلوبا أن توضع تحت تصرفي الوسائل السياسية . لكن الجامعة العربية لم تكن راغبة في وضعها تحت تصرفي، ولهذا السبب تحديدا، ولأني شعرت أن لا شيء لدي أقدمه للعراقيين، قررت إنهاء مهمتي... ويبدو أن الأمين العام لجامعة الدول العربية وموظفيه من البيروقراطيين الذين يجيدون النرجسية وتقديم صورة وردية للأمين العام عن نجاحات الجامعة، لم يدركوا مغزى قراري بوضع حد لهذه المهمة غير المجدية وتصوروه عرض استقالة، وهو لم يكن كذلك، فردوا على رسالتي للأمين العام ببيان صحفي مختصر قالوا فيه: أن معالي الأمين العام قبل استقالتي).

٥ – يتساءل السفير مختار لماني ويشرح في مقاله بعد كل ما عرضه : (هل كان قرار الأمين العام والدول العربية منطقيا وعقلانيا بإرسالي إلى بغداد من دون تزويدي بأية وسيلة سياسية أو لوجستية مثل سيارة مصفحة –جرى شراؤها بعد سبعة أشهر من وصولي لبغداد؟. ولا أتحدث هنا عن بقية الأمور البسيطة والأساسية مثل تزويد البعثة بجهاز فاكس مشفّر لضمان الحد الأدنى لأمن

مراسلاتي، والذي لم يصل أبدا حتى بعد تركي عملي في بغداد. وأخيرا، لم يشعر الأمين العام بأن هناك حاجة للاستفسار أو التحقيق حول المخاطر والتهديدات والمضايقات التي كنت أتعرض لها باستمرار خلال إقامتي في بغداد، بل ولم يكلف نفسه حتّى محادثتي هاتفيا ولو لمرة واحدة طوال هذه السنة لإشعاري بأنه إلى جانبي، واكتفى بأن تركني وربي نقاتل).

وعن الدور الإيراني وتأثيراته وتداعياته في العراق ، فإن السفير مختار لماني وجد : « أن التأثير الإيراني قد اخذ بالازدياد يوما بعد يوم وأصبح حاضرا ومؤثرا، وأصبح العراق الورقة الرابحة بيد النظام الثيوقراطي لطهران. ويبدو أن النظام الإيراني يمد نفوذه في العراق مع الوقت وفق مقولة (قشة فقشة يبني العصفور عشه)...».

ويؤكد السفير مختار لماني في مقاله ، على ثقته بأن الكلمة الأخيرة ستبقى لشعب العراق المظلوم، الذي عانى ولا يزال يعاني بشكل غير مسبوق، ولسنوات طويلة، فثلث العراقيين أجبروا على ترك مساكنهم، وسقط أكثر من مليون ضحية منهم، وتمزق النسيج الاجتماعي للموزاييك العراقي الذي تشكل خلال عدة آلاف من السنين، فقد ترك شعب العراق (كما رأى السفير مختار لماني) ليواجه مصيرا مأساويا. ولا يبدو أن هذا المصير المحزن سيستنهض جهود قياداته الطائفية ولا جيرانه ولا الإدارة الأمريكية، كلهم يكتفون ظاهريا بالحزن على الماء المسكوب وكلهم يعلمون استحالة جمع الماء المسكوب.

وينهي السفير مختار لماني مقاله بسؤال وتمني ، السؤال هو : (متى ستنتهي الرحلة الطويلة داخل النفق الذي لا يرى النور في أي من جوانبه لا في بدايته ولا في نهايته؟).

أما التمني فهو: (أن يتذكر العراقيون.. وأن يتذكر التاريخ معهم أنه خلال

ماضيهم العريق عرفوا العديد من المحن والمآسي وتمكنوا من تجاوزها، فقط حين حصنوا بلدهم من الداخل بتوافقهم. هذا التوافق الذي أصبح الضامن الوحيد لاستمرار وجودهم كعراقيين) .

ولعل من الأشياء العديدة التي لم يذكرها السفير مختار لماني في مقالته هذه ، تلك التي تخص الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في العراق (مثلا)،والذين تحدث لي عن اتصالهم به كونه سفيرا للجامعة العربية في العراق ، وكانوا يطالبون بإيجاد مخرج سريع لهم من الكارثة التي حلت بهم بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، حيث ابتدأ التنكيل بهم وبشكل واسع وبخاصة في سنة ٢٠٠٦ وهي السنة التي ذهب السفير اللماني فيها إلى العراق،والذي يقول :

- جاءني إلى مقر ممثلية الجامعة العربية في بغداد ، وفد من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في العراق ، وغالبيتهم جاء إلى العراق منذعام١٩٤٨، وكانوا يشكون حالهم والوضع الماساوي الذي صاروا إليه بعد عام٢٠٠٣.سألتهم: ما هو المطلوب مني ؟ هل تريدون أن اذهب فورا لمقابلة رئيس الوزراء والمسؤولين العراقيين لكي أحثهم على فعل شيء لكم يحميكم مما تتعرضون له من قتل واغتصاب وتهجير على يد الميليشيات الطائفية ؟، وفوجئت بان مطالبهم تختلف تماما عما كنت أتوقع ، حيث كانوا لا يريدون سوى إخراجهم من العراق . ولكون الفلسطينيين الذين كانوا في العراق لهم وضع شاذ يختلف عن باقي أوضاع أقرانهم الآخرين في البلاد العربية الأخرى ، حيث أنهم غير تابعين لبرنامج وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لذلك لم تكن الأمم المتحدة تعيرهم انتباهها،وقد قابلت بعد ذلك بعضا منهم ،ممن حاولوا الخروج من العراق عن طريق الأردن وظلوا عالقين على الحدود العراقية -الأردنية ، كان وضعهم الذي رايته مأساويا بكل ما تعني الكلمة ، وقلت لهم لكي أوضح صورة قد تكون

غائبة عنهم :أريد أن أكون صريحا وصادقا معكم، لا تعتقدوا كوني سفيرا للجامعة العربية بأن بإمكاني أن افعل شيئا لكم ، أنا أتمنى أن أستطيع فعلا القيام بأي عمل يساعد في إنهاء معاناتكم، وحتى أن كتبت خطابا إلى الجامعة العربية بشان القيام بشيء لصالحكم ، فأنا أعرف مسبقا بأنها غير قادرة على فعل شيء سوى مناشدة بعض الأطراف (في أحسن الأحوال) ، وبرغم معرفتي بالنتائج لكنني فعلت ذلك أيضا . وقلت لهم : ادعوكم لإثارة الانتباه إليكم عن طريق الحديث إلى وسائل الإعلام وبخاصة الدولية ، فهذا الوضع الذي تعيشونه يحتاج إلى نوع من التحرك الإعلامي الذي يعرض مشكلتكم وينبه الآخرين لمخاطرها وماساتها،وربما يكون ذلك مدعاة لتحرك من يدعون حرصهم على حقوق الإنسان وحياته مهما كان جنسه .

الحقيقة أن كل العراق كان يعاني من الكارثة وتداعياتها ، ولكن هناك أطراف داخل المجتمع العراقي ، لها وضع خاص ،وربما تكون معاناتها اكبر من الآخرين ، وذلك يخص الأقليات العراقية ويخص الفلسطينيين، الذين كنت اطرح ماساتهم في العراق في كل محفل عربي ودولي تسنى ليّ الحضور فيه في تلك الفترة ، كجزء من العرض الذي كنت أقدمه لعموم المأساة العراقية ، فما حصل ويحصل للأقليات العراقية وللفلسطينيين في العراق ، هو جزء من مأساة العراق والعراقيين جراء الاحتلال ،والتي كان إطلاعي على أحداث وقصص منها ، يزيد من شعوري بالقهر لكوني أجد نفسي عاجزا عن فعل شيء حيالها .

وعلى ذكر البعض من قصص مأساة العراقيين، فقد استقبل السفير مختار لماني في مقر بعثة الجامعة العربية،في أحد أيام السنة التي عشتها في المنطقة الحمراء في بغداد(كما يستذكر) ، عدد من المواطنين العراقيين الذين كانوا (طيارين) سابقين في الجيش العراقي أثناء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، جاءوا يستنجدون

بيّ (كما يقول السفير لماني) وبالجامعة العربية لكي تنقذهم من القتل ، حيث كانت هناك جهات تسعى لاغتيالهم ،وقد تم اغتيال أكثر من (٦٠٠) منهم. كانوا يريدون أن نخرجهم من العراق ونؤمن لهم الذهاب إلى لأي دولة كلاجئين ،وكان الأمر بالنسبة لّي أشبه بما واجهته مع الفلسطينيين ، حيث لا املك أن افعل لهم شيئا ، سوى الكتابة للجامعة العربية ،والأمر ليس بيد الأمين العام للجامعة العربية ،لأنه لا يملك أيضا سوى الكتابة إلى من يهمهم الأمر (من الفاعلين) ويستحثهم في ذلك لا أكثر ، وللأمانة فانه لم يحصل أن ردت اي جهة خاطبناها بخصوص هذه الأوضاع .

وهكذا ، كانت سنة(السفير مختار لماني) التي قضاها في العراق، محاولة لإطفاء حرائق الاحتلال ، والتي كان (بول بريمر) احد ابرز مشعليها.. ولعل (اللماني) في عامه(العراقي) كان أشبه برجل إطفاء لم يقبل أن يرى الحرائق تشتعل و الناس تتقلب على جمر نيرانها من دون أن يحاول إخمادها،حتى ولو بجسده. فأي فرق شاسع بين سنة قضاها (السفيربول بريمر) يشعل النيران في ارض العراق وشعبه وينكأ الجراح ويثير الفتن وينشر الهويات الصغيرة والفرعية (طائفية وعرقية ودينية وحتى مناطقية) بديلا عن هوية المواطنة الجامعة ، وسنة قضاها (السفير مختار لماني) يخمد النيران ويداوي الجراح ويبحث في كل ما يعيد العراقيين إلى عراقيتهم ويحببهم بهويتهم الوطنية الجامعة ويسهل في توفقهم ، ولا نقول هذا من باب المقارنة .. لكن حقيقة الأمر أن السفير بول بريمر كان يدرك تماما أن مشروع خراب العراق يكمن بفرقة أهله وتشرذمهم ..فعمل عليه، والسفير مختار لماني كان يدرك تماما أن مشروع خروج العراق وأهله من محنتهم يكمن في توافقهم ووحدتهم ومواطنتهم الجامعة .. فعمل عليه .

٣ كشف حساب



إطلالة أولية

في كل الأحاديث والحوارات العديدة التي جمعتني في عمان والقاهرة ودمشق منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٠ ، مع (مختار لماني) سفير الجامعة العربية في بغداد(نيسان/ ابريل ٢٠٠٦-شباط / فبراير٢٠٠٧)، كنت احرص على أن يقدم الرجل (كشف حساب للسنة التي قضاها في العراق)، وكان لابد أن احفز ذاكرته لكي تستحضر صور الأحداث التي عاشها في العراق بكل تفاصيلها المؤلمة وبكل دلالاتها الحقيقية ،وكان هاجسي الصحفي يحركني في كل مرة التقية بها ، لإثارة العديد من المواضيع التي تتعلق بواقع العراق والعراقيين وهم يعيشون محنتهم الكبيرة في ظل الاحتلال،والكيفية التي يمكن للعراق أن يخرج بأهله من نفق مظلم مازال يتخبط فيه منذ سنوات، لكن السفير (مختار لماني) ومنذ أول لقاء بيننا أثرت فيه كل هذه المواضيع، وجدته يبادرني بسؤال:لماذا لا تسألني أولا عن علاقتي بلعراق.. ولماذا العراق؟، ثم راح يفسر :إن إجابتي على هذه الأسئلة ستوضح حقيقة رؤيتي للمهمة التي كلفتني بها الجامعة العربية إزاء العراق،وشكل وطبيعة خطواتي هناك. والحقيقة أنها فسرت فيما بعد حتى الأسباب التي تقف وراء انسحابه من المهمة بعد نحو عام .

كان جواب السفير مختار لماني على الأسئلة التي استعرتها منه:علاقتي مع العراق لم تبدأ في عام ١٩٩١ عندما زرته أول مرة ،أنها تعود إلى طفولتي بالمغرب في المدارس الابتدائية، كانوا يدرسوننا باللغة الفرنسية وأول درس تعلمناه في التأريخ كان بلاد مابين النهرين، وفهمت آنذاك لماذا كان أول درس عن العراق ، لان من

أرضه خرجت كل الإنسانية ومنه بدأت عجلة الحياة والتقدم تدور وتتحرك . في عام ١٩٩١ وبعد نهاية حرب الخليج الثانية ،كنت على راس وفد الجامعة العربية الذي ذهب إلى بغداد للمساعدة في حل موضوع «الأسرى الكويتيين » وبمهمة تستغرق ثلاثة أيام ، ولكن طبيعة المهمة وتعقيدات الموضوع فرضت الموافقة على مقترح الحكومة العراقية بتمديد فترة بقاء الوفد في العراق ليتسنى له دراسة الموضوع بشكل جيد والتحقق من صحة أو عدم صحة وجود أسرى كويتيين لدى العراق، كان لابد(آنذاك) أن التعاون مع الصليب الأحمر في تدقيق القوائم التي حملتها معي، وهي تحتوي على أسماء ادعت الكويت بأنهم أسرى لدى العراق ،الذي سبق وان احتل الكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠ وخرج منه في نهاية شهر شباط / فبراير ١٩٩١ ،كانت المهمة تتطلب فعلا عملا كثيرا وتحريات تحتاج إلى القيام بتنقلات في كل أنحاء العراق ،فقبل الحرب (حرب الخليج الثانية) التي بدأت ضد العراق في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٩١ ،كانت الحدود الوحيدة المفتوحة مع الكويت هي حدود العراق ، لذلك فان الكثير من الناس تحركوا بعيدا عن ساحة المعركة المتوقعة أو بعيدا عن لمناطق التي يمكن أن تتعرض للقصف ، فذهبوا باتجاه أبناء عمومتهم وأهاليهم في العراق، الناس رحلوا وفق بعد عشائري ووفق علاقات نسب وتصاهر ، وقد أتاحت لي هذه المهمة بان أقيم أول علاقة في العمق مع العراق،لقد توفرت لي في تلك الزيارة أن أتنقل في كل مناطق العراق من شماله بين الموصل ولغاية ربيعة مرورا بسنجار إلى مناطق وسط العراق حيث كربلاء والنجف والى الجنوب حيث البصرة والناصرية والعمارة وغيرها من مدن العراق ومناطقه المتنوعة التي شكلت هذه الفسيفساء الجميلة، الحقيقة إني لم أجد ركنا في العراق إلا وكان يضم تاريخا جميلا وأثارا معبرة وشيء مقدس لقوم من الأقوام ، هذه الفسيفساء ببعدها الديني والطائفي والثقافي ،وهذا التمازج

الذي يجمع فيه العراق الجميع تحت مظلته الواحدة، فرض عليّ المقارنة مع دول عربية أخرى .

ففي الثمانينات(مثلا)كنت اتابع بدقة جهود الأخضر الإبراهيمي[1] في لبنان ، وهو صديق عزيز جدا ، وكان يحدثني عندما التقية عن التنافر بين الطوائف اللبنانية، وكنت أتعجب وأنا ازور بعض القرى والمناطق،وارى الكم الكبير من الطوائف العراقية والمس ذلك التعايش الرائع بين الجميع عبر التاريخ، وحتى من دون أن يشعر الناس بان تعايشهم هذا يعد أنموذجا رائعا وربما فريدا ،فكل طائفة تحتفظ بخصوصيتها وهويتها لكنها جميعا تتحرك وتنمو تحت مظلة العراق الواحد وبهوية جامعة لكل الهويات الفرعية . ما كان يؤلمني في ذلك حقا هو أن وعي العراقيين بهذا الشيء الفريد والجميل، لم يكن بالمستوى المطلوب، وقد ظهر ذلك جليا بعد الاحتلال ،حيث بدأت عمليات الإقصاء للآخر وتدمير كل شيء، وتغليب الهويات الفرعية والصغيرة على هوية المواطنة الجامعة. ولأجل أن يكمل إجابته عن علاقته بالعراق ، سالت السفير مختار لماني عن سر قبوله لمنصب سفير الجامعة العربية في العراق ورفضه نفس المنصب مع تغيير المرجعية وجعلها الأمم المتحدة،فأجابني:بعد أن انتهيت من مهمتي كسفير للمؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة بنيويورك، ذهبت لأمارس وظيفة أستاذ زائر في عدد من جامعات أمريكا

---

(1)الأخضر الإبراهيمي سياسي ودبلوماسي جزائري، كان وزيراً للخارجية الجزائرية بين عامي ١٩٩١-١٩٩٣،.بدء رحلته الدبلوماسية بتمثيل جبهة التحرير الوطني في جاكارتا (١٩٥٤-١٩٦١) إبان الثورة الجزائرية. وكان سفيرًا في الجامعة العربية (١٩٨٤-١٩٩١) ومبعوثا إلى لبنان ١٩٨٩ ومبعوثاً للأمم المتحدة إلى هايتي وجنوب إفريقيا واليمن وزائير في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٦، وفي السنوات الأخيرة كلف من طرف الأمم المتحدة لحل تفاوضي في العديد من بؤر التوتر والتي كللت في العديد من الأزمات بنجاح، وبين عامي ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٩ كان مبعوثاً أمميا لأول مرة إلى أفغانستان ثم مبعوثا أمميا للعراق عام ٢٠٠٤.

الشمالية،وتلقيت أثناء ذلك دعوة من السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية للقدوم إلى مقر الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة، للتباحث والنظر في إمكانية انضمامي للجامعة وفق بعض العروض، وكان أول عرض في أول مقابلة مع الأمين العام حين سألني الاشتراك بمهمة تفعيل الدور العربي في العراق،و ابلغني:

(إن الحجر الأساسي قد وضع لهذه المهمة إثر عقد مؤتمر الوفاق بين الأطراف العراقية والذي عقد في القاهرة)[1]،وكان نجاحه محفزا لكي نستصدر من القمة العربية التي عقدت في السودان، قرارا قويا كلفت الجامعة بموجبه بإجراء تحركات واتصالات للمساعدة في تحقيق الوفاق في العراق. فطلبت ٢٤ ساعة لكي ابلغ عائلتي والتشاور معهم بالأمر، برغم أن قرار القبول كان محسوما في داخلي،فالحكاية مع العراق قديمة ،وحتى عندما كنت في الأمم المتحدة، جاءت فرص في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤للعمل قي العراق ،حيث وضعت قائمة من الأمين العام للأمم المتحدة تضم ثلاثة أسماء من بينها اسمي، مرشحين كسفراء للمنظمة

(1)في ١٩-٢١تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٥عقد في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، مؤتمر الوفاق العراقي، بحضور مندوبين عن كافة الأطياف السياسية ومختلف التيارات الدينية والعرقية وبعض الزعامات والشخصيات بالعراق. وتطرق المؤتمر إلى عدد من القضايا الخلافية الأساسية من بينها الدستور العراقي وعدم تقسيم العراق فضلا عن مسألتي انسحاب القوات الأجنبية من العراق ووقف العنف وإلقاء السلاح من قبل الميليشيات و إصلاح الأجهزة الأمنية التي طرحت نفسها بقوة بعد افتضاح أمر تعذيب آلاف العراقيين في سجون الحكومة التي تديرها المليشيات بوزارة الداخلية العراقية.وبرغم أن البيان الختامي لهذا المؤتمر لم يكن مقنعا ولم يتضمن الأسس الرصينة التي يمكن أن يبنى عليها التوافق العراقي ، إلا أن التخلي عن كل ما تم الاتفاق عليه في هذا البيان بعد انتهاء أعمال المؤتمر ،قد شكل ظاهرة واضحة عند كل أطراف العملية السياسية والحكومية ،بعد أن كانوا قد أيدوا ما جاء فيه ووقعوا عليه.للمزيد ينظر في ملاحق هذا الكتاب البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر.

الدولية في العراق ، ولم يكن اسم(اشرف قاضي)الذي أصبح سفيرا للأمم المتحدة في العراق ، من بين المرشحين في هذه القائمة، وعندما تمت مفاتحتي في الموضوع ، كانت لدي إشكالية تتعلق بسؤال جوهري بالنسبة لي ، هو :ماذا افعل في العراق كسفير للأمم المتحدة، ولابد أن ارجع إليها كل ثلاث أو أربع اشهر لأقدم تقريرًا عن الوضع في العراق وما يمكن أن أكون قد أنجزته في تلك المدة، وأنا لا يمكن أن أنجز شيئا أن لم يكن لدي تفويض واضح وصريح من قبل مجلس الأمن، إذ لا يمكن أن اتخذ أي مبادرة أعتقد أنها لصالح العراقيين وهي تتناقض مع مصالح وسياسات أي من الدول داخل مجلس الأمن،وبالتالي فاني سأصطدم بهذه الدول ولن أستطيع أن أقوم بأي عمل،لذلك وخلال حديثي مع الأمين العام للأمم المتحدة ، سألته هل ستطلبون من مجلس الأمن تفويض واضح وصريح بهذا الشأن ينطلق من ميثاق الأمم المتحدة وبهدف أسمى وواضح هو مساعدة الشعب العراقي،فابلغني بان ذلك لن يحدث ، الأمر الذي جعلني ومن معي في القائمة (ولنفس السبب) غير مهتمين بقبول المهمة. ولما جاء العرض من قبل الجامعة العربية التي لم يكن لديها أدنى تجربة في فتح أي مكتب لها في منطقة صراعات أو حروب وليس لها حتى جزء بسيط من تجربة وإمكانات الأمم المتحدة، قبلت بالمهمة لسبب واحد يتعلق بكون الجامعة العربية ليس لديها مجلس امن ،وان غطاء الأمانة العامة سيتيح لي اتخاذ مبادرات شخصية وفق قناعاتي، فضلا عن كون عائلتي عندما أبلغتها بما معروض علي من الجامعة العربية ،فقالت لي زوجتي وابنتي وابني :(نحن نساندك فيما تقرر ونحن نؤيد ما تراه برغم معرفتنا بخطورة الوضع في العراق ، لأننا نعرف مدى حبك لهذه المهمة ،وشغفك الكبير بتقديم المساعدة للشعب العراقي).

ومن هنا قبلت بالمهمة وقررت أن أقيم في العراق وفي(المنطقة الحمراء) تحديدا حيث يعيش العراقيين(برغم كل المخاطر التي أدركها جيدًا) منطلقا من قناعة ثابتة

بأن ليس بإمكان العراقيين أن يخبروني كل شيء وأنا بعيدًا عنهم .

إن رفض (مختار لماني) لمهمة أن يكون سفيرا للأمم المتحدة في العراق،كونها(مهمة مستحيلة) وفقا لحساباته،وقبوله بان يكون سفيرا للجامعة العربية في العراق ، وهي (مهمة أكثر من مستحيلة)بحسابات أوضاع الوهن والضعف في الساحة والمواقف العربية، و الخلافات العربية –العربية،فضلا عن الأوضاع الأمنية المتردية في العراق و كون إطراف عديدة ومؤثرة في الساحة العراقية ترفض الوجود العربي في العراق، يبدو أمرا متناقضا أو غير مفهوم، إلا أن تفسير كل ذلك عند السفير مختار لماني يبدوا مختلفا، إذ يقول مبدد حيرتي في قراره :أنا لم أكن موهوما، كانت لدي قناعة وما زالت قائمة ، بان هناك إمكانية لمساعدة الشعب العراقي .. لا اخفي عليك أنني أحببت هذه المهمة جدا ، وكان هناك سبب شخصي إضافة إلى مقاييس قبول هذه المهمة ، لقد كنت شاهدا عندما زرت العراق في التسعينات على معاناة أطفال العراق والنساء العراقيات والمرضى والشيوخ في ظل الحصار الذي كان مفروضا على العراق ،وكنت أرى وأنا في الأمم المتحدة كيف كانت القرارات تصدر ضد العراق بهدف إيذاء العراقيين،وعندما تم احتلال العراق كانت كل هذه الأوضاع قد تفاقمت ،ولا احد يفعل شيئا لإنقاذ هذا الشعب الجميل بكل مكوناته فكل المؤتمرات والقمم والندوات والتصريحات لم تكن تقدم سوى الكلام المنمق والوعود ، لكن لاشيء منها يصب في مساعدة العراقيين ودعم المهمات في هذا الاتجاه وبما يرفع عن العراقيين هذه المحنة المستمرة.

لقد كانت الوعود المقدمة لدعم مهمتي كثيرة ،ولم ينفذ منها إلا النزر اليسير جدا، لكن ذلك لم يقف عائقا أمام المضي في المهمة، حتى الأمن وهو ضروري جدا لم يوفر لي ولبعثة الجامعة ، لكنني لم انسحب ووصلت إلى درجة عدم الاهتمام بهذه الجوانب اللوجستية، برغم أنها أثرت سلبا على المهمة خاصة خلال الأشهر الخمس

الأولى التي كنت خلالها أسعى لأن أكون مستمعا لكل وجهات نظر العراقيين على اختلاف طوائفهم وقومياتهم وقناعاتهم .

إن (الإطلالة الأولية)التي ترسم الإطار الأخلاقي والإنساني والمهني والسياسي،الذي حكم السفير مختار لماني طوال عامه في العراق،لم تكن لتكتمل إلا بالحديث عن(مستوى المنسوب العاطفي) في اتخاذه قرار القبول بالمهمة، فحدثني (اللماني) عن ذلك المستوى قائلا : أن قراري بالموافقة على المهمة التي عرضتها علي الجامعة العربية ومن ثم الذهاب إلى العراق،كان يحمل الجانبين العاطفي والعقلي ، فحرصي وغيرتي الشديدتين حكما على تفكيري وتعاملي، في أن أكون على نفس المسافة من كل الأطراف في العراق،لقد كان هناك احتقان شديد،وكنت أرى والمس ذلك بوضوح فيزداد ألمي على ما كنت شاهدا عليه قبل سنوات من علاقة متينة ومميزة بين العراقيين، وما أنا شاهد عليه والعراق تحت الاحتلال وكيف وصل هذا البلد العريق بتاريخه وحضارته وشعبه المبدع إلى هذا الحد من العبث والجنون وإنكار الناس لعراقيتهم،وكنت أتساءل وأنا أرى المحنة على هذا المستوى الخطير : كيف سيرجعْ العراق إلى وضعه الطبيعي وكيف سيكون مستقبل أجيال العراقيين؟لقد كان مستوى المنسوب العاطفي والعقلي عاليين في نفسي وفي بلورة قراري بالموافقة على المهمة والذهاب إلى العراق وهو يشتعل ،ولم تؤثر بي ولا في مناسيب المستويات العقلية والعاطفية،معرفتي الدقيقة بالأوضاع العربية وشكل ونوع الدعم الذي يمكن أن احصل عليه، ولا حتى نصائح التخلي عن المهمة التي تبرع بها البعض (من المحبين أو غير المدركين)،ولا الكلام الذي سمعته من هنا أو هناك ،وأذكر أنني كنت في مبنى الجامعة العربية في القاهرة وكنت للتو قد أبلغت الأمين العام بموافقتي على المهمة ،وإذا بسمعي يلتقط (من دون قصد)، كلاما كان يدور بين سفيرين لدولتين عربيتين كانا يقفان أمامي عند بوابة احد المصاعد في مبنى

الجامعة العربية ولم ينتبها لوجودي ،إذ قال أحدهما للآخر: (أنا متلهف جدًا لأعرف من هذا المجنون الذي قبل بمهمة الذهاب إلى العراق)،أو من قال لي : (أنصحك عندما تصل العراق أن تأخذ بيتا من البيوت الفارهة في المنطقة الخضراء،وتستمتع بأيامك هناك بالقراءة والسباحة وحضور الدعوات والتعرف على الكثير من الشخصيات التي يمكن أن تفيد المرء فيما بعد ...).أن كل هذا الكلام الذي سمعه السفير مختار لماني (سواء كان نقدا أو نصيحة) ،جاء في الوقت الذي عزم فيه على الذهاب إلى العراق، وقد غادرته كل البعثات العربية

والسفير المصري كان قد اختطف وقتل[1]،فيما كان عدد جثث العراقيين المغدورين التي تلقى كل يوم في المزابل أكثر من (٣٠٠) جثة،والميليشيات والعصابات تكاد أن تكون الحاكم الفعلي للشارع العراقي مع قوات الاحتلال ، الأمر الذي جعلني أسأل السفير مختار لماني: هل اعتبرت الكلام الذي سمعته ذما أم مدحا ؟

فأجاب :لم تكن لدي أوهام بالنسبة للمرارة التي كنت اشعر بها دائما إزاء سهولة اتخاذ القرارات العربية وعدم تنفيذها، في تاريخنا الدبلوماسي الكثير من هذه القرارات وهي لا تقتصر على ما جرى في العراق بل هناك ما يخص لبنان وفلسطين وغيرها، عندما تكون القرارات سهلة وتخص أمورا ليست ذات أهمية كبيرة ولا تنفذ، يكون وقعها أقل تأثيرًا من أن تكون القرارات تمس واقع شعب يحتضر ويموت وأنت تقف متفرجا عليه ، هذا شيء مؤلم جدا.. الكلام الذي سمعته(سواء

(1)إيهاب صلاح الدين أحمد الشريف (كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ –تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، كان سفيرا لمصر في العراق إلى أن قتله خاطفوه في تموز/ يوليو ٢٠٠٥. وهو أول سفير لدولة عربية في بغداد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وقد تم خطف إيهاب الشريف يوم السبت ٣ تموز/ يوليو، ٢٠٠٥ عندما خرج من سيارته لشراء جريدة وسط مدينة بغداد.

كان يشكل نقدا لي أو للمهمة كلها أو كان ناصحا) لا يمكن أن يرقى إلى واقع إحساسي بحقيقة وواقع الفجيعة والمحنة الكبيرة التي يعيشها العراق وأهله، وضرورة تقديم المساعدة والتحرك بسرعة كجزء من محاولة تفادي تقديم خسائر وتضحيات جديدة أو حتى التقليل منها، لذلك لم أكن مهتما بكل هذا الكلام . الوضع في العراق كان بالنسبة لي يتألف من ثلاث مستويات علي أن أتعاطى معها بحذر شديد ودقة عالية، المستوى الأول والأساسي بالنسبة لي هو المستوى العراقي (العراقيون والعراق) والمستوى الثاني هو الجوار وهو معقد جدا ومؤثر جدا ، أما المستوى الثالث فهو الدولي ،وفيه قوى دولية كبيرة عندها جنود وأسلحة ومعدات وخطط حربية على الأرض، وكان علي دائما أن أجد جوابا مقنعا وعمليا لسؤال جوهري هو : كيف يمكن تأمين التفاعل بين كل هذه المستويات مع بعض ،وكيف يمكن تطمين شعور الإنسان العراقي (على الأقل) وهو يواجه تأثيرات وتداعيات كل هذه المستويات،وقد وصل هو إلى قعر البئر ؟

ولان الإطلالة الأولية لابد أن تشمل (أيضا) الخطوات التي تسبق الوصول إلى (المنطقة الحمراء)،لذلك كنت في أول لقاء مع السفير(مختار لماني)في العاصمة الأردنية عمان عام٢٠٠٦ ، أبادر إلى سؤاله عن ما تم تهيئته لافتتاح البعثة من قبل الجامعة العربية قبل الذهاب إلى بغداد ،فاخبرني: كان هناك اتفاق مع الأمين العام للجامعة العربية، على توفير عناصر امن اصطحبها معي وأنا ذاهب إلى بغداد من القاهرة ، لكن كل الدول العربية رفضت توفير مثل هذه العناصر، ولاني كنت قد أعلنت موافقتي على قبول المهمة لذلك لم يكن من المناسب أن أتراجع لهذا السبب عن قراري بقبول مهمة سامية ونبيلة تجاه العراق والعراقيين، ولكوني مدرك تماما بان ليس من الإنصاف تحميل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ما هو أكبر من طاقتها ، فقرار القمة العربية في السودان(مثلا) ينص حرفيا على القيام بفتح بعثة

الجامعة في العراق فورا ، وتخصيص (مليوني) دولار وسيارة مصفحة ورجال امن وغيرها من الأمور اللوجستية المهمة ، لكني وبعد أن قضيت أربعة اشهر في العراق علمت بان الأمانة العامة للجامعة تلقت أول دفعة من المبلغ الذي تم إقراره للبعثة ، وكانت هذه الدفعة بمبلغ (١٥٠) ألف دولار دفعت من قبل الجزائر تسديدا لحصتها المقررة من اصل المبلغ الكلي. (في نهاية عام ٢٠٠٧ التقيت السفير مختار لماني وكان قد أنهى مهمته في العراق منذ فترة ،وسألته عن قيام باقي الدول العربية بتسديد حصتها من اصل المبلغ الذي اتفق العرب على تخصيصه في قمة عربية ، فأخبرني بأنه انسحب من المهمة بعد عام ولم تكن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد استلمت غير ذلك المبلغ الذي سددته الجزائر عن حصتها !!).

في المنطقة الحمراء

في أحد أيام النصف الأول من شهر نيسان/ ابريل ٢٠٠٦ ،غادر السفير مختار لماني مدينة القاهرة حيث مقر الجامعة العربية صوب العاصمة الأردنية عمان،بصحبة احد موظفي الأمانة العامة للجامعة (طارق عبد السلام) الذي اختاره ليكون المسؤول عن الشؤون الإدارية للبعثة التي سيذهب لافتتاحها في بغداد، التي نزل في مطارها لأول مرة قادمًا من عمان ، حيث أن زياراته السابقة للعراق في الأعوام ١٩٩١ و١٩٩٢ و ١٩٩٥ كانت والعراق تحت الحصار والتنقل إليه ومنه يتم عبر البر كون الطيران كان مشمولاً بقرارات الحصار والمنع، ومنذ اللحظة الأولى التي وطأت قدما السفير مختار لماني ارض مطار بغداد ،وجد نفسه في مواجهة حياة غير عادية،حيث جنود الاحتلال الأمريكي ينتشرون في المطار إلى جانب جنود عراقيين وأعداد أخرى من الميليشيات التي لا يعرف إلى اي حزب أو قوة ينتمون، فيما كان صوت الانفجارات واطلاقات الأسلحة يصل إلى أسماعه بوضوح بين لحظة وأخرى (وهو الرجل الذي لم يمسك سلاحا في حياته ، والمرة الأولى التي حصل فيها ذلك كانت في العراق (كما حدثني فيما بعد) حين قام جلال الطالباني في إحدى المرات التي التقاه بها، بإعطاء السفير مختار لماني بندقية كلاشنكوف روسية الصنع، كهدية شخصية لاستعمالها في الأوقات الطارئة ، فقال له اللماني يصعب علي قبول هذه الهدية لأني أخشى السلاح ولا أريد التعامل معه أبدا وربما إذا ما أخذته سأستعمله بشكل غير صحيح قد يؤدي إلى أن اقتل نفسي به». وفيما كان (اللماني) في طريقه من المطار إلى بيت الضيافة التابع لوزارة الخارجية التي يقع مقرها عند

الحدود الشمالية للمنطقة الخضراء، كانت أصوات الاطلاقات تلك تتعالى، وتصل إلى أسماع السفير مختار لماني بوضوح ، وما هي إلا ساعات قليلة مرهقة ومقلقة حتى خيم الليل وإذا بالكهرباء مقطوعة ولا مفر من قضاء الليل حتى بدون جهاز إضاءة يدوي صغير(تورج) وبدون حراسة كافية وأمن.

حدثني السفير مختار لماني، انه ومنذ اللحظة الأولى التي وصل فيها إلى بغداد، كان مشغولا بإيجاد مكان مناسب يكون مقرا لبعثة الجامعة العربية التي يرأسها ويكون في نفس الوقت مقرا لسكنه،شرط أن يكون هذا المكان في المنطقة الحمراء،برغم أن مبلغ إيجاره لم يكن متوفرا، حيث انه لم يحصل من الجامعة على أي مبلغ سوى الوعد بتوفير ما ستحتاج له البعثة(فيما بعد)، عندما يتوفر المال الذي سبق أن تم القرار على تخصيصه في مؤتمر القمة العربية في السودان (مليوني دولار).

* سالت السفير مختار لماني وأنا أوثق شهادته عن سنة عاشها في العراق:لماذا اخترت أن يكون مقر البعثة وسكنكم في المنطقة الحمراء، وأنت تعلم أن الأوضاع في العراق كانت في غاية السوء، وبخاصة الوضع الأمني ،حيث الساحة العراقية مشتعلة وعمليات التصفيات والقتل والتهجير على أشدها، فضلا عن معرفتكم أن أطراف فاعلة ومؤثرة على الساحة العراقية كانت ضد أي وجود عربي في العراق وأن السفير المصري كان قد اختطف وقتل قبل شهور من وصولكم ؟

فأجاب:اخترت مقر البعثة وسكني في المنطقة الحمراء ليس من باب ادعاء البطولة ، ولكن لسبب بسيط جدا يتعلق بكوني ذاهب إلى بغداد حاملا مشروعا للوفاق الوطني بين العراقيين ، ولتنفيذ هذا المشروع يجب أن اضمن الوصول إلى جميع العراقيين واسمع منهم ، وإذا ما اخترت الإقامة في المنطقة الخضراء، فإن ذلك يعني أن العراقيين الذين ضد العملية السياسية وضد الاحتلال لن يستطيعوا ولن يتقبلوا أن يصلوا إلينا،وان استطاعوا وقبلوا ، سيقبض عليهم، إضافة إلى أن الناس

العاديين لن يستطيعوا ولن يسمح لهم الدخول إلى المنطقة الخضراء، التي أستطيع أنا دخولها ومقابلة أي من أعضاء الحكومة والبرلمان الموجودين هناك، بعد طلب بطاقة للدخول من الأمريكيين. ومن هنا كان قراري بالسكن في المنطقة الحمراء ، الذي جعلني استقبل في مكتبي المئات من الناس، عدا اللقاءات التي كنت أجريها في عمان ودمشق والقاهرة وفي مدن أخرى مع شخصيات وأطراف عراقية عديدة.ومنذ وصولي بغداد ومن خلال اللقاءات الأولية قسمت العراقيين إلى أربعة مجموعات، الأولى هم رجال السياسة وهم على مجموعتين،مجموعة رجال السياسة في الحكومة والبرلمان والذين يشاركون في العملية السياسية، ومجموعة رجال السياسة الذين رفضوا العمل السياسي تحت الاحتلال،وقد التقيت بكل هؤلاء عدا من لهم مشروع يتجاوز العراق . المجموعة الثانية وفقا لتقسيماتي والتي حرصت على أن اسمعهم ، هم رجال الدين الذين صار لهم دور كبير في العراق بعد الاحتلال ،وأحيانا تجد دورين (دور ديني ودور سياسي)،فقابلت جميع رجال الدين بدون أي استثناء(مسلمين أو مسيحيين أو صابئة أو يزيديين أو غيرهم)ومن كل الطوائف والتقسيمات حتى من الديانات الصغيرة ،لقد حرصت بشدة على أن التقي الجميع وأزورهم وان تكون لي علاقة شخصية مع الكل .المجموعة الثالثة كانت رجال العشائر العراقية، وهي مجموعة فلكلورية بالرغم من أهمية العشائر في التركيبة المجتمعية للعراق، لكن ما حصل مثلا عام ١٩٩١ في قانون العشائر، أن البعض من رؤساء العشائر صاروا يعينون كما الموظفين بقرار من الدولة،والبعض الآخر طبعا كانوا يتناوبون على زعامة عشائرهم أبا عن جد، لدرجة أني كنت احتار عندما يتصلون بي وكل واحد منهم يقول انه رئيس عشيرة، حتى جاء وقت وجدت أن رؤساء العشائر أكثر من الشعب العراقي،الأمر الذي جعلني اقرأ بعض الكتب التاريخية التي تتكلم عن العشائر العراقية لفهم هذه الأمور ومحاولة إدراك الحلقة

المفرغة بين الواقع التاريخي الموجود في الكتب وبين الواقع الحالي ،أما المجموعة الرابعة فمثلت ما في المجتمع المدني من شخصيات عراقية تمتلك فهما واسعا ومنفتحا للمجتمع العراقي ومن دون انحياز لطائفة أو شريحة منه.ووفقا لهذه التقسيمات وضعت جدولا لمقبلة الجميع والاستماع إليهم ، في إطار الحرص الذي ألزمت نفسي به، في أن أكون على نفس المسافة من كل الأطراف العراقية وان الكلام الذي أقوله لهذا الطرف هو نفس الكلام الذي أقوله للطرف الآخر،ولم أكن أسعى للطريق السهل الذي يتلخص في أن اسمع كل طرف ما يريد أن يسمعه،فانا مؤمن تمامًا أن هذا الطريق يفقد الإنسان مصداقيته ، فالتصفيق لهذا الطرف ولذاك الطرف يفقد المرء كل شيء، لقد كان تركيزي (أحيانا) ينصب على إبلاغ رسائل من طرف إلى طرف آخر انقل فيها ما يقربهم وليس ما يبعدهم ، وكنت أحاول أن اجعل كل الأطراف تتحدث وتفكر من دون غلو واحتقان وحقد وتراكم لمشاكل عديدة . ربما كنت على خطأ في بعض الرؤى لكن عن (حسن نية) وفي إطار غاية سامية تتلخص في تامين توافق العراقيين مع بعضهم ، ولقد كان اشد ما يؤلمني هو انعدام الثقة تماما بين الأطراف العراقية، بحيث أن لدى الكل تخوف رهيب من مستقبل العراق ، وربما الشيء الوحيد اتفقوا عليه جميعهم هو هذا الشعور بالخوف على بلدهم ومستقبله، بالإضافة إلى الشعور المشترك لدى الجميع بان كل طرف أو مجموعة أو طائفة هي ضحية للطرف الآخر ، الأمر الذي جعل إمكانية إقامة حوارات جادة ومثمرة بينهم تبدو على درجة كبيرة من الصعوبة، بخاصة مع الاتكاء على الهروب إلى الأمام والسعي لتحقيق أعلى المكاسب على حساب الآخرين. والأمر لا يقتصر على ذلك فحسب، فعندما وصلت إلى العراق عام ٢٠٠٦ حاملا مشروع الوفاق ،استنادا إلى ما حققته الجامعة العربية في مؤتمر الوفاق العراقي الذي انعقد في القاهرة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥، كانت مياه

كثيرة قد جرت وكانت الأجندة قد تغيرت عند أطراف عديدة سبق وان حضرت مؤتمر القاهرة كأطراف تمثل نفسها ومصالح مرجعياتها ، ووجدت وأنا أعمل بسرعة على التحضير لمؤتمر آخر للوفاق بين العراقيين،يعقد في بغداد ويكمل مسيرة المؤتمر الأول ، أن الأطراف التي شاركت بالعملية السياسية(وسبق وان حضرت مؤتمر القاهرة) لا تريد أن ينظر لها أو يتم التعامل معها مثلما كان عليه الحال في مؤتمر القاهرة، وان تكون بمستوى واحد مع الأطراف الأخرى ، فهي راحت تتحدث من موقع أن هناك دستور الآن وان انتخابات قد جرت وأنها اليوم الجهة الوحيدة التي تمثل الشعب العراقي ، خاصة رئيس الوزراء (نوري المالكي) [1]

---

(1)نوري كامل المالكي، ولد في قضاء طويريج التابع لمحافظة كربلاء عام ١٩٥٠، في عام ١٩٧٠ انضم إلى حزب الدعوة الإسلامية المحضور في العراق بسبب ارتباط تنظيماته بإيران ولوقوفه إلى جانبها ودعمها في الحرب ضد العراق (١٩٨٠-١٩٨٨) والمشاركة في الأعمال التخريبية والتفجيرات التي حصلت آنذاك في العراق. غادر المالكي العراق عام ١٩٧٩ إلى سوريا ومن هناك إلى إيران حيث عمل مع التنظيمات العسكرية الإيرانية ضد الجيش العراقي. عاد إلى سوريا قبيل احتلال العراق ، ودخله مع الاحتلال عام ٢٠٠٣ وكان يعرف نفسه باسم (جواد المالكي)، اختاره الحاكم الأمريكي للعراق (بول بريمر)عضوا في مجلس الحكم الانتقالي،أسهم في تأسيس كتلة الائتلاف العراقي الموحد الذي يضم كل الأحزاب والقوى الطائفية الشيعية ،للدخول في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥ . في عام ٢٠٠٦ تم اختياره بتزكية من التيار الصدري كرئيس للحكومة بديلا عن إبراهيم الجعفري، وفي عهده ساء الوضع الأمني أكثر مما كان عليه واتسعت عمليات الخطف والتهجير والقتل الطائفي ، فضلا عن اتساع الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في مفاصل حكومته ومؤسساتها وقواها الحزبية،فضلا عن أن عهده شهد توقيع الاتفاقية الأمنية بين أمريكا والعراق التي تؤبد الاحتلال وتضيف على العراق قيودا جديدة.في عام ٢٠٠٩ نشرت مجلة التايم الأمريكية قائمة بأسماء أكثر من مائة شخصية موتورة في العالم ، احتل فيها المالكي المرتبة السابعة. اشترك المالكي في انتخابات آذار/ مارس ٢٠١٠ تحت قائمة تحمل اسم (ائتلاف دولة القانون) ولم يحصل على المرتبة الأولى مثلما كان يتمنى ، حيث تأخر برغم كل عمليات التلاعب والتزوير التي حصلت، بفارق مقعدين عن منافسه رئيس القائمة العراقية(إياد علاوي) ،فتراجع المالكي عن تصريحاته=

الذي لم يترك فرصة تمر في أي من المرات التي التقيته بها، من دون أن يقول لي بطريقة أو أخرى، بان وجودي كسفير للجامعة العربية في بغداد يجب أن يكون لدعمه وحكومته والعملية السياسية[1].

لقد كان علي أن أواجه توجهات متضاربة وأفكار مختلفة تماما ، فالذين دخلوا العملية السياسية وامنوا بأنها السبيل لتحقيق مصالحهم ومصالح من يمثلونه، كان عندهم (على الرغم من خلافاتهم مع بعض)عامل مشترك ومن ورائهم أمريكا ، يتمثل في تصميمهم جميعا على أن القطار قد انطلق ولا احد يقدر أن يوقفه ولن يرجع إلى الوراء،ولعل مشروع (المالكي)الذي قال انه للمصالحة ،خير تطبيق عملي على ذلك مع تعديل بسيط يشير إلى إمكانية أن يتوقف القطار في إحدى المحطات القادمة ليركب فيه البعض ممن ينالون التزكية والقبول، وربما سيكون من المناسب إعطاء بعض المناصب والامتيازات لكي يظهر للآخرين أن المصالحة قد تمت وصارت واقعا ملموسا .

أما الأطراف الأخرى التي تقف ضد العملية السياسية والأطراف المقاومة للاحتلال، فإنها ترى أن أي عمل جاد يجب أن ينصب على إزالة الاحتلال،وحتى إذا انطلق القطار فيجب أن يعود إلى نقطة الصفر للاتفاق على مشروع وطني.

ومابين هذين الموقفين ، خلاف كبير جدا .. وبين الأطراف التي تتبنى هذا

=ووعوده بتسليم السلطة بشكل سلمي ،وسعى إلى الالتفاف على النتائج لكي يبقى على سدة الحكم في العراق .

(1)في مقابلة مع مجلة الوطن العربي في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٨ ،وردا على سؤال حول رأيه برئيس الحكومة العراقية (نوري المالكي) ، قال السفير مختار لماني : أنا أكثر واحد لم أكن مرتاحاً له، لأن المالكى رجل طائفى حتى النخاع.فهو ينتمى لحزب طائفى، هو حزب الدعوة الشيعى الذى انقسم إلى ثلاثة أحزاب، وسيزداد الانقسام أكثر، لأن الصراع على السلطة رهيب فى العراق.لقد رفض إدخال حتى أفراد الصحوات فى الجيش، فقط لأنهم سنة.

الموقف أو ذاك ، قطيعة تصل إلى حد أن لا احد منهم يقابل الآخر ولا حوار بينهم، لكن ذلك لم يحبطني ولم يمنعني من مواصلة الاتصالات مع كل الأطراف ، حتى عندما طرح(المالكي) مشروعه للمصالحة الذي كان يهدف إلى تعطيل مشروع الوفاق الذي جئت إلى العراق من اجله وسحب البساط من تحت أقدام الجامعة العربية ، إلا أنني لم أتراجع عن تصميمي في المضي بإنجاز ما عزمت على إنجازه لصالح العراقيين ، إيمانا مني بأنه إذا لم يتم تدارك الوقت والوعي بكل هذه الأوضاع وتنمية القناعة الجماعية الشديدة، بان العراق لا يمكن أن يحكمه طرف من دون الأطراف الأخرى ، وان لا سبيل لخروج العراق من محنته الكبيرة إلا بتوافق العراقيين ، والحديث عن كل المشاريع الأخرى أشبه بمن يحرث البحر. ولعل الحديث عن مدينة كركوك يلخص جانبا من كل الصورة المعروضة ،فلقد التقيت أطراف عديدة تمثل المكونات الاجتماعية لمدينة كركوك ،ووجدت أن كل طرف من هذه الأطراف يدرك تماما انه يشكل جانبا من مشاكل المدينة ومن الحلول الواجبة لها ، ولكن كل طرف وضع لنفسه حدودا ولا يريد التنازل عنها،وهناك تناقض شديد ما بين حدود طرف وحدود الطرف الآخر، وهناك اختلاف و لتشتت بالرأي حيال المادة (١٤٠) من الدستور الخاصة بإجراء استفتاء وتحديد عائدية ارتباط المدينة، الكل يدعي الأحقية والكل لديه وثائق والكل متهم بأنه وراء المأزق الذي تسبح المدينة في مياهه، وإذا لم تتولد لدى كل الأطراف القناعة بجعل كركوك عراقًا مصغرًا (كما هو واقعها فعليا) من خلال الاتكاء على المواطنة وهويتها الجامعة وترك التعصب للهويات الفرعية، فان كركوك ستشكل أزمة مستعصية وشائكة ، ستؤدي بدورها إلى (تفريخ) مشاكل أكثر ويمكن أن تفجر البلاد كلها .

خضراء ... حمراء

في كل الحوارات التي أجريتها مع السفير مختار لماني، كان الرجل دائم التذكير بالتناقضات الرهيبة التي كان يجدها حاضرة في كل صور المشهد العراقي الذي كان شاهدا عليه طوال عام كامل ،وكان يرى أن تلك التناقضات قد لعبت دورها المرسوم في التشرذم الذي كان يعلن عن نفسه في علاقات العراقيين مع بعضهم وفي علاقات أطراف العملية السياسية مع بعضها وبين المحتلين وكل الأطراف ،كان يقول : أن التناقضات التي وجدتها في المشهد العراقي ، ما تصورت أن تكون على هذا الشكل من الحدة ، فهي تبدأ من كلام البعض: (أن الدنيا بخير وان العراق في وضع جيد)، إلى مشاهد القتل الأعمى على الهوية.وربما يكون التناقض بين المنطقة الخضراء والمنطقة الحمراء، من بين الأمثلة الأكثر وضوحا في هذا الجانب، الفرق شاسع بين الحياة في هذه المنطقة وتلك المنطقة،كأننا نتكلم عن فرق عصور، فخلال السنة التي عشتها في العراق، لم أشاهد الناس يمارسوا رياضة الجري وهم يلبسون الشورتات الرياضية القصيرة ، إلا في المنطقة الخضراء،فيما يمارس أهل العراق في المنطقة الحمراء الجري طوال الوقت من المفخخات والعبوات الناسفة وعصابات الخطف وميليشيات القتل والتهجير. ففي المنطقة الخضراء، هناك نساء ورجال .. دبلوماسيين وعسكريين وموظفين لدى الأمريكيين أو الحكومة ، ينعمون بكل وسائل الرفاهية من كهرباء لا تنقطع أبدا إلى المطاعم بكل مسمياتها العالمية والأسواق التي تحتوي على كل ما يخطر ببال من البضائع المستوردة من كل مكان،فيما يعيش كل أهل العراق من سكان المنطقة الحمراء، في بؤس وجوع

وحاجة وظلام وانعدام لكل الخدمات. أن الأربعة أميال التي تسمى المنطقة الخضراء ، لا تنتمي فعلا للعراق وليس لها علاقة بما يحصل في المنطقة الحمراء حيث يعيش كل العراقيين، لذلك فإن أحكام سكان المنطقة الخضراء إزاء ما يحصل في العراق دائما ما تكون بعيدة عن الواقع لأنها تخرج من أرضية لا تنتمي إلى الأرضية الحقيقية التي تتحرك عليها محنة العراقيين بكل مشاكلها وأزماتها وأحزانها.وقد وجدت حتى بعض الدول الأوروبية التي لم تشترك في الحرب ضد العراق وفي احتلاله ،عندما تريد أن تفعل شيئا لمساعدة العراقيين ، تأتي (مثلا) وتعقد ندوة عن حقوق الإنسان أو أي موضوع آخر ، وتختار المنطقة الخضراء مكانا لعقد تلك الندوة، وبالتالي تجد أن من حضر تلك الندوة والمواضيع التي تمت مناقشتها ، ليس لها علاقة تماما بما يجري في العراق ،ولا يمكن أن تضيف شيئا ايجابيا يمكن أن يفيد العراقيين . وهكذا،عندما أرى المنطقة الخضراء وأقارنها بالمنطقة الحمراء على بعد أمتار منها ، أجد أن حجم التناقضات خرافي ،وعندما أعبر لبعض المسؤولين في الحكومة والبرلمان عن عدم قناعتي بجدران الفصل بين المنطقة الخضراء والمنطقة الحمراء ، وعن شعوري بالألم والحزن لما يصيب العراقيين من أذى وحيف وما يعانونه من مرارة وفقدان لكل مقومات الحياة الكريمة في المنطقة الحمراء ، على العكس والنقيض تماما مما يراه ويعيشه سكان المنطقة الخضراء ..يرد علي بعضهم بالقول لماذا أنت متمسك بالسكن في المنطقة الحمراء إذن وبإمكانك أن تعيش معنا في المنطقة الخضراء بعيدا على كل هذه المناظر التي تؤلمك . والبعض منهم يذهب ابعد من ذلك فيقول لي: أنت تتواجد في بغداد أكثر مما نتواجد نحن فيها، إضافة إلى أن بعض المسؤولين في الحكومة أو البرلمان عندما كانوا يأتون لزيارتي في مقر بعثة الجامعة العربية في المنطقة الحمراء ومعهم عشرات من الحرس المدججين بالأسلحة ، يقولون: أنت تأتي بنا إلى منطقة ليست آمنة، أنت تعرضنا إلى الخطر،وكنت إزاء ذلك

اتساءل : هل هؤلاء فعلا مسؤولين في بلد يعاني شعبه الموت في كل لحظة ، ويحتاج إلى من يؤمن بالعراق ويحب العراقيين .لقد وجدت خلال السنة التي عشتها في العراق أن غالبية المسؤولين في الحكومة والبرلمان والأحزاب والقوى الماسكة للسلطة، لا يعيشون مع عوائلهم في العراق ، فالعوائل (كما اخبرني عدد كبير منهم عندما أسئلة عن عائلته)تعيش في بلدان بعيدة مؤمن عليها ولها مستقبل آخر،وكأن وجود هؤلاء المسؤولين في العراق فقط للحصول على المال ، وكنت أحيانا وأنا قادم من عمان إلى بغداد أقابل الكثير من هؤلاء المسؤولين الذين يسكنون هناك ويأتون بين حين وآخر إلى العراق لحضور جلسة لمجلس النواب أو لحضور اجتماع في الوزارة الفلانية أو لحضور دعوة عشاء أو غداء عمل يقيمه هذا أو ذاك من الأمريكيين والعراقيين والأجانب المتنفذين في المنطقة الخضراء ، ثم لا يلبث هؤلاء المسؤولين من العودة بسرعة إلى بيوتهم خارج العراق ، فأين المسؤولية الأخلاقية والوطنية لاي من هؤلاء مهما كان حزبه السياسي ومهما كانت طائفته وقوميته؟.. وهل هم يعملون فعلا من أجل بلدهم وشعبهم مثلما يدعون ؟ . الذي رايته يجعلني أقول: أنهم يعملون على عكس ما يحتاجه بلدهم وما يريده شعبهم ، وأنهم جزء من المشكلة والمحنة وليسوا جزءا من حلها .

غلالة الحزن

في وصفه للسنة التي قضاها في العراق ،يقول السفير مختار لماني بأنها سنة قاسية ومؤلمة وان لاشيء يستطيع أن يمسح غلالة الحزن من ذاكرته عن تلك السنة .

ولان غلالة الحزن هذه لابد أن تشكلت من صور ومشاهد ومواقف ، كان السفير مختار لماني قد عاشها وتعايش مع الكثير منها مجبرا،والتي ما كان لها أن تشكل كل هذا البعد النفسي عنه لولا الحب الذي يكنه للعراقيين الذين قال بأنه ما كان سيقبل بمهمة(سفير الجامعة العربية في العراق) ، لولا أن أهل العراق هم أهله،وان محنتهم القاسية تستدعي منه الوقوف معهم . ومن هنا كان لابد من رؤية ما في إطار (غلالة الحزن) انطلاقا من ذلك الحب الذي قد تعبر عنه عبارة المفكر والأديب الفرنسي المعروف (البير كامو) ،والتي علقها السفير مختار لماني على جدار مكتبه في المنطقة الحمراء والتي تقول : (لا مهمة لدي تعلو على حب الناس).

– يقول اللماني :في يوم من الأيام العصيبة التي عشتها في المنطقة الحمراء، كانت هناك انفجارات كثيرة ، كنا نشعر بان مبنى البعثة ربما سينهار علينا بين لحظة وأخرى ، كانت قذائف الهاونات تسقط قريبا منا ، ونسمع أصوات انفجاراتها العالية. القلق كان قد تملك كل العاملين في البعثة،وكنت قلقا أيضا على سلامة الجميع وأنا أنظر إليهم والبعض منهم يرفع يديه بصمت مبتهلا إلى الله أن يكتب له النجاة من هذه المحنة، والبعض الآخر يدعو الله في سره أن يحفظ الجميع ، فتذكرت في تلك اللحظات العصيبة (من بين أشياء عديدة خطرت في ذهني) مقولة ألبير كامو (لا مهمة لدي تعلو على حب الناس) فطلبت تعليقها على جدار مكتبي ،

كونها كانت تعبر بصدق عن كل الذي اشعر به إزاء العراقيين ، ومنهم العاملين معي في البعثة ، الذين كنا نعاني اشد المعاناة لكي نؤمن لهم الوصول إلى بيوتهم ، ومن المفارقات المؤلمة أننا رحنا نضع سائقا شيعيا يقوم بتوصيل بعض العاملين في البعثة إلى المناطق الشيعية، ونضع سائقا سنيا يوصل الآخرين للمناطق السنية، وكثيرا ما تعرضوا للأسف الشديد لمحاولات القتل، كان القلق شديدا عند العاملين على حياتهم في كل يوم عند قدومهم إلى العمل أو ذهابهم إلى بيوتهم،وهي حالة تشمل كل العراقيين أينما كانوا ولم تكن تقتصر على العاملين في مقر البعثة، في ظل الظروف العبثية التي كان العراق يعيشها في خضم التناقض الرهيب وصراع الشعب العراقي من اجل الحياة .

ربما كانت العبارة تفسر وجودي في العراق وضرورة بقائي هناك ، وتفسر حتى محاولاتي المستحيلة لتامين وسائل تحقيق الأهداف السامية لأهل العراق، وان أستطيع أن أقدم شيئا في هذا المسار. عندما تكلمت عن غلالة الحزن انطلقت في ذلك من شعور بالقهر ، فعندما يعمل المرء أشياء كثيرة(صحيحة ومطلوبة) ولا يجد من يسانده ،لابد أن يشعر بالأسى بخاصة عندما يجد أن هناك فرق كبير بين ما كان يتمنى أن يقدمه وبين ما أتيح له ليقدمه، وهذا ما كنت اشعر به فعليا في كل لحظة وفي كل يوم وليلة تمر علي،وكنت أسأل نفسي ما الذي كان من المفروض أن أقدمه من مساعدة للعراقيين الأبرياء ، فأجد أن ما قدمته كان دون المستوى، الأمر الذي جعلني أعيش صراعا بين ما يعمل وما يجب أن يعمل فعلا ،وهو ما خلق لدي غلالة الحزن الدائمة .

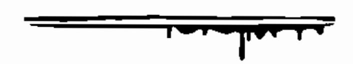
لقد كنت خلال سنة في العراق شاهد على أحداث مؤلمة رايتها وأخرى نقلت لي ، وكانت كلها تشكل الغذاء اليومي في الوضع الشاق الذي يعيشه العراق، والإنسان تزداد حيرته ويزداد حزنه عندما لا يجد تفسيرا لكل ما كان يحدث من قتل وتدمير

وتهجير وسبي واغتصاب وتغييب واعتقالات عشوائية وغير ذلك الكثير، فمثلا في فترة كانت هناك في بغداد جهات تستهدف (الخبازين) بالقتل. العاملون بهذه المهنة كانوا من كل الطوائف ، لذلك لا يمكن أن تشملهم بمن يقتل على أساس الهوية الطائفية، كما أنهم لا يمثلون اتجاها سياسيا أو أي قوة مسلحة أو ميليشيا تابعة لأي من القوى والأحزاب السياسية الفاعلة، لذلك لا يمكن أن تشملهم بمن يستهدفون عسكريا أو سياسيا، فكيف يمكن فهم الأسباب ؟.

الصورة العامة التي شاهدت العراق عليها في تلك الفترة ، كانت صورة مؤلمة وتبعث على الحزن والأسى على بلد التاريخ العظيم والشعب الذي علم الدنيا الكتابة والثقافة والحضارة ،الصورة التي رايتها تشكلت من مجموعة كبيرة من التناقضات، وكانت الطائفية جزءا واضحا فيها، لكنها لم تكن من الشعب العراقي وليست جزءا من موروثة ومن العناصر التي تأسس عليها المجتمع العراقي ، الطائفية كنت اشعر بها والمسها عند المسؤولين، كانوا يعبرون عنها بشكل واضح في تفكيرهم وفي قراراتهم وفي تعاملاتهم ، كنت أصاب بصدمة كلما ذهبت للقاء احد المسؤولين واجده يسأل من اصطحبه معي من موظفي البعثة من العراقيين : هل أنت سني أم شيعي؟ هل أنت مسيحي أم مسلم؟.والبعض منهم ربما يتجرا ويوجه سؤاله لي عن الطائفة التي ينتمي إليها الموظف الذي معي أو من أي الديانات هو ، فأضطر في مرات للرد بعصبية بأني لا اعرف مطلقا هذه المعلومات ولا أريد أن اعرفها ،وان المعيار الوحيد الذي جعلني اقبل بتوظيفهم هو إيمانهم بالعراق ومحبتهم لبلدهم ولشعبهم .

الساحة العراقية كانت تعج بكل المواقف من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال ، من أنبل المواقف إلى أتفهها، الصيف والشتاء كانا يجتمعان على سطح واحد في العراق وهو أمر لا يحدث في أي مكان في العالم، وبما يؤدي إلى خلق التناقضات وجعل

اللامعقول والعبث يطبعان الحياة على أنهما الحالة الطبيعية،والبعض ينبري بكل صلافة ليقول: أن كل ذلك هو نتاج طبيعي للديمقراطية التي يجني أهل العراق ثمارها الطيبة . لقد كنت سفيرا للمؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك عندما اندلعت الحرب ضد العراق عام ٢٠٠٣، واستمعت للكلام الأمريكي الذي كان يقال في مجلس الأمن عن نشر الديمقراطية في العراق والشرق الأوسط، وبعد أن احتلوا العراق ، ظهرت الحقيقة وانقلب الحال إلى كابوس لا نعرف إلى أين سيفضي والى أي مدى سيستمر وينتشر .



غاية أم هدف؟

كانت دعوة السفير مختار لماني للوفاق بين العراقيين ،دليل إيمانه بأن المواطنة وتمسك الجميع بالهوية الوطنية الجامعة كبديل عن كل الهويات الفرعية،هي الطريق الوحيد للخروج بالعراق والعراقيين من المحنة الكبيرة ،فالمواطنة معول يهوي على راس وجسد الطائفية ومن يدعو إليها ،وهي القوة المحركة والمنظمة لصناعة الحرية وإقامة العدالة بين الناس. ويرى اللماني أن قطار توافق العراقيين لن ينطلق إلا بالمصالحة الوطنية ،والتي يجب أن تكون عملا طوعيا وليس إسقاط فرض، وهي لن تتحقق إذا لم تعترف جميع الأطراف ببعضها البعض، وتقرر، وبشكل حاسم وشجاع، أن تحرر نفسها من مخالب الحقد ونزعة الانتقام وشهوة التسلط، ومن أن تكون أسيرة للماضي.

ولما كان انطلاق قطار المصالحة والتوافق بين العراقيين ، يحتاج إلى تهيئة لمستلزمات وإقناع واقتناع بالتوجهات، فكان لابد للسفير مختار لماني وهو يتولى مسؤولية وضع مشروع الجامعة العربية للوفاق بين العراقيين، موضع التنفيذ.. أن يضع خارطة للتحرك على كل الأطراف العراقية من اجل تامين مشاركة الجميع في مؤتمر الوفاق الذي كان من المؤمل عقده في بغداد في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ ، يقول السفير لماني في توثيقه لأشكال وطبيعة الجهود التي بذلت لعقد مؤتمر الوفاق، ومن هي الأطراف التي ساندت تلك الجهود ومن وقفت ضدها ولماذا:في السعي والإعداد لمؤتمر المصالحة والوفاق بين العراقيين ،كنت حريصا على إشراك الجميع، لذلك اتصلت بكل الأطراف العراقية التي داخل العملية السياسية والتي خارجها،

وسعيت من البداية أن أتكلم مع كل الأطراف بكل صراحة ووضوح ومن قلبي، وقد ساعدني ذلك كثيرا في تامين بعض الحماية لنفسي بخاصة إنني والبعثة لم تكن لدينا حماية بالشكل المطلوب بالمقارنة مع أي بعثة من البعثات الدبلوماسية التي كانت موجودة في العراق آنذاك، حتى أن كل من كان يزورني في مقر البعثة يستغرب من ظروفنا الأمنية، والعديد منهم يتساءل مداعبا (وهو جاد طبعا) كيف لا تزال حيا وأنت تعيش في هذا البيت المكشوف في المنطقة الحمراء وتتجول حتى من غير حماية ؟ ، واعتقد أن العلاقة التي استطعت أن أقيمها مع كل الأطراف قد أسهمت في حمايتي وحماية البعثة،فالجميع كانوا يعرفون أني لا احمل أي أجندات باستثناء مساعداتهم،وإذا لم أتمكن من ذلك سأرحل ، وهذا ما حصل فعلا.

*هل كان عقد مؤتمر الوفاق هو الهدف من وجودكم وبعثة الجامعة العربية في العراق؟

-بالنسبة لي كان الأمر على العكس من ذلك ، كنت أؤكد للجميع أن مؤتمر الوفاق لا يجب أن يكون هدفا في حد ذاته ، الشعب العراقي ليس محتاجًا لبيانات وخطب رنانة، فيما الواقع الذي يعيشه يزداد صعوبة وفيها تزداد أعمال القتل والتدمير والتهجير، ما يحتاجه أهل العراق هي الحلول الصحيحة والحاسمة التي تنهي معاناتهم، ولا يمكن لهذه الحلول أن تحضر وتكون فاعلة إلا بتوافق العراقيين والاتكاء على المواطنة كأساس يغلب مصلحة الوطن والجميع على المصالح الذاتية والخارجية.

لقد عملت خلال اللقاءات التي أجريتها مع كل الأطراف العراقية طوال نحو خمسة اشهر، على تسجيل الملاحظات التي ساعدتني في تحديد المشاكل العراقية من النواحي السياسية والاجتماعية،وقد وجدت من خلال مواقف كل الأطراف إزاء كل مشكلة من المشاكل المطروحة، أن هناك بعض المشاكل يبدو من المستحيل حلها

إذا لم تغير الأطراف مواقفها إزاء التعاطي معها، وهناك مشاكل تبدو اقل صعوبة ويمكن حلها ، وكمثال على ذلك فان المواقف من الدستور والمواقف من الفيدرالية ، متباينة جدا وفيها كمية من الاختلافات والمشاكل التي يبدو من المستحيل حلها ، فكل طرف مقتنع بضرورة أن يفرض موقفه على الآخرين. وعلى أساس ذلك كنت اعمل على أن تكون البداية في التصدي لحل المشاكل الأقل صعوبة،وكان سعيي لعقد مؤتمر الوفاق للعراقيين ينصب في هذا الاتجاه، أملاً في أن حل المشاكل الأقل صعوبة سيخلق واقعا جديدا ويؤسس لمصلحة مشتركة لدى الكل ، ويجذر القناعة لدى كل الأطراف بضرورة التعاطي مع الجميع وفق رؤية واقعية تأخذ بالاعتبار، أنهم يعيشون مع بعض وان مصلحة أي طرف لا يمكن أن تتحقق وتكون مستقرة وآمنة إلا بتحقق مصالح الجميع ، وهذا الأمر فيه ضمانة مستقبل العراق والعراقيين ومستقبل كل أولادهم. نعم ، العملية ليست سهلة لكنها ليست مستحيلة ، وهي تتطلب وقتا وجهودا وتفهما ومساعدة من الجميع ،وكنت مملوء بالثقة والقناعة بأن المؤتمر في حد ذاته ، ليس سوى بداية ضرورية لعدة أشياء ، ولكن للأسف الشديد لم نستطع أبدا عقد ذلك المؤتمر ،وأعتقد أن قوى عراقية كانت ضد هذه القناعة، وكانت تقف وتعمل فعليا ضد أي عمل بهذا الاتجاه وتحاول أن تمنعه بأي شكل، وترى أنها هي صاحبة القرار والآمرة الناهية في هذا الشأن،وفي مقدمة هذه القوى، رئيس الوزراء (نوري المالكي) الذي كان وبكل صراحة ومصداقية ، جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل .لقد سعى منذ البداية إلى منع عقد مؤتمر وفاق العراقيين الذي سعينا لعقده بإشراف ورعاية الجامعة العربية ،وقد عمل على ذلك من خلال القول بأنه قد جاء إلى الحكم على رأس حكومة وحدة وطنية تمثل كل مكونات الشعب العراقي ، وهذه كذبة كبيرة كان الكل يعرفها ،فلو كانت حكومته هي حكومة وحدة وطنية وتمثل كل مكونات الشعب العراقي ،فلماذا ظلت

المشكلات تتفاقم في العراق ؟، ولماذا ظل العراق يمضي إلى الخلف متراجعا؟، ولماذا كان أهل العراق يتألمون ويعانون في ظل غياب الأمن والخدمات؟، ولماذا هناك أكثر من خمسة ملايين عراقي مهجرين بين الداخل والخارج ؟،ولماذا كل عمليات الاعتقال والقتل والتنكيل التي كانت تحصد العشرات والمئات من العراقيين يوميا ، ولماذا.. ولماذا .. إذا كان الوضع مثلما يصوره(المالكي) فلماذا لا يخرج وحكومته من المنطقة الخضراء؟.

كان رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) يقول بأنه مقتنع بأن عدد كبير من العراقيين رفضوا المشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٥ ، لذلك فهو لديه مشروع للمصالحة ، بمعنى أن مشروعه مقدم لمن رفضوا لإقناعهم بالدخول في إطار حكومته التي يقول أنها حكومة وحدة وطنية ،لكن ما الذي حصل ؟ .. بعد نحو سنتين من حكمه لم نجده قد سعى لإقناع احد من الأطراف الأخرى لفتح حوار معه (فقط) وليس للدخول في مشروعه للحكم ،والذي حصل أيضا أن الكثير ممن كانوا شركاء له في حكمه قد انسحبوا،كالتيار الصدري ومن ثم جبهة التوافق وغيرهم ، حتى أن هناك جماعات وأشخاص من الائتلاف المقرب الذي ينتمي إليه والذي دفع به إلى سدة الحكم ، قد اختلفوا معه وحصلت بينهم مصادمات كبيرة . فأين هو مشروعه للمصالحة الذي كان يراه البديل الأفضل للمشروع الذي سعينا لان نؤسس قواعد راسخة له بمؤتمر نعقده يؤمن توافق العراقيين؟.لقد كان واضحا أن رئيس الحكومة (نوري المالكي)يسعى إلى إلغاء مشروع الجامعة العربية الذي كان قد تم الاتفاق عليه، فهو يتحمل الجزء الكبير من مسؤولية إفشال مشروع الجامعة العربية ، وكمثال على ذلك فان مشروع المالكي للمصالحة الذي قدمه للبرلمان، كان ينص في الفقرة الحادية عشر (إذا لم تخني الذاكرة) على ضرورة أن يتم تفعيل ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القاهرة بالتعاون مع الأمم المتحدة ولم يذكر

الجامعة العربية برغم أن ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القاهرة كان تحت مظلة الجامعة العربية،وعندما قرأت ذلك، عرفت أن من غير المعقول أن يكون ذكر الجامعة العربية ودورها قد سقط سهوا ، الأمر الذي دفعني لان أتحدث مع العديد من أعضاء البرلمان ،وطلبت منهم تفسيرا لذلك ،وبعد أن تولى البعض منهم التدخل لدى المالكي تم تعديل الفقرة لتصبح:(بالتعاون مع الأمم المتحدة والجامعة العربية).

لقد كانت كل المؤشرات تقول أن مشروع الجامعة العربية يجب أن يتوقف لان رئيس الحكومة (نوري المالكي) لا يريده نهائيا ، وقد تأكد لي ذلك بعد ستة اشهر من انسحابي من المهمة ، حيث كنت القي محاضرة عن العراق في نيويورك ،وكان عندي لقاءات في مجلس الأمن مع مسؤولين كبار في الأمم المتحدة،وتصادف ذلك مع إصدار قرار توسيع دور الأمم المتحدة في العراق ، وخلال اللقاءات مع بعض أعضاء من مجلس الأمن وكنت أقول لهم أن قرار توسيع دور الأمم المتحدة في العراق ، هو أكذوبة وأن الأمم المتحدة فاقدة للمصداقية، فقالوا لي (وهم يضحكون) لقد تم التشاور مع رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) حول الأسماء المقترحة لتولي منصب سفير الأمم المتحدة الجديد في العراق ،وكان من ضمنهم مرشح مسلم من نيجيريا ، فاعترض المالكي بشدة قائلا : بأنه لا يريد أي مسلم، كونه يعرف تماما أن مجلس الأمن لن يوافق على تعيين إيراني (شيعي) ، لذلك فإن أي شخص مسلم آخر هو سني ، الأمر الذي أكد لي أن الرجل لم يكن راغبا بوجودي في العراق وكان يسعى لإفشال جهودي بكل الطرق، وقد سبق وان عبر لي بشكل مباشر عن الاستياء وعدم الرضى عن مهمتي ووجودي في بغداد، ففي احد اللقاءات معه وجدته متوترا وراح يقول لي: بأني أتجاوز حدود مهمتي الدبلوماسية وأني غير ملتزم بأعراف العمل الدبلوماسي وغير ذلك،كوني أتحرك على

الساحة العراقية والتقي كل الأطراف ومنها المعارضة لحكومته وللاحتلال، وهو أمر لا يقبل به ، فقلت له بأن مهمتي قد تم الاتفاق عليها بقرار قمة عربية والعراق وافق على هذا القرار ،وهو ينص على السعي لتأمين الوفاق بما يتضمنه ذلك من الاتصال بكل الأطراف،وان مهمتي سياسية وفق هذا التوصيف ،وليس عندي شيء أخفيه وليس لدي أجندة معينة سوى السعي لمساعدة العراقيين وتامين التوافق والمصالحة بينهم.

المصالحة ليست شعارات،وليست موضوعا يستعمل لتعميق الخلافات بين العراقيين، كما حصل فعلا بسبب مشروع 'المالكي وغيره من المشاريع التي أطلقتها حكومته، كجزء من عملية احتواء وتعويق اي جهد حقيقي يمكن أن يسهم في إنقاذ العراق ، فأصبح علينا بسبب من كل ذلك أن نتحدث عن عدد من المصالحات قاسمها المشترك هو الإقرار بالحاجة لبرنامج سياسي شامل يضمن مشاركة كل العراقيين ويوحدهم على مبدأ المواطنة ،ويوفر العدالة للجميع ويحترم التعددية، وليس عن برامج تشظي العراقيين وتزيد من قتامة جو انعدام الثقة والغياب الكلي لأي حوار بين الأطراف المختلفة. أن جميع مؤتمرات ما أطلقوا عليه بالمصالحة ، والتي عقدت برعاية حكومة المالكي وفي ظل مشروعه الذي لم يستطع الإجابة على سؤال أساسي مفاده : المصالحة مع من ؟.. أن هذه المؤتمرات لم تكن أكثر من حملات علاقات عامة ومناسبات للسفر والترفيه، فانظر مثلا المؤتمر الذي عقد للمصالحة في (هلسنكي) بفلندا في نهاية شهرنيسان/ ابريل ٢٠٠٨ ، الذين حضروه هم (٣٦) من نواب البرلمان العراقي ، وهم الذين وقعوا على وثيقته النهائية ، فهل كان هناك ما يستوجب السفر إلى (هلسنكي) لتوقيع هذه الوثيقة بينما هم يلتقون كل يوم في قصر المؤتمرات في بغداد ؟.. كما أن اغلب وثائق مؤتمرات المصالحة التي عقدوها (سواء المؤتمر الأول في هلسنكي عام ٢٠٠٧ أو في اليابان أو المؤتمرات التي عقدوها

في بغداد وغيرها) قد درجت على تأكيد : (استحالة المصالحة مع أولئك الذين تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء) ، وكأنهم جميعا أبرياء من دماء العراقيين.لقد كانت قناعتي وما زالت ،إن أي إصلاح سياسي ودستوري لا يمكن أن يحصل إلا إذا تم أولا إصلاح القلوب وتطهيرها من نزعة الانتقام وتعميرها بثقافة التسامح، وهو الأمر الذي سيساعد كل العراقيين على الوصول إلى القناعة بأن استقرار ورفاه وطنهم يمر من خلال وحدتهم وتحابيهم ، وان وحدتهم هي الضمان الوحيد لتحصين بلدهم من الداخل في مواجهة بيئة إقليمية معقدة،وان على كل من يدعي المسؤولية ويسعى إلى الحكم في العراق، أن يؤكد للعراقيين بكل أطيافهم ومكوناتهم، بان هدف المصالحة ليس اتخاذ موقف سلبي أو ايجابي ، من الماضي ومن الحاضر ، بل أن هدفها هو تجنب أن تبقى الجروح مفتوحة كي لا تتحول بدورها إلى مصدر للضغينة والبغضاء وتحول طريق المستقبل إلى طريق للآلام .وهذا ما كان يشكل بالنسبة لي جوهر مشروع الوفاق الذي سعيت له في إطار مساعدة العراقيين للخروج من المحنة . أن العراق يعيش في ظروف غير طبيعية تتطلب رجالات من نوع خاص ،يمتازون بحب العراق وبالتضحية والوطنية بشكل يقنع العراقيين فيسلمون بقيادتهم ،فالأمور قد وصلت بالعراقيين إلى أن ملايين منهم قد صاروا مهجرين داخل بلدهم وملايين أخرى قد صارت مهاجرة في دول الشتات والغربة، الناس مقسمين خلف (جدران كونكريتية) وفق تقسيمات طائفية، وهناك تفجيرات وعمليات قتل وجثث بالمئات تلقى في المزابل ،وهذه كارثة بكل المقاييس،ويجب أن تكون أولى الأولويات منصبة على معالجة كل ذلك وغيره الكثير ، لكن وللأسف فان من يتحملون(قانونيا) مسؤولية كل ما يحصل لا يشغلهم إلا تأمين حالهم، فيما لا يوجد حوار بين الأطراف العراقية (داخل العملية السياسية وخارجها) ، وحتى ما زعموا انه حوار (آنذاك) بين بعض العشائر من جهة

والجيش الأمريكي وربما أطراف من الحكومة ، هو في حقيقته ليس حورا لأنه بعيد عن المشروع الوطني العراقي، هو في الحقيقة اقرب إلى تفاهمات على صيغ معينة للتعامل ، كجزء من محاولة الولايات المتحدة تقليص خسائرها وتجنيب تعرض جنودها للقتل والإصابات.

*سألت السفير مختار لماني:أنت تركز على ضرورة الحوار،كيف يمكن أن يتحاور من يتبنون مقاومة الاحتلال ويعتبرون أن العملية السياسية باطلة وبالتالي فأن كل ما يرتبط بها من قوى وأحزاب ودستور وقوانين وقرارات هي باطل أيضا ، ومن يقفون عكس ذلك تماما ويساندون الاحتلال ويدعمون وجوده ويعتبرونه تحريرا..ما فائدة الجمع بين نقيضين تماما لا يمكن أن يلتقيان؟

- فأجاب: الحوار لا يعني بالضرورة تبني فكرة الطرف الآخر، بالعكس الحوار يعطي فرصة لإيصال الصوت بشكل مباشر. العراق وصل إلى وضع كارثي ، فإذا كانت القوى الموجودة لا تقبل بالحوار الجاد، وهو خطوة أساسية في المفاوضات،فكيف يمكن الوصول إلى حلول حقيقية للمشاكل القائمة وبالتالي إنقاذ البلاد والعباد من الوضع الكارثي. فباستثناء الاجتماعين الذين عقدا في القاهرة في تشرين الثاني / نوفمبر٢٠٠٥ وفي أب / أغسطس ٢٠٠٦، لم يحصل أن تلاقت العديد من الأطراف العراقية والكثير من الشخصيات العراقية القيادية والمؤثرة، وهذه من الأساسيات الضرورية لحل أي أزمة من الأزمات،فإذا لم تحصل لقاءات وحوارات جدية لحل هذه الأزمات فلن نصل لأي شيء. اذكر هنا أن حكومة المالكي أنشأت وزارة أطلقت عليها تسمية (وزارة المصالحة الوطنية) لكن ما قامت به هذه الوزارة فقط هو إطلاق موقع الكتروني على شبكة المعلومات (الإنترنت)، وراحت تحضر المؤتمرات التي تعقد غالبيتها خارج العراق تحت عنوان المصالحة العراقية ،والتي لا تحضرها سوى الأطراف الممثلة للقوى والشخصيات

الداخلة في العملية السياسية والمكونة للحكومة،وهذا شيء لا يؤدي بالتأكيد إلى تحقيق أي وفاق ومصالحة،فالمفروض أن تسعى هذه الأطراف (إذا كانت جادة) إلى محاورة الأطراف الأخرى التي خارج إطار العملية السياسية التي تجمعها، للاتفاق على طبيعة وشكل المرجعيات الأساسية التي يمكن الاتفاق عليها لإنقاذ العراق.اذكر إني تلقيت دعوات عديدة من قبل أطراف كثيرة في العملية السياسية وفي حكومة المالكي ، لحضور اجتماعات كانوا يقولون أنها خاصة بموضوع المصالحة الوطنية ، وكان أول سؤال أوجهه لهم : من الأطراف الأخرى سيحضر ؟ ، وعندما كنت أجد من إجاباتهم بأنهم وحدهم من سيحضرون هذه الاجتماعات، أقول لهم إنكم تضيعون الوقت وغايتكم هي عمل دعاية (بروباجندا)غير حقيقية لن تؤدي إلى حل المشاكل القائمة والخروج بالعراق من النفق المظلم الذي يعيش بداخله ،لان الركيزة الأساسية (وهي توافق العراقيين على مشروع وطني حقيقي) غير موجودة.

في مقر الممثلية

على مسافة (إلى الخلف) من مراب السيارات في منطقة علاوي الحلة (كراج العلاوي) و(جامع بنية) ،كانت ممثلية الجامعة العربية تتخذ من احد المباني مقرا لها وسكنا للسفير مختار لماني.وهي منطقة ساخنة جدا تقع على الحافة الشرقية للمنطقة الخضراء ، وطالما لا شهدت الكثير من أعمال القصف الشديد بالهاونات (كونها على الطريق المؤدية للمنطقة الخضراء التي تتحصن فيها مقرات الاحتلال والحكومة والسفارات والدوائر المهمة) ، كما تعرضت لكثير من التفجيرات سواء بالعبوات الناسفة أو السيارات المفخخة وغيرها الكثير ،كحال كل أجزاء المنطقة الحمراء،والتي أورد السفير مختار لماني أسبابه للسكن فيها.لكن قرار السكن في المنطقة الحمراء شيء ومواجهة الأخطار الفعلية شيء آخر ، والتي يستحضر السفير اللماني بعض صورها قائلا :

-البعثة لم تكن لديها أي خطط أمنية أو أجهزة إنذار أو موانع أو تحوطات ، هناك العديد من الجهات ولأسباب تتعلق بالعلاقات الشخصية التي تربطني بهم ، قدموا الكثير لمساعدتنا في هذا الجانب. اذكر أنني عندما ذهبت في أول زيارة للسفير البريطاني باعتبار أن بلاده من الأعضاء الدائميين الخمسة في مجلس الأمن وإنها الطرف الأساسي المساند للولايات المتحدة في الحرب على العراق واحتلاله ، وتتحمل بشراكة معها ،المسؤولية عن كل ما يحصل في العراق. وبعد أن رحب بي وجدته يسألني عن ما سيعمله الفريق الأمني الخاص بي لتأمين حمايتي ومقر الممثلية، وعندما أخبرته باني لا املك أي فريق امني وقد استأجرت بيتا في المنطقة الفلانية كمقر

للمثلية وسكن لي ، حتى وجدته يسألني متعجبا: (are you kidding).. هل أنت تمزح؟،فقلت له لا امزح أبدا انه الواقع ،فرد عليّ : أنت تقصد الانتحار إذن. واذكر أيضا أن السفير الفرنسي وعندما زارني في مقر البعثة ، أبدى استغرابه من الظروف الأمنية المتردية لمقر البعثة،وقال لي : بأنه سيبعث الفريق الخاص بسفارته ليدرسوا الوضع الأمني للبعثة، ويحددوا الأشياء التي يجب أن توفر وتؤخذ بنظر الاعتبار لكي تكون البعثة في مستوى معقول من الأمن.وفعلا جاء ذلك الفريق الأمني المتخصص واستغرقوا ساعات طويلة من النهار وهم يدققون كل زاوية في البناية ،ثم توصلوا إلى جملة من النقاط ثبتوها في تقرير يحدد النواقص الأمنية وما الذي يجب فعله،وعندما قرأت التقرير وجدت أنهم يؤكدون على أن البيت الملاصق لمقر البعثة الذي كان بيتا غير مكتمل البناء ومهجور ، يعتبر مكانا مثاليا لأي جماعة أو أفراد يريدون الوصول بسهولة إلى مقر الممثلية وفعل أي شيء فيها ، كما أن تقريرهم قد تحدث عن ضرورة وجود أبواب كهربائية في مقر الممثلية وأسلاك شائكة مكهربة وزجاج ضد الرصاص وقواطع وموانع عديدة وتحوطات كثيرة تستوجب العديد من الترتيبات والأجهزة ، التي لم نكن نملك شيئا منها ولا نملك ما تحتاجه من اموال لتأمينها، لذلك تركنا الأمر بيد الله سبحانه وتعالى فهو خير الحافظين.أما على مستوى أفراد الحماية (وكانوا من البيشمركة الكردية الذين أرسلتهم وزارة الخارجية لتامين حمايتي وحماية الممثلية)والذين كنت اعتقد أنهم (الستة) يشكلون فريقا امنيا جيدا ، إلا أن التقرير أظهر أنهم بلا فائدة ، حيث لا يملكون سوى ستة بنادق (اثنان منها بلا ذخيرة واثنان عاطلة) .

*وهل تعرضتم إلى تهديدات أو محاولات للتصفية ؟

-المحاولات كانت شبه يومية ، كانت التهديدات عبر الهاتف تتوعدني بالتصفية إذا لم أنهي مهمتي وأغادر العراق .وفي مرة وكانت الساعة قد تجاوزت منتصف

الليل ، جاءت ثلاث أو أربع سيارات وفيها أعداد من الأشخاص يسألون عن بيتي ، كان حظر التجوال في تلك الساعة ساريا الأمر الذي يجعل المرء يتسائل: كيف استطاعوا هؤلاء إذن التجول في سياراتهم في حينها ؟ . وبالصدفة فأن هؤلاء سالوا الحماية الخاصة بوزارة الخارجية التي لا يبعد مقر بعثتنا عنها كثيرا ،وكان كل أفراد حماية الوزارة من الأكراد الذين راح احدهم يكلم زميلا له من الحماية باللغة الكردية ، الأمر الذي جعل هؤلاء الذين كانوا يسألون عن مكان سكني ،يرتابون من الأمر من دون أن يفهموا أن الرجل يستفسر من زميله عن المكان الذي يسالون عنه ، وقدروا أن أمرهم قد انكشف فهربوا. وحدث في مرة أخرى أن كان عندي موعد مع أعضاء في الحكومة في المنطقة الخضراء، فاتصل شخص بالسكرتيرة الخاصة بالممثلية وعلى تلفونها الخاص وكانت معي،وقال لها: نحن نعرف أن السفير مختار لماني سيذهب لموعده في المنطقة الخضراء ، ونحن نتكلم من مجلس الوزراء لتسهيل دخوله إلى المنطقة الخضراء ونريد أن نعرف من أي طريق سيأتي وما نوع وشكل السيارة التي سيأتي بها وهل ستكون معه حماية وكم عددهم، فاستغربت السكرتيرة كل هذه الأسئلة التي لم يسبق أن وجهت إلينا ونحن نذهب لأي لقاء في المنطقة الخضراء بخاصة وأنا أحمل بطاقة تسمح لي بدخول المنطقة الخضراء ولست بحاجة لأي تصريح، لذلك جاءت وأخبرتني بالموضوع ،وعندما اتصلنا برئاسة الوزراء نفوا بشكل قطعي أن يكون أي احد منهم قد اتصل ،وأكدوا على ضرورة الحذر لان من الواضح أن هناك جهة معينة تريد أن تعرف طريق ووقت حركتي لتنفيذ اعتداء معين ،الأمر الذي جعلني اتخذ قرارا بالذهاب بطريقة غير التي كنت معتادا أن أذهب بها .

*هل أن غياب الدعم اللوجستي(والأمن جزء مهم منه) الذي لم توفره الجامعة العربية لكم ،كان عاملا معوقا لمهمتكم ،وسببا من الأسباب التي وضعتموها في

اعتباركم وأنتم تنسحبون فيما بعد من المهمة ؟

-لا ،أبدا لم يكن ذلك في حساباتي عندما قررت الانسحاب من المهمة . موضوع الأمن ربما كان شأنا صعبا وبعيدا بالنسبة للإمكانات المتوفرة للجامعة، ولكن أنا طلبت تزويدي بـ (جهاز فاكس)مشفر أستطيع أن ابعث عليه مراسلاتي ولم احصل عليه، فضلا عن أشياء أخرى ضرورية كالسيارة المصفحة التي لم تصلني إلا بعد سبعة أشهر من وجودي في العراق .لقد كنت اؤمن مراسلاتي مع الجامعة العربية بطريقة مضحكة ومتعبة في نفس الوقت ،ولولا وجود السفير علي الجاروش مدير الإدارة العربية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والذي يتولى مسؤولية ملف العراق وكان يبذل كل ما يستطيع للمساعدة برغم الإمكانات القليلة المتوفرة لديه ،وهو صديق عزيز مؤمن جدا بمهمتي ومحب للعراق والعراقيين بشكل كبير وقد لقيت منه كل التشجيع والحرص على إتمام المهمة ، فلولا وجود هذا الرجل ما كان لي أن أستطيع تامين اتصالاتي بالجامعة وأنا في بغداد ، حيث كنت ابعث بمعلومات وكان بعضها في منتهى الخطورة أحيانا ، على شكل كلمات متناثرة ،سطر عبر بريد الكتروني معين وسطر آخر عبر بريد الكتروني آخر ،وكلمة على الفاكس ، ثم يتولى السفير علي الجاروش تجميع هذه الكلمات والأسطر بعد أن اتصل به هاتفيا وأشير له بأن السطر الفلاني يأخذ التسلسل واحد والسطر الفلاني يأخذ التسلسل الثاني وهكذا.

إلاّ - السفير الإيراني

كان أول شيء فعله السفير مختار لماني عندما وصل العراق ، هو التصريح بأن قدومه للعراق ليس لإقامة ندوة فكرية أو ثقافية أو الحديث عمن عمل ومن قال ومن اخطأ ومن أصاب،فهذه مهمة متروكة للمؤرخين.وقال : (أنا هنا في وسط كارثة يعيشها الشعب العراقي وبمرارة شديدة ، أنا قادم وعندي مشروع للوفاق الوطني بين العراقيين،وكل من يؤمن بهذا الشيء من خارج العراق أو من الداخل ويحب أن يساعد في ذلك ، أهلا وسهلا) . وعلى أساس ذلك بدأ السفير مختار لماني بالتحرك والاتصال بكل الأطراف المؤثرة في الساحة العراقية أو التي لها شان دولي معروف ، فكان التحرك باتجاه سفراء الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن وباقي سفراء الدول الأوروبية في العراق ودول جواره الإقليمي من غير العرب (إيران وتركيا)حيث لم يكن في بغداد آنذاك أي سفير عربي غير اللهاني،وبعد زيارته لهم جميعا ، قاموا بدورهم برد زيارته إلا السفير الإيراني الذي لم يكلف نفسه رد الزيارة كما هو متعارف عليه دبلوماسيا ، حتى ولو على سبيل المجاملة الشخصية.

عندما سألت السفير مختار لماني عن تفسيره لموقف السفير الإيراني ، قال :أنا كنت أتسائل أيضا عن السبب ، فعندما كنت سفيرا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة ،وصادف أن تراست إيران المنظمة لثلاث سنوات ، دعيت عدة مرات من قبل الرئيس الإيراني (آنذاك) محمد خاتمي، لزيارة إيران في إطار مبادرة حوار الحضارات واهتمام خاتمي بالموضوع ، وكان الإيرانيون يعرفوني جيدا،ولكن بالنظر للوضع والسياسة الإيرانية داخل العراق بعد الاحتلال ، صار الإيرانيون يعرفون أوزان

الآخرين بالقياس إلى حجمهم ووزنهم داخل العراق ، ومن هذا المنطلق فما أمثله ليس له وزن لديهم ، لأنهم يعرفون جيدا عدم وجود جدية لدى العرب الذين أمثلهم في التعاطي مع العراق أو في دعم مهمتي ، كما يعرفون بان من أمثلهم ليس لهم وزن مؤثر على الساحة العراقية،وبالتالي لماذا يمكن أن ينظروا إلي كممثل لطرف يحتاجون أن يتفاوضوا معه ،أو يمكن أن يعاونهم فيما لديهم من مشاريع، الواقع أنا لم أكن أملك أي شيء باستثناء المبادرة الخاصة بالوفاق بين العراقيين .وطوال السنة التي قضيتها في العراق لم التق أي مسؤول إيراني ، حتى عندما انعقد اجتماع وزراء خارجية جوار العراق في طهران ،وذهبت ضمن وفد الجامعة العربية ، لم التق المسئوولين الإيرانيين ، وعندما ذهب الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى للقاء الرئيس الإيراني ، لم اذهب معه حتى لاتصل رسالة خاطئة باعتباري امثل الجامعة في العراق.

لقد كنت حريصا كل الحرص حتى مع السفراء الآخرين الذين التقيتهم كثيرا،وبخاصة مع السفير الأمريكي في العراق (خليل زاد) [1]،على توضيح حقيقة

(1)في٢٢اذار/ مارس ١٩٥١ ، ولد زلماي خليل زاد في مدينة مزار شريف في أفغانستان، كان والده موظف حكومي في عهد محمد ظاهر شاه. وهو من قبيلة البشتون الأفغانية ومسلم الديانة. هاجر إلى الولايات المتحدة في سن مبكر،وعاش ودرس هناك وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة شيكاغو بعد أن كان قد أكمل دراسته الجامعية الأولية بالجامعة الأمريكية في بيروت. عمل مديرا في شركة نفط أمريكية كبيرة هي شركة يونوكال، ثم تولى وظائف في وزارتي الخارجية والدفاع في عهد الرئيسين ريجان وبوش الأب. في عام ١٩٨٤ انضم إلى السلك الدبلوماسي الأمريكي،وتبوأ العديد من المناصب في ادارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، حيث عمل في مجلس الأمن القومي الأمريكي ثم سفير الولايات المتحدة في أفغانستان (مباشرة بعد الغزو الأمريكي) وسفير الولايات المتحدة إلى العراق ثم سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة. ويعد زادة أحد أركان المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية ومشارك رئيسي بوضع خطط وإستراتيجية غزو أفغانستان والحرب على العراق واحتلاله، فقبل غزو العراق عام٢٠٠٣ كان زلماي خليل زاده (الذي يعرف في أوساط الحكومة في وشنطن باسم «كينج زاده» أو الملك زاد) مبعوثا أمريكيا إلى ما سمي بالمعارضة العراقية.

الأخطاء الأمريكية الرهيبة في العراق،ولم يكن ذلك يمنع السفير الأمريكي وأي من المسؤولين الأمريكيين من اللقاء بي مرات أخرى،فقد كانوا يعرفون جيدا مواقفي القوية ضد الحرب التي قاموا بها ضد العراق،حتى عندما كنت في الأمم المتحدة، والمهم كان عندي بالأساس أن ابذل كل جهدي لتنمية العلاقات العراقية-العراقية،وكنت أرى ذلك هو الضمانة الوحيدة لعدم الانزلاق الخطير ، وان يصبح العراق ميدانا لحروب الآخرين . حروبا لا علاقة للشعب العراقي بكل طوائفه بها ، بالذات الصراع الأمريكي -الإيراني،فما بينهم من صراعات بدلا من أن تكون في إيران أو في أمريكا ،كانت تدور على أرض العراق وعلى حساب العراقيين.

لقد كنت في علاقتي مع كل السفراء الأجانب الذين كانوا في العراق عام ٢٠٠٦ ، حريصا على أن يعرفوا أني ضد الاحتلال والوجود الأمريكي في العراق ،وكانت ليّ معهم لقاءات وحوارات عديدة ، ومنهم السفير الأمريكي آنذاك (زلماي خليل زاد)، الذي كنت اعرفه والتقيت به سابقا عندما كنا نذهب إلى أفغانستان ضمن المساعي الدولية والإسلامية لإيقاف الحرب هناك،وكان(زلماي) سفيرا للولايات المتحدة هناك .وكنت التقية أيضا في الأمم المتحدة عندما كنت سفيرا للمؤتمر الإسلامي هناك،وكانت (برغم اختلاف وجهات نظرنا)تربطنا علاقة ود واحترام متبادل،وكنت ألمس فيه محاولة لفهم وجهة نظرنا إزاء ما يحصل في العراق وإزاء الوجود الاحتلالي الأمريكي هناك،ومحاولة معرفة ما نقترح عمله،والتي كنت في كل تفاصيل هذه المقترحات،أشجع على الحوار بالرغم من قناعتي بأن الحوار لا يعني بالضرورة أن يتم الاتفاق مع من تحاوره،وقد كان السفير (زلماي) متفقا مع طروحاتي ورؤيتي بشأن الحوار وبنى عليها بعض المواقف،مثل محاولة اللقاء بـ (الشيخ الدكتور حارث الضاري) الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق،وتوليت بنفسي أمر إجراء الاتصالات لتحقيق ذلك اللقاء في الأردن حيث

يتواجد الشيخ الدكتور حارث الضاري، الذي اشترط أن أكون حاضرا في اللقاء وان يأتي السفير (زلماي خليل زاد) بشيء بجديد،ولم تكن لدي أوهام عن هذا اللقاء،فانا أعرف جيدا أن هناك خلاف كبير جدا في وجهات النظر بين الجانبين ، ولكني كنت أرى أن أي حوار مع شخصية مثل الشيخ الضاري وما يمثله من هيئة يعرف الأمريكيين أنها ضد مشروعهم الاحتلالي بكل تفاصيله ويعرفون أنها تشترط إنهاء الاحتلال لبداية أي شيء، كان سيساعد في جعل الأمريكيين يذهبون للقاء الشيخ الضاري للاستماع فقط إلى رأي يمثل الجانب الآخر ،وليس في ذهنهم الذهاب لإقناع الشيخ الضاري للدخول بمشروعهم، فالسفير زلماي والأمريكيين من خلفه ، لم تكن عندهم أوهام (أيضا) ،وهم يعرفون جيدا صلابة الشيخ الضاري ومواقفه المبدأية ووضوح رؤيته وتوجهاته الرافضة قطعا للاحتلال الأمريكي للعراق . فضلا عن كوني كنت أرى في مثل هذا الحوار فرصة لاستكشاف أشياء قد تساعد العراقيين في حوارهم مع بعضهم. وفي النهاية لم يتحقق اللقاء ،وعند انسحابي من مهمتي في العراق ، ابلغني احد أعضاء هيئة علماء المسلمين ، أن الشيخ الدكتور حارث الضاري والهيئة ، لم يعودوا يهتمون بحصول هذا اللقاء .

أما عن لقاءات السفير مختار لماني مع باقي السفراء الأجانب في العراق وبخاصة سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، وما استشفه من انطباعات عن رؤيتهم للوضع في العراق وقناعاتهم بما تفعله أمريكا هناك ، فيوجزه بالقول :

-كان لفرنسا أيام حكم الرئيس (جاك شيراك) ، مواقف معروفة في مجلس الأمن ضد الحرب على العراق ، وقد كنت المس هذه المواقف عند السفير الفرنسي في بغداد، الذي كان مؤيدا بقوة لمهمتي ، على أساس أنها تساعد في تقريب وجهات

النظر، وكان بحق سفيرا متميزا وله خبرة واسعة بعموم المنطقة العربية وهو يجيد التحدث باللغة العربية بكل طلاقة. غير أن ذهاب(شيراك) ومجيء (ساركوزي) قد غير من السياسة الفرنسية بنحو كبير جدا ،ومنها سياسة ووجهة نظر الحكومة الفرنسية إزاء ما جرى ويجري في العراق . أما باقي سفراء الاتحاد الأوروبي ، فقد جمعتني بهم بعض لقاءات المجاملة فقط ، وأكثرهم (سفراء المنطقة الخضراء) وليس لهم اتصال حتى بالأطراف العراقية ، وكانوا عندما نلتقي يسعون إلى السؤال عن رؤيتي للوضع في العراق ،وكنت احرص ْن أقدم لهم شرحا وافيا بغرض إيصال الحقيقة عن العراق ، أملا في أن يقوم هؤلاء السفراء بإيصالها إلى حكوماتهم.

الجوار المعقد

ثمة سؤال طالما تداولته العديد من الدوائر السياسية والبحثية وقبل ذلك تداولته السنة العامة في أحاديثهم عبر التاريخ كلما مر العراق بمحنة وكان لجواره الجغرافي موقع فيها.. يقول: هل ظلم العراق بجواره أم أن جوار العراق ظلموا به؟ [1] .

لا يُمكن بطبيعة الحال إنكار حقيقة أن بعض دول الجوار العراقي كان لها بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ أكبر الأثر في المشهد العراقي(بنحو مباشر أو غير مباشر) ، وفي صناعة الثوب السياسي الذي ارتداه العراق ، بخاصة أن حال العراق بعد الاحتلال قد صار محكوما بوجود وسلطة الولايات المتحدة الأمريكية (باعتبارها البلدَ الغازي) ، وظَل هذا الوجود مُبررًا لإثارة مخاوف دول الجوار الجغرافي العراقي من الوجود الأمريكي الملاصق وما ينطوي عليه من أبعاد تاريخية وإيديولوجية ، التي ترجح أمكانية اندفاع الأمريكان خارج العراق ، وهو آمر كان مُعلنًا من قِبَلهم وبصراحة، مما جعل بعض دول الجوار العراقي تسعى بكل الوسائل المتاحة لديها من اجل عرقلة هذه التوجُّهات الأمريكية ، على حساب العراق والعراقيين.

بعض دول الجوار العراقي (وبنحو خاص إيران)تجاوزت حدود هذا الإطار إلى الرغبة في ابتلاع البلد بالكامل، بالاعتماد على قوى وأحزاب وشخصيات(عراقية في

(1) يمتد العراق من خط طول (٤٥ °٣٨) إلى (٤٥ °٤٨) ، وله حدود مع إيران بطول ١٤٥٨ كم ومع الأردن بطول ١٨١ كم ومع الكويت بطول ٢٤٢ كم ومع السعودية بطول ٨١٤ كم وسوريا بطول ٦٠٥ كم ومع تركيا بطول ٥٨ كم.،وتشكل الصحراء جزءا كبيرا من مساحة العراق وله ٥٨ كم مطلة على سواحل الخليج العربي ، ويحد العراق من الجنوب السعودية والكويت ومن الشمال تركياومن الغرب الأردن وسوريا ومن الشرق إيران .

جـذورها أو في مظهرهـا) سبق وان أعـدت لمثـل هـذا اليـوم ، اسـتعملت بوسـائل عديدة في إزاحة كل القوى العراقيـة الوطنيـة المعارضـة للنفـوذ الإيـراني في العـراق ، ولتثبيت نفسها ومن تمثلهم على الساحة العراقية كقوة لها وزنها المؤثر الذي لا يمكن تجاوزه،كجزء من محاولـة تحقيـق هـدف تجنيـب أنفسـهم إمكانيـة التمـدد الأمريكـي باتجاههم ،والدخول في مساومة مع الأمريكيين سواء من خلال ممارسة(لعبـة عـض الأصـابع معهـم)أو اسـتدراجهم إلى صراع مسـلح لـبعض الأوقـات عـلى الأرض العراقية وعلى حساب العراقيين،من أجل تحقيق المكاسـب الذاتيـة وتحقيـق المصـالح القومية لإيران والمعبر عنها بمطالبة إيرانية علنية بالاعتراف لها بـدور إقليمـي متميـز وعدم التعرض للبرنامج النووي الإيراني، وهو ما خلَّف أكبر الآثار وأخطرهـا عـلى حـاضر العـراق ومسـتقبله، فالسياسـة التـي اتبعتهـا إيـران في العـراق ،والتـي يتـولى الإيرانيون وصنائعهم في العراق رعاية شجرتها التي زرعوها منذ الاحتلال وقـدموا لهـا كـل أسـباب الرعايـة،كانت ولازالـت محكومـة بعقـد المـاضي القريـب والبعيـد وبعوامل الجغرافيا والايدولوجيا والأطماع والمصالح الآنيـة والمسـتقبلية، وبـما يجعـل العراق بالنسبة لإيران:

١- ساحة لتصفية حسابات المـاضي معـه وبخاصـة القريـب منـه الـذي مازالـت شواهده وتداعياته حاضرة ،والذي أعادت طهران فتح ملفاته التي اعتقـد الكثـيرين إنها أغلقت مع صدور قرار مجلس الأمـن الـدولي (٥٩٨) في أب / أغسـطس ١٩٨٨ الذي أنهى فصول الحرب العراقية الإيرانية بعد ثماني سـنوات مـن الصراع الرهيـب، والذي أعلنت إيران قبولها به بإيعاز من مرشـدها الأعـلى (خمينـي) الـذي قـال :بأنـه اضطر إلى (تجرع السم) بالموافقة عـلى هـذا القـرار، بعـد أن ظلـت إيـران طـوال ثـماني سنوات ترفض كل القرارات والدعوات الخاصة بإنهاء الحرب مع العراق .

٢- ساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة،بعد أن صارت جيوشها على

مرمى من الحجر الإيراني ،وربما صارت رهينة لإيران بعد أن كانت إيران كلها رهينة للولايات المتحدة في بداية عام ٢٠٠٣ ، حيث كانت الجيوش الأمريكية على حدود إيران الشرقية مع أفغانستان وعلى حدودها الغربية مع العراق.

٣- فرصة إيرانية نادرة لإعادة رسم خارطة التوازنات الإقليمية من جديد، في ظل غياب القوة العراقية الرادعة ، وفي ظل الحاجة الأمريكية المتزايدة للخدمات الإيرانية في العراق لأجل تثبيت مشروع الاحتلال وجعل اذرعه تمتد بملمس ناعم إلى كل أجزاء العراق من دون حساسية أو معارضة، وعدم تفاقم المأزق الأمريكي في العراق ،واضطرار الولايات المتحدة الأمريكية إلى دفع كلف جديدة وتقديم خسائر بشرية ومادية إضافية ،يمكن للسياسة أن تيسر أمر عدم تقديمها،ويستوجب كل ذلك اعتراف وتسليم أمريكي ومن ثم دولي وإقليمي بدور إيراني متميز في المنطقة،وما يتبع ذلك من مكتسبات إيرانية وترتيبات تخدم وتشجع على القبول بما تريد طهران أن يدخل في سلتها حتى ولو كان على حساب حقوق الآخرين ومصالحهم،ومن بين ذلك وفي مقدمته موضوع البرنامج النووي الإيراني ورغبة طهران بجعل العراق ورقة للمساومة فيه.

أما تركيا(الجار غير العربي الآخر للعراق) فلها تأثير في الشؤون العراقية، تختلف دوافعه عن بقية دول الجوار،فبرغم أن لها أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية في تعاطيها مع جارها العراق . إلا أن ما يشغل تركيا بالدرجة الأساس هو سعيها وتركيزها بمختلف الوسائل للحيلولة دون تقسيم العراق، خوفا من انفلات إقليم كردستان العراق وذهابه إلى إعلان الانفصال واعتباره أمرا واقعا ، وما يشكله ذلك من خط احمر كبير لا يمكن لا نقرة مهما كان شكل الحكم فيها أن تسمح بتجاوزه، لان ذلك يمس بأمنها الوطني ،بما ينطوي عليه من تأثير على وضع الأكراد الأتراك الذين سيجدون بالأنموذج الانفصالي العراقي دالة للمطالبة

والسعي للانفصال أيضا، لذلك يتزايد القلق في تركيا من أي إشارة تنم عن استجابة لأي طرف كان للمطالب الكردية بضم كركوك الغنية بالنفط إلى كردستان العراق، لان ذلك يعني بالضرورة توفر البنية الاقتصادية الرصينة لأكراد العراق التي تجعلهم في وضع أكثر استقلالية عن الحكومة المركزية في بغداد، وبما يسهل عليهم أمر التفكير المستمر بالانفصال عن العراق والسعي لتامين متطلباته وجعله أمرا واقعا.

إن البيئة الإقليمية للعراق كانت على مدار التاريخ ،متشابكة وتكمن فيها عوامل المواجهة، بحكم أن العراق هو دولة عربية وانتماء شعبه وتاريخه النضالي عروبي ، فيما جواره الإقليمي غير العربي(وبخاصة إيران) ،له أطماعه في العراق أو في عموم المنطقة العربية التي يشكل العراق بوابتها، الأمر الذي صير العراق ساحة تبرز فيها بوضوح شديد التأثيرات الإقليمية لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية بنحو خاص.

وبحسابات نسب التأثيرات وحجم التواجد لهذا الطرف أو ذاك على الساحة العراقية بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ ،نجد أن (دُوَل الجوار العربية) بغض النظر عن حجمها وتأثيرها الإقليمي أو وزنها داخل المنظومة العربية ، لا يشكل تأثير أي منها في العراق بعد الاحتلال ،نسبة يمكن النظر إليها على إنها ممكنة للمقارنة مع النسبة والوزن الإيراني داخل العراق، وقد تنوَّعت أدوار دول الجوار العربي للعراق في تعاطيها مع الوضع بعد ٢٠٠٣ ، فهناك من نجد مواقفها مقاطعة (كالكويت مثلا) بسبب بقاء سياساتها إزاء العراق أسيرة للماضي ، وهناك من ظل تعاطيها مع الشأن العراقي في الإطار السياسي الحذر من خلال الاعتراف بالواقع الجديد في العراق لاعتبارات تتعلق بالدرجة الأساس بضغوط أمريكية ، وهناك من يتعاطى مع العراق لاعتبارات تتعلق بمحاولات درء المخاطر الناتجة عن الوضع في العراق

وتداعياته ،أو بحصر التعاطي أن أمكن في حدود المصالح الاقتصادية وتبادل المعلومات الأمنية ، غير أن كل الدول العربية التي تنضوي في إطار تسمية دول الجوار العربي للعراق ، فضلا عن كل الدول العربية الأخرى التي لا ترتبط مع العراق بحدود مشتركة ، يجمعها قاسم مشترك واحد يتمثل في رغبتها الأكيدة في أن يستقر الوضع في العراق ، وان يخرج من متاهة الفراغ السياسي ، وربما يشترك الجميع أيضا في الرغبة بان لا يعود العراق كسابق عهده ،دولة قوية لها اشتراطاتها وحساباتها التي لا يمكن تجاوزها على صعيد المنظومة العربية،وهي رغبة تسر إيران كثيرا مثلما تسر إسرائيل، فالنفوذ الإيراني يصبح أكثر قوة كلما كانت حكومة العراق ضعيفة،وان الامتداد الإيراني على حساب العرب عبر التاريخ لم يحصل إلا عندما يكون العراق ضعيفا .

السفير مختار لماني وفي إطار الحديث عن الجوار العراقي الصعب، ومن وجد من دوله متغلغلا ومن وجده متورطا أو متخندقا أو متفرجا،والرؤية التي خرج بها عن حقيقة التعاطي العربي مع محنة العراق ومهمته التي جاءت تنفيذا لقرار قمة عربية، قال وهو يوثق شهادته عن تلك السنة التي عاشها في العراق :

-المتفرج على محنة العراق، هو (بالتأكيد) الدول العربية، سواء كانت من دول الجوار الجغرافي أو لم تكن، وإيران كما هو معروف هي المتورط والمتغلغل، حتى أني سمعت مقولة في الولايات المتحدة يكررها العديد من المحللين السياسيين الأمريكيين هي : «أن أمريكا هي من قرر وعمل الحرب على العراق لكن من انتصر في الحرب هي إيران والقاعدة»،واني أجد أن جانب كبير من هذه المقولة صحيح. أما تركيا فلديها خطوط حمراء بالنسبة لكركوك وبالنسبة للعراقيين التركمان وبالنسبة لسياسة الأحزاب الكردية في شمال العراق،وفي هذا الإطار تبدو سياسة تركيا محدودة إزاء العراق ، لكن يجب أن لا ننسى أن تركيا في فترة من الفترات كان لديها

كلام مخيف عن حقوق لها في الموصل وعن كركوك، وقد سمعت في إحدى الندوات التي حضرتها في اسطنبول، كلاما تركيا يتحدث عن كون تركيا لم تعترف أبدا بالموصل كمدينة للعراق ، وان أنقرة لها الحق في تقرير مصير كركوك والتركمان(وهم مواطنون عراقيون طبعا)،وبرغم ذلك لا يمكن مقارنة تدخل تركيا بالتدخل الإيراني في العراق ودورها التخريبي.

العرب كما ذكرت كانوا متفرجين وبشكل سلبي للغاية على المحنة العراقية وكنت أتعجب من مواقفهم ، فالذي حصل مثلا في موضوع(الديون التي على العراق) والتراكمات التي حصلت عليها من فوائد وغيرها والمطالبات التي حصلت بإلغاء هذه الديون في مؤتمر مدريد للدول المانحة ،كنت تجد مواقف ايجابية من روسيا واليابان ولا تجدها من دول عربية ، وهذه مواقف كانت تؤلمني. بعض العرب كانوا يقولون نحن لنا ديون وعلى العراقيين أن يسددوها مهما كان وضع العراق،لأنهم كما يقولون قد عانوا من العراق ، فحتى بافتراض أن كل ذلك صحيح، فلا يمكن للكويتيين (مثلا) أن يقولوا إنهم عانوا أكثر مما عانى الشعب العراقي، ولذلك كانت هذه القضية تتطلب مواقف عربية ذات بعد استراتيجي، أن الواحد لا يمكن أن يختار جيرانه لكنه يجب أن يعرف كيف يستثمر ما في هذه الطبيعة من هذه العلاقات.

إن العرب جزء من الجوار الجغرافي للعراق وليس الجوار كله وما يحصل في العراق يعنيهم تماما، وبالتأكيد فان حتى العرب الذين لا يشتركون مع العراق بالجوار الجغرافي المباشر ، معنيون بكل ما يجري في العراق،وفي التعاطي المسؤول مع وضع العراق المعقد، الذي لا يقتصر فقط على طبيعة المنطقة، حيث إيران من جهة وتركيا من جهة والدول العربية من جهة أخرى، والكل لهم أراء ووجهات نظر مختلفة إزاء الوضع في العراقي، لكن من الضروري أن ينتبه الجميع ويفهموا جيدا

أن العراق وعبر التاريخ عندما ينجح ويزدهر يكون تأثيره ايجابي جدا على عموم الإقليم وعندما يفشل يكون تأثيره سلبي على الجميع ، وهذه حقيقة يؤكدها التاريخ،وأظن أن تداعيات ما وصل إليه العراق من حال مأساوي، ستنعكس على الجميع ،وان النار المشتعلة في العراق سيتطاير شررها وستمسك بثياب الآخرين ، فالعراق ليس دولة طارئة أو كيان ليس له وزن أو أهمية، وليس دولة مصطنعة، مثلما قال بعض المسؤولين الأمريكيين وحاول حاكم العراق الأمريكي(بول بريمر) أن يرسخه من خلال العزف على وتر الطائفية والتقسيمات العرقية. فالعراق ليس كما ظن البعض، يمكن احتواء ما يحصل فيه وحصره، ولا يمكن أن تمتد السنة النيران المشتعلة فيه مهما علت وكبرت أبعد من حدوده ،مثلما هو حال الصومال (مثلا) برغم احترامي الشديد للشعب الصومالي وتفهمي للمأساة التي يعيشها بلدهم، فأنا مؤمن تماما أن الأزمة الصومالية لن تؤثر على العلاقات الدولية والإقليمية، أما العراق فله تأثير واسع وكبير ، فهو ينتمي لمنطقة من اخطر الأماكن في العالم ، ليس فقط سياسيا وحضاريا وإنما حتى اقتصاديا، فالفوضى في العراق لابد أن تؤثر على العالم كله.

*هل كنت تشعر أن العرب ينظرون إلى الوضع في العراق مثلما رايته ،ويدركون أن النار المشتعلة في العراق هي على أبوابهم جميعا ولابد أن يسعوا بخراطيم المياه بسرعة ، أم أنهم كانوا يعتقدون بان الوضع في العراق لا يعنيهم ، وحتى وان كان يعنيهم فإنهم لا يملكون فعل شيء؟

-يمكن أن تكون نظرة العرب وتوجهاتهم إزاء المهمة التي أوكلت إلي في العراق، خير معبر عن طبيعة تعاطي العرب مع العراق ومحنته.النظرة والتوجهات إزاء المهمة لم تكن جدية أبدا، فبعد سنة قضيتها في العراق (وهي مدة طويلة) تأكدت تماما غياب جدية التعامل مع الوضع العراقي عند العرب ، وهذه من بين الأشياء

التي كانت تؤلمني جدا وتركت في نفسي أثرا بالغا،وجعلتني اتجه إلى قرار الانسحاب من المهمة من دون تردد ، فالمرء يجب أن لا يستمر ولا يكذب على نفسه وعلى الآخرين عندما لا يجد إمكانية لفعل الشيء الصحيح والمطلوب،وبخاصة لشعب العراق وهو يعاني محنة كبرى تمس بكل جدية حياته وحاضر ومستقبل بلده. وكان يؤلمني(أيضا) أن يقول البعض أن مجيء العرب إلى العراق سيصب في جيب أمريكا لان الوجود العربي ما كان سيتحقق في العراق إلا لمعاداة إيران ودورها في العراق ،وقد كنت أتمنى أن يقولوا ويؤمنوا أن التواجد 'العربي في العراق هو حالة طبيعية وهو تواجد لمساندة الأهل (العراقيين)في محنتهم وتحمل جزء من مسؤولية النهوض بالعراق وصد الأذى عن شعبه،ولكن وللأسف كنا جميعا نساعد في تكريس العراق ميدانا لحروب وصراعات لا علاقة للشعب العراقي بها.

ربما يكون غياب العرب عن الساحة العراقية أحد الأسباب المهمة التي فسحت المجال أمام وجود إيراني متغلغل وادوار إيرانية تخريبية، لكن ذلك لا يعكس كل الحقيقة ، فالأمور ليست بهذه البساطة. فمن حق أي جار كما هو معلوم أن يكون لديه اهتمام بما يحصل لجاره، بخاصة إذا كان بينهما حدود مشتركة وطويلة ، لكن هذا الاهتمام عندما يتحول إلى أطماع والى محاولة استعمال الآخر لتسويغ سياسات معينة، فهذا غير مقبول نهائيا ،وهو ما تمارسه إيران ضد العراق . فمن حق إيران وتركيا ومن حق العرب،الاهتمام بما يحصل في العراق ، ولكن من دون التحكم في مصير شعب العراق الذي يملك لوحده الحق في تحديد مصير بلده وشكل سياسته وتوجهاتها.

إن من الأشياء التي تخلق الشعور بالإحباط، تلك الاجتماعات الخاصة بدول الجوار العراقي ، فبدلا من تقديم مقترحات لمساعدة العراق والعراقيين ، نرى هذه الاجتماعات مملة في تفاصيلها وحصادها غير مثمر ،فالبيانات الصادرة عنها ليست

إلا مجموعة جمل وعبارات جميلة ومنمقة لا تغني عن شيء ، فيها الكثير من الوعود وليس فيها أفاق والتزامات بالتنفيذ .أتسائل مرارا: لماذا الدبلوماسي العربي دائما ينزع إلى القبول بالابتعاد عن القضايا التي تهم مصالح العرب ويشارك في الملتقيات التي لا تعود بأي نتيجة وهو يعرف ذلك مسبقا؟ فعندما ننظر إلى الملف النووي الكوري الشمالي(مثلا) كجزء من المقارنة، نجد أن دولتين اثنتين من أقرب المقربين للولايات المتحدة الأمريكية (اليابان وكوريا الجنوبية) ،كانتا الأكثر صلابة من كوريا الشمالية نفسها حيال الحوار الذي فتح لأول مرة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي ،كانتا تقولان للولايات المتحدة الأمريكية، إذا ما حصلت أي حرب مع كوريا الشمالية وكانت هناك مخاطر نووية أو أي مخاطر أخرى ، فنحن من سيكون أول الضحايا ، لذلك يجب أن نعرف كل ما يجري ونساهم خطوة اثر خطوة في إيجاد الحلول وتفعيلها. وعلى لساس هذا الموقف الواضح والصريح من قبل اليابان وكوريا الجنوبية ، لم يبدأ الحوار الأمريكي- الكوري الشمالي، إلا بعد أن تم الاتفاق على تشكيل اللجنة السداسية التي ضمت اليابان وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكوريا الشمالية والصين وروسيا. وحتى في موضوع الملف النووي الإيراني ،نرى أن المباحثات التي جرت ضمت العديد من الدول الأوربية وغيرها ،برغم أن الموضوع يدور في إطار التخصيب ومحاولات من هذا النوع وليس في أطار وجود أسلحة نووية، فالحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة الدولية للطاقة الذرية بشان الملف النووي الإيراني فتح عن طريق ثلاثة دول أوربية ، ولكن العرب وفيما يخص قضاياهم وبخاصة قضية العراق ،يتصرفون وكان الموضوع لا يعنيهم،ويتعجب المرء وهو يرى هذه السلبية في التعاطي مع قضايا مصيرية تهم حاضرهم ومستقبلهم.حتى داخل الجامعة العربية تعاملوا مع العراق وكأنه دولة موجودة على القمر وليس في ظهرانيهم . كان من المفروض أن

تكون هناك رؤية وخطوات متفق عليها ،وبما يمهد جديا للتباحث مع كل الإطراف العراقية لمساعدتهم في تدبير أمور بلدهم بعيدا عن التدخلات الخارجية ،وبما يمهد جديا (أيضا)للتباحث مع جيران العراق والأطراف الدولية بهدف سامي جدا يتلخص في إقناع الجميع بضرورة إنقاذ العراق لان في ذلك مصلحتهم.كان الأمر يتطلب ترتيب البيت العربي فيما يخص التعامل مع العراق بشكل جدي وواضح ،وبما يؤمن المصلحة العليا للشعب العراقي بكل طوائفه وقومياته ، فالواقع العراقي واقع خاص يجب أخذه بعلمية وبخلق نوع من الروح في التعامل ، تجعل العراقيين بعد فترة يتذكرون بالخير هذه المبادرات، في وقت كثرت فيه السكاكين من حولهم وكثرت السكاكين ضد بعضهم .

العرب وجامعتهم

«لقد تعامل العرب داخل الجامعة العربية مع العراق وكأنه دولة موجودة على القمر وليس في ظهرانيهم».. هكذا قالها بمرارة السفير مختار لماني وهو يتحدث عن تقصير العرب إزاء محنة العراق والعراقيين . واستذكر فيما بعد، تلك الأيام التي كان قد التقى خلالها بأعداد كبيرة من العراقيين ، الذين كانوا يأتون إلى مقر ممثلية الجامعة العربية في (المنطقة الحمراء) في بغداد معربين عن استغرابهم واحتجاجهم على كون العرب (أهلهم)، تركوا العراق والعراقيين في وسط هذه المحنة وهم يسبحون في برك دمائهم من دون أن يمدوا لهم يد العون، وكأن العراق ليس منهم والعراقيين ليسوا من دمهم ولحمهم ،ونسوا ما قدمه العراق للقضية الفلسطينية، ولكل القضايا العربية من أيام الاستعمار في شمال إفريقيا، وفي كل المحن والمواجهات التي كان العرب طرفا فيها .

لقد شكلت مواقف العرب إزاء العراق جانبا مهما وأساسيا من (غلالة الحزن) التي ارتدتها أيام السنة التي قضاها السفير مختار لماني في العراق وغلفت كل حواسه. وهي مواقف خزنت ذاكرة السفير الكثير من تفاصيلها وأحداثها ،ومنها ما حصل في اجتماع اللجنة الوزارية العربية المكلفة بمتابعة الشأن العراقي المؤلفة من (١٢) وزير خارجية عربي ،والذي عقد يوم الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ في مقر الجامعة العربية في القاهرة، وكان السفير مختار لماني قد دعي لحضوره(باعتباره سفيرا للجامعة في العراق ورئيسا لبعثتها في بغداد ومكلفا بمشروع الجامعة الخاص بالوفاق بين العراقيين). عن ذلك الاجتماع وعلاقته

بالمواقف العربية إزاء العراق،يقول السفير مختار لماني :

-لقد مثل ذلك الاجتماع (الذي عقد في مقر الأمانة العمة لجامعة الدول العربية في القاهرة) وما حصل فيه ، النقطة الحاسمة والفاصلة بين استمراري في مهمتي كسفير للجامعة العربية في بغداد وبين الانسحاب من المهمة. ففي ذلك اليوم (١٥/ ١٢/ ٢٠٠٦) كان علي أن احضر في الصباح اجتماعا مصغرا رأسه السيد الأمين العام للجامعة العربية (عمرو موسى)،لغرض الإعداد لجلسة اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالشأن العراقي التي كان مقررا عقدها في الساعة الخامسة من عصر اليوم نفسه ، البعض في الاجتماع المصغر كان يرى أن يتم إعداد بيان يشير إلى أن اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالشأن العراقي، تتابع الحال العراقي باهتمام وتطالب الأطراف العراقية بالعمل والتعاون المشترك وما إلى ذلك من عبارات روتينية، طالما تعودنا على سماعها من دون أن يكون لها أي وقع في النفوس أو أي تأثير على الأطراف المقصودة بها.كنت استمع إلى ما يقولونه وأنا ملتزم بالصمت ، وفي نهاية الاجتماع التفت إلي السيد الأمين العام للجامعة العربية وسألني عن رأيي ، فقلت له أن ما تحدثتم به في هذا الاجتماع بعيد كل البعد عن واقع الحال في العراق وما يحتاجه العراقيين ، أنهم ليسوا بحاجة إلى بيانات ، أي كان نوعها (دينية سياسية اجتماعية) ، فهناك في العراق قتل وتهجير قصري وانفجارات ودماء تسيل، المجتمع العراقي يتعرض لضرب شديد في العمق ، هناك محاولات حثيثة لتشتيت المجتمع العراقي وتمزيق نسيجه.فبدلا من البيانات والتصريحات وإضاعة الوقت وهو ثمين جدا بالنسبة لشعب يتعرض لأقسى وأبشع محنة،لماذا لا تعقد قمة استثنائية خاصة للعراق ؟ ، أنا لا أستطيع أن افهم هذه اللامبالاة التي يواجه فيها العرب وضع العراق الكارثي، شعب العراق يمر بظروف غاية بالقسوة ربما لم يمر بمثلها شعب من قبل ،ونحن لا نكلف أنفسنا عقد قمة استثنائية يمكن أن تخرج بنتائج تسهم في

انقاد العراق وأهله.

السفير مختار لماني يصف حديثه في ذلك الاجتماع ، بأنه أشبه بالانفجار الذي لابد أن حصل نتيجة تراكمات سنة كاملة .ويذكر أن السيد الأمين العام للجامعة العربية (عمرو موسى) رد عليه بالقول: أن هذا كلام خطير. بعد أن افتتح عصر اليوم اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق ،سأعطيك الفرصة كاملة للحديث عن كل ما تراه مناسبا من حلول للموضوع العراقي.وهكذا انتهى ذلك الاجتماع على أمل اللقاء بعد ساعات قليلة في اجتماع وزراء الخارجية العرب المكلفين بمتابعة الشأن العراقي ، لكي أضعهم أمام الصورة الحقيقية للوضع في العراق وأطالبهم بالنهوض بمسؤلياتهم لمواجهة كارثة تكبر وتتعمق أثارها المدمرة في كل لحظة تمر ،من دون حلول ناجعة ومن دون أن تمتد خراطيم المياه، وفي المقدمة منها الخراطيم العربية لإطفاء النيران المشتعلة قبل أن تحيل كل شيء في العراق إلى رماد .

في الساعة الخامسة من عصر يوم ١٥كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ ، وفي القاعة الكبرى المخصصة للاجتماعات في مبنى الجامعة العربية في القاهرة ، افتتح السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي يمثلون اللجنة الخاصة بمتابعة الشأن العراقي ،الذين كانوا قد حضروا قبل ذلك مأدبة غداء لم احضرها ولا أدري ما حصل فيها من حوارات واتفاقات . وبعد أن أكمل السيد الأمين العام للجامعة العربية كلمته ، كنت أتوقع أن تتم دعوتي إلى المنصة للحديث باعتباري سفير الجامعة في العراق والمبعوث من قبل كل الحاضرين والغائبين من العرب بوجوب قرار قمة عربية ، إلى العراق لتفعيل الدور العربي والمساهمة في إيجاد حلول للمحنة العراقية ،ولابد والحال على هذا النحو أن يكون من الضروري أن يصر الجميع على معرفة ما لدي إزاء العراق وكنت قادما للتو من هناك للمشاركة في الاجتماع.لكنني فوجئت بان الأمور تسير على عكس ما تم الاتفاق عليه في الصباح ،

حيث راح كل وزير يقول كلمة تشبه تماما ما سبق وإن ثرت عليه في اجتماع الصباح،ثم صار الاتجاه لإعداد بيان وعقد ندوة صحفية،ولم يفكر احد منهم أن يدعوني للحديث عن الوضع العراقي الذي يجتمعون لأجله ، وأنا المكلف من قبل الجامعة بقرار من قمة عربية بهذا الموضوع.

في تلك الأثناء غادرت قاعة الاجتماع والغيض يتملكني وكلي تذمر مما حصل ، فقد كنت أتمنى أن يخرج الاجتماع بمبادرة لعقد قمة استثنائية خاصة بالعراق فقط ، ويتم فيه تشكيل لجنة ثلاثية من ثلاثة ملوك أو رؤساء، وتعطى هذه اللجنة تفويض كامل للتحدث باسم العراق فيما إذا صار هناك مؤتمر دولي أو إقليمي، فحديث هذه اللجنة باسم العراق مع إيران وتركيا (مثلا) ستكون له قوة وثقل كبيرين . ولا يمكن اعتبار تشكيل هذه اللجنة سابقة تحتاج إلى وقت وإعداد وتهيئة لم يسبق التحضير لها ، حيث سبق للدبلوماسي العربي المعروف (الأخضر الإبراهيمي) أن ذهب إلى لبنان في محاولة لإيجاد حلول للوضع اللبناني ، ووجد أن لا فائدة من الأحاديث والزيارات من دون ثقل سياسي ومن دون مساندة جدية وفاعلة من العرب ،إلى أن عقدت قمة في الدار البيضاء خاصة بلبنان وشكلت بقرار منها لجنة ثلاثية[1]، فصار هناك تعامل وخطوات ،ولم تمض أكثر من أربعة أشهر حتى عقد

(1)وضع مؤتمر القمة العربي الطارىء في الدار البيضاء(٢٣-٢٦ايار/ مايو١٩٨٩)،آلية للوصول إلى تسوية للصراع اللبناني،تمثلت في تشكيل لجنة ثلاثية تضم ملوك ورؤساء ثلاثة دول عربية هي :المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية،مهمتها الأساسية هي القيام بالاتصالات والإجراءات التي تراها مناسبة بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني لمناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية وتشكيل حكومة وفاق وطني. اللجنة الثلاثية عينت الدبلوماسي الأخضر الإبراهيمي مندوبا عنها وأصدرت بعد زيارات للإبراهيمي واتصالات ومباحثات طويلة ،قرارا أعلنت فيه وقف إطلاق النار في لبنان وتأليف لجنة أمنية برئاسة الأخضر الإبراهيمي للإشراف على تنفيذه، ودعوة النواب اللبنانيين لحضور مؤتمر يعقد في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية للاتفاق على إنهاء الصراع في لبنان.

مؤتمر الطائف[1]، وبالرغم من المساوئ وما قيل من ملاحظات وانتقادات ، إلا أن ما حصل آنذاك كان فاعلا في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية.وقد قلت هذا الكلام بكل وضوح في دولة الإمارات التي التقيت سفيرها في الجامعة العربية عندما كنت خارجا من قاعة اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم الخامس عشر من كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦، حيث قال لي : بأنهم في الإمارات يريدون أن يسمعوا رؤيتي بشان العراق ، فوافقت على تلك الدعوة كجزء من محاولاتي لإسماع صوتي وما أريد قوله بصدد مصلحة كل العرب وليس العراق فحسب، إلا أن الإخوة في الإمارات كانوا مثلما ظهر لي ، يريدون أن يسمعوا فقط وليس هناك أي مبادرة للقيام بشيء محدد بهذا الخصوص.

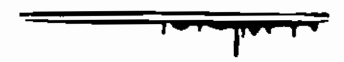
الحقيقة أن ما جرى في ذلك الاجتماع ، كان وراء قراري بترك المهمة لأني لمست فعليا أن لا فائدة ترجى من كل ذلك وليس هناك أمل في حصول أي شيء ايجابي . فالحديث عن ما حصل فيه كمثال معبر عن تعاطي العرب مع الهم العراقي والمحنة العراقية الكبيرة،يمكن أن يوضح شعور القهر بالنسبة للمواقف العربية ،ويبن شكل غلالة الحزن التي ارتدتها أيامي وأنا في العراق والتي سكنت روحي مثل جرح نازف وغلفت ذاكرتي.فهل يعقل وأنا السفير العربي الوحيد آنذاك في العراق، وقد بعثت إلى هناك بقرار من قمة عربية، وكنت الوحيد بين المسؤولين العرب على اتصال بكل الأطراف العراقية (باستثناء طبعا من له مشروع بأجندات تتجاوز العراق)، ولا يمضي أسبوع من دون أن يأتيني أو يتصل بي احد السفراء الأجانب في العراق للحديث عن المشاريع المطروحة على الساحة العراقية ، ودائما ما يسألوني

(1)مؤتمر عقد في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية،وتم التوصل فيه إلى اتفاق بواسطة المملكة العربية السعودية في ٣٠ايلول/ سبتمبر ١٩٨٩أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، حضره ٦٢ نائباً لبنانياً من أصل ٧٣، ٨ من الذين لم يحضروا الاجتماع لم يرتبط تغيبهم بأسباب سياسية، بينما ارتبط اسم ٣ نواب بالمقاطعة لأسباب سياسية

عن الحلول التي يمكن اتخاذها لمواجهة الوضع العراقي والأفكار التي يمكن أن تسهم في تحريك الأوضاع بالاتجاه الصحيح وغير ذلك الكثير مما يتعلق بالمحنة العراقية، فضلا عن كوني خلال السنة التي قضيتها في العراق ، تلقيت نحو عشر دعوات من عواصم غربية مختلفة للتباحث بالشأن العراقي، وذهبت وقابلت ارفع المسؤولين وتحدثنا عن الكيفية التي يكون عليها المشروع العراقي ،أما العرب الذين أرسلوني إلى العراق ، فلم يكلفوا أنفسهم حتى سماع صوتي ،ولم يطلب احد منهم أن يلتقي بي ، كنت اسأل نفسي مرارا : أنا في العراق لماذا ؟ ما الذي افعله هنا ؟

*الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وكما هو معروف لا تملك الصلاحية لاتخاذ أي قرار أو التوجه في الطريق الذي تراه الأحسن .هل كنت ترى أنها قادرة على فعل شيء ولم تفعل ؟

-هذا الكلام يمكن أن يكون صحيحا وغير صحيح ، لان واقع الحال يؤكد أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لا تملك صلاحية اتخاذ القرارات ،ولكن هذا لا يمنع من أن تقوم الأمانة العامة بالمبادرة في تحميل الدول العربية المسؤولية عن كل ما حصل ،ولماذا لم تطالب الأمانة العامة بعقد قمة عربية استثنائية بشان العراق ،ولها سوابق في ذلك،وقد طالبت من موقعي كسفير للجامعة في العراق بهذا الموضوع مرات عديدة ولم أجد استجابة.



الحوار... التفاوض

في استعداداته لطبيعة اللقاءات التي جمعته بالعراقيين في أيام تلك السنة العصيبة التي عاشها في المنطقة الحمراء ، يذكر السفير مختار لماني أن فهمه وقناعته بطبيعة مهمته دفعته لتقسيمها إلى مرحلتين ، الأولى أطلق عليها تسمية الحوار مع العراقيين والثانية هي التفاوض مع العراقيين ومساعدتهم في التوافق فيما بينهم. ويؤكد بان الله قد وفقه ونجح في المرحلة الأولى ولم تتاح له الفرصة للنجاح في المرحلة الثانية.ويذهب اللماني في شرح رؤيته لطبيعة كل مرحلة والخط الفاصل بينهما، بالقول : الحوار يستدعي الاستماع إلى كل الأطراف بدقة ومحاورتهم ،ثم بلورة كل الحوارات والانطلاق منها إلى مرحلة التفاوض التي تتطلب إمكانيات كبيرة جدا وأولها الإمكانات السياسية.عندما يتصدى المرء لمهمة التفاوض في مناخ محتقن وعلى أرضية تسيل فيها الدماء ويغلفها الالتباس، لا يفترض أن يعتقد بان مجرد أن لديه رصيد جيد من العلاقات مع كل الأطراف وان في استطاعته قول الكلمة الطيبة ستنفتح أمامه أبواب النجاح .نعم ذلك مطلوب لكنه بلا تأثير، وأنت تحاور أناس البعض منهم لديه أحقاد وهناك احتقان ومصالح متضاربة وتعقيدات ، المهم أن تكون لديك في التفاوض أوراق يمكن أن تستعملها للضغط أو للإغراء ،وبالتالي يمكن دفع الأطراف إلى تقديم التنازلات وبما يؤدي إلى حضور فرص التوافق بين كل الأطراف ، وهي عملية لا تجري بين ليلة وضحاها ، فالواحد منا لا يملك عصا سحرية يغير بها الأمور وفقا لما يريد.

أن الانتقال بقطار العراقيين من رصيف الحوار إلى رصيف التفاوض ، كان

يتطلب، أولا وضع سكة تصل بين الرصيفين، وإقناع العديد من الركاب بعدم مغادرة القطار،ثانيا . لكن مثل هذا العمى الصعب والدقيق لم توفر له الإمكانات ولم يجد الدعم(وفقا للسفير مختار لماني) ،على الرغم من أنه كان يرى ضوءا في نهاية هذا النفق ، يتطلب أشياء من الرؤية السياسية ليظل مشتعلاً،وقد لمس أن كل الأطراف العراقية كانت تبدي عدم ارتياحها الشديد للوضع في العراق، فالكل يعلم أنه وضع شائك ويجب تغييره ،وإن اختلف تفسير هذا الوضع الشائك لدى كل طرف. لكن السؤال الذي يختلفون عليه هو : كيف يتم التغيير ؟.

فإذا كان القطار موجودا والسكة ممدودة بين هذا الرصيف وذاك الرصيف، وكان السفير مختار لماني قد نجح في قيادة القطار في شوطه الأول إلى محطة الحوار وراح يهيء الإمكانات ويحضر الأجواء للانطلاق إلى المحطة الأخرى(التفاوض) ، فما الذي جعل (الحوار) محطة أخيرة سواء بفرض الشروط أو بمغادرة القطار والركوب بآخر يتحرك باتجاه معاكس أو حتى بالعمل على رفع السكة التي تصل بين المحطتين ؟

السفير مختار لماني أشار بأصابعه إلى المسؤولين عن كل ما حصل لقطار العراقيين الذي كان يحاول الوصول به إلى محطة التفاوض والتوافق ، قائلا :

-كان مؤتمر القاهرة (١٩-٢١تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، الذي جمع نخبة من العراقيين الذين يمثلون كل الأطراف المختلفة ، بداية من بدايات الحوار والتفاوض الحقيقي معا ،برغم أن المصالح والتوجهات متناقضة بين الأطراف (المؤيدة للعملية السياسية والرافضة لها)، إضافة إلى ما كان من احتقان ومعارك واتهامات ومواقف ، إلا أن ما تحقق في ذلك المؤتمر وبغض النظر عن تحفظ أو اعتراض هذا الطرف أو ذاك على هذه النقطة أو تلك، كان مشجعا للمضي في الطريق والوصول إلى محطة أخرى، أكثر وضوحا وأكثر قدرة على منح كل الأطراف

الفرصة للتقرب من بعضها والقبول بالتفاوض وصولا إلى التوافق، ولعل من بين العوامل المهمة التي شجعت على الوصول إلى مثل هذه النتيجة ، هي أن كل الذين حضروا إلى اجتماع القاهرة الأول جاءوا (كأطراف) تمثل من تمثله وتدرك إن العراق لا يمكن أن يكون حصة لطرف واحد أو بعض الأطراف دون الجميع. وبين وقت انعقاد هذا المؤتمر وبين وقت ذهابي للعراق ، كان نحو ستة اشهر قد مرت، تغيرت فيها أشياء كثيرة ، فالذين في داخل العملية السياسية كانوا قد مرروا دستورا جديدا للعراق ضمنوه كل ما يؤمن مصالحهم ويقطع على الآخرين الطرق للمشاركة في صناعة حاضر العراق ومستقبله(مثلما كانت ترى الأطراف المناهضة للعملية السياسية)، ثم اجروا انتخابات وأعلنوا عن قيام مجلس للنواب ومن ثم قاموا بتشكيل حكومة.وبالتأكيد فان كل هذه المتغيرات كان لابد أن تنعكس بنحو واضح على المواقف السياسية ، بل أكثر من ذلك أن رئيس الوزراء (نوري المالكي) راح يعلن أن لديه مشروع للمصالحة الوطنية، متجاهلا تماما مشروع الجامعة العربية وكل ما جرى في مؤتمر القاهرة من حوار وتفاهمات ووعود واتفاق على المضي لعقد مؤتمر اخر يكمل مشوار الحوارات والتفاوضات التي بدأت.

إن موقف (نوري المالكي) والجهات التي تقف خلفه ، كان عاملا أساسيا في جعل مؤتمر القاهرة محطة أخيرة للحوار بين كل الأطراف العراقية،حيث رفضوا أن يتعاطوا مع أي مؤتمر أو لقاء جديد(بعد مؤتمر القاهرة) يحسبوا فيه على أنهم طرف من كل الأطراف العراقية ،بل يجب أن يتم التعامل معهم على أنهم حكومة، وان من هم خارج العملية السياسية ومناهضين لها ،ليسوا سوى بعض مجموعات معارضة للحكومة وللدولة العراقية، فالقطار (وفقا لرؤية نوري المالكي ومن معه في العملية السياسية) قد انطلق ولا يمكن العودة به إلى المحطة الأولى . كانوا في الحقيقة قد استسهلوا العملية في البداية ، وعندما عقدوا عدد كبير من المؤتمرات والندوات

والتجمعات مع العشائر ورجال الدين وغيرهم ،والتي الصقوا بها جزافا عبارة (المصالحة) ، وجدوا أن الحال ليس مثلما كانوا يريدون ،فقد اختلفوا حتى فيما بينهم وقاطعت اجتماعاتهم أطراف وجماعات موجودة في مجلس النواب،فإذا كانوا قد فشلوا في إقناع الأطراف والجهات المحسوبة عليهم ، فكيف سيستطيعون إقناع الأطراف المعارضة أساسا للعملية السياسية؟. لقد كانت ولازالت، لدي قناعة راسخة في أن الحوار بين كل الأطراف العراقية بدون استثناء وبشكل موضوعي وحقيقي وصادق ،وفي إطار من المواطنة المخلصة ،لابد أن يفضي إلى تفاوض عراقي_عراقي يمهد الطريق بالتأكيد لخروج العراق من محنته الكبيرة، وإلا فان العراق بغياب الحوار الحقيقي والصادق بين العراقيين، لن يشهد أي تغيير حقيقي في كل المجالات وكل الأوضاع ،وفي مقدمتها الوضع الأمني ،وان حصل بعض الهدوء الذي يسمونه (أمنا مستتبا) فانه بالتأكيد ليس إلا وضع مرحلي وهش يمكن أن ينتهي في أي لحظة .فليس من الأمن أن يتم تحويل مدينة بغداد (مثلا) إلى عدد كبير من الكانتونات وفقا لأهواء طائفية وعرقية ،وكل كانتون محاط بجدران كونكريتية عالية وله مدخل واحد ،وأسهل على المرء أن ينتقل من كانتون في بغداد إلى نيويورك من أن ينتقل من كانتون إلى آخر في بغداد. الوضع شاذ جدا ، والصحيح أن تعاد المدينة مفتوحة للجميع كما كانت قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣ ،ولكي تنجح في ذلك لابد من بناء مشروع سياسي يضم كل العراقيين، لا أن تأتي بمشاريع وخطط تلبي رغبة الأمريكيين. فعندما حصل موضوع الصحوات (على سبيل المثال) [1]، ظهر أن الإدارة الأمريكية سعت للتفاهم والتقرب من بعض

(١)جاءت الحاجة لتشكيل الصحوات بعد إدراك الأدارة الأميركية أن قواتها العسكرية غير قادرة على التصدي لهجمات المقاومة في العراق، خاصة بعد أن فشلت في تحقيق النجاحات المرجوة بعد تدمير مدينة الفلوجة في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٤ لذلك سعى الأمريكان إلى ايجاد ما يعرف(بالضد النوعي). ولم تكن الصحوات في العراق هي التجربة الأولى في التاريخ، ففي فيتنام شكل=

العشائر (السنية) خدمة لمصالحها هي ومحاولة لتجنيب نفسها خسائر إضافية وتوفير وضع أمني أكثر رصانة لقواتها ، فيما كانت حكومة المالكي تقف بالضد من هذا التوجه الأمريكي ،لانها ترى العملية بأنها تسليح لمكون طائفي آخر .

والحقيقة أن هذا اللبس وهذه الرؤية المختلفة للصحوات يعود إلى أن الموضوع لم يصنع في البيت الداخلي العراقي ووفقا لحاجات وضرورات تخدم العراقيين أولا وأخيرا، فالمفروض أن هذه التفاهمات تكون بين العراقيين أنفسهم لكي تنجح.

إن من بين أهم المشاكل الكبيرة جدا التي وجدت المجتمع العراقي يعاني منها ، هي التشرذم وكثرة التشققات وبنحو خاص في الناحية السياسية،فالكل يعاني من هذا الوضع سواء داخل قوى العملية السياسية والحكومة أو الجهات المعارضة. ما أخشاه فعلا أن يكون الأمريكان قد وصلوا إلى خطة تقوم على ضرب طرف عراقي بطرف عراقي آخر (عرقنة الحرب في العراق)،ثم يحاولوا أن يظهروا بأنهم الحكم

=الأميركيون فيها بعد هجوم الفيتكونغ في مايو ١٩٦٨،ما أسموه بالقرى الأستراتيجية التي بلغ عددها ١٦ ألف قرية، وامتدت على طول الحدود الفاصلة بين فيتنام الجنوبية والشمالية، وعمل الفلاحون والمقاتلون الفيتناميون على إفشالها خلال سنتين.أما في فلسطين فقد أطلقوا عليها تسمية «روابط القرى» وجاءت على مرحلتين، الأولى بدأت في الخليل عام ١٩٧٨ والثانية تم تأسيسها من جديد عام ١٩٨١ من قبل شارون عندما كان وزيرا للدفاع.وتصدت لها فصائل المقاومة الفلسطينية وأفشلتها.أما في الجزائر فإن الفرنسيين شكلوا ما أطلق عليه «الحركيون» وهم الجزائريون الذين ساندوا الجيش الفرنسي ضد المقاومة الجزائرية.ووصل عدد هؤلاء إلى ما يقرب من مائتي ألف جزائري، بينهم الكثير من الرتب العسكرية العالية، وقد ألحقوا الكثير من الأذى بالمقاومة الجزائرية، الأ أنهم ما زالوا يوصمون بأنهم خونة.ويتعامل الفرنسيون مع أحفاد هؤلاء داخل فرنسا بكثير من الأهانة والاحتقار، كما أن الحكومات الجزائرية المتلاحقة، رفضت عودة هؤلاء إلى الجزائر، رغم مرور عشرات السنين على هروبهم إلى فرنسا.وفي يوم استقلال الجزائر ١٨/ ٣/ ١٩٦٢ وصف الجنرال ديغول «الحركيون» بكلمة شهيرة قال فيها : «هؤلاء لعبة التاريخ، مجرد لعبة».

بين هذه الأطراف.ففي ظل غياب أي حوار عراقي _عراقي وغياب أي إيمان حقيقي بالمواطنة العراقية وتفعيل إي مصلحة ضيقة ، لابد أن تتوفر الأرضية والمناخ الملائمين لنجاح مثل هذه الخطط الخبيثة،فكل الكتل السياسية في العراق تتكلم عن المشروع الوطني، وكلها تستعمله لتحقيق أهدافها الخاصة ، لكن من يعمل حقيقة للمشروع الوطني ومصلحة المواطن والوطن ،قليل جدا.ففي فترة من الفترات (مثلا) كان هناك تحالف خماسي بين القوى المنضوية في العملية السياسية والحكومة، وعندما وجد البعض منهم أن مصالحه وأهدافه لم تتحقق على النحو الذي كان يأمله من تحالفه هذا ، انسحب ومن دون أن يكون لمصلحة الوطن في كل ذلك أي وزن أو اعتبار. ثم صار هناك تحالف ثلاثي مابين الحزبين الكرديين والحزب الإسلامي ، الأمر الذي دفع بـ لأحزاب والقوى الأخرى للوقوف ضد هذا التحالف وبدأت الاتهامات والانتقادات توجه مثلا للحزبين الكرديين على مواقف كان المنتقدين قد سبق (عندما كانوا متحالفين مع الحزبين الكرديين)أن أشادوا بها أو سكتوا وغضوا الطرف عنها. وهذا يؤكد أن كل القوى السياسية العاملة على الساحة العراقية ، هي قوى هشة، واتفاقاتها وتحالفاتها هشة هي الأخرى ، وليست مبنية على مصالح وطنية ، الأمر الذي يؤدي إلى الحكم بان العملية السياسية ليس لها أمل في الحياة ،وهي منخورة من الداخل وستنهار حتما.أما الولايات المتحدة التي تحتل العراق،و التي صممت العملية السياسية على هذا النحو وتتحكم بكل شيء ،فلا تهمها إلا مصالحها والطرق التي تؤدي إلى تحقيقها،حتى وان كان ذلك على حساب الأطراف التي تعتبر نفسها حليفة لها ، ولا ترى الولايات المتحدة في تعاملها وفي سياساتها ما يعيب عند ارتكابها للأخطاء، حتى وان جرها ذلك إلى تقديم خسائر وتحمل كلف عالية وصناعة كارثة فعلية للآخرين ،مثلما حصل فعليا في احتلالها للعراق .وفي هذا يجب العودة إلى التاريخ

للتذكير بمقولتين لشخصين من أكثر من فهموا التاريخ السياسي المعاصر وتعاملوا مع الأميركان، المقولة الأولى (ونستون تشرشل) رئيس وزراء بريطانيا السابق، والتي جاءت في مذكراته عن الحرب العالمية الثانية ،وكان حليفا قويا لأمريكا في صراعهم ضد النازية، فبعد أن وضعت الحرب أوزارها ، قال عن الخلافات الكبيرة التي كانت قائمة بينه وبين الأمريكيين:(من تعاملي مع الأمريكيين تعلمت أن أمريكا قبل أن تفعل الشيء الصحيح لابد أن تجرب فعل كل شيء خطأ) ، والمقولة الثانية للرئيس الفرنسي السابق الجنرال ديغول الذي قال في مرة عن تلك الفترة أيضا : (أن أمريكا في سياستها الدولية أشبه بوضع فيل في محل للبورسلين والتحف) ، فضلا عن مقولة ثالثة لرئيس وزراء كندا السابق بيير ايليوت ترودو(١٩٨٠-١٩٨٤) الذي كان يتحدث عن علاقة الولايات المتحدة ببلده، وهما يشتركان بحدود تمتد الأف الكيلومترات، وكان قد سمع لوما على مواقف معينة لكندا وجد فيها البعض محاباة لأمريكا : (وضعنا كوضع نملة تنام بجانب فيل ، فإذا تحرك فانه يمكن أن يقتلها وهو لا يشعر حتى بأنه قتلها) .

إن وجودي في العراق واتصالي بكل القوى والطوائف والمكونات العراقية الأخرى،جعلني أرى والمس بوضوح طبيعة العلاقات السائدة بين القوى السياسية في العراق، حيث وجدت أن كل طرف فيها يبحث عن تحالفات خارجية ضد الطرف الأخر، ولا يسعى إلى تحسين علاقاته مع كل الأطراف وصولا إلى تحقيق الوفاق الداخلي بين الجميع، فالكل يتجاهل حقيقة أن الوفاق هو الذي صنع العراق العظيم منذ القدم ،وان ارض العراق كانت قطعا وعبر التاريخ ، أرض الفسيفساء ، وان العراق كان له دور كبير ،يمتد أحيانا كثيرة ليشمل العالم ،وان ظهور مئات الأنبياء في هذه المنطقة ليس مجرد صدفة. ويبدو أن الجيل الحالي من السياسيين في العراق، بعيد عن فهم الجزء التاريخي والمغزى الفلسفي لهذه الدروس

وكيفية الاستفادة منها، فمن السهولة أن تبحث عن أي طرف خارجي مستفيد(سواء كان هذا الطرف أمريكا أو إيران أو غيرها)،وتستقوي به ضد الطرف الأخر، وهذه خطأ يشترك فيه الجميع ، وهم يحاولون جر الشعب في هذه الدروب الموحلة ، وقد وصل الحال بفعل القيادات التي تلعب دور الرائد في ذلك ، إلى حد جر البعض إلى ممارسة القتل والتهجير والتهميش والإلغاء. فالمواطن العراقي الذي كان يشتري بيتا لا يختار جاره العراقي،ولا يفكر أن كان مسيحيا أو مسلما،سنيا أو شيعيا،أو كرديا أو تركمانيا،وفجأة بعد عام ٢٠٠٣ وجد البعض نفسه مجبرا على ترك بيته،وغيرهم وجدوا أنفسهم في مواجهة ذات المصير، حتى اخذ الوضع بعدا خطيرا ، كنتيجة فعلية للصراعات السياسية، التي 'ستعمل كل طرف فيها أدوات الطائفية أو العرقية أو الدينية، لتحقيق مكاسب سياسية ،ووحده الشعب العراقي من يدفع الثمن، والذي كان من المفروض أن يسعى الجميع إلى وحدته، والنظر إلى التعدد الذي يحتويه، على انه مصدر غنى للجميع وليس مصدر فرقة وضعف، ولذلك تبقى الخلافات دائما سياسية ، وإذا انتهى الاحتلال فان العراق بالتأكيد سيعود معززا مكرما ، من خلال شعور العراقيين بعراقيتهم وليس بطائفيتهم أو عرقهم.

فعلى الرغم من كون الغالبية الساحقة من الشعب العراقي هم من العرب والمسلمين ، وعلى الرغم من كوني سفيرا للجامعة العربية في العراق ، إلا أن ذلك لا يعني إني فضلت العرب على فئة أخرى من الشعب العراقي ، فالمواطنة العراقية كانت هي الأساس عندي ، وكنت ولا أزال أجدها المظلة الجامعة لكل الهويات العراقية الأخرى ،وبغير هذه المظلة وحرص العراقيين على وجودها والحفاظ عليها ، لن يكتب للعراق أن يخرج من محنته مهما طال الزمن ومهما تعددت الوسائل والخطط، إذا إنها ستبقى بالمحصلة خطط ووسائل ترقيعية ما تلبث أن تفقد قدرتها على البقاء والوفاء بما يفيد العراقيين ويضمن استقرار بلدهم .

وكنت في كل اللقاءات والاتصالات مع كل الأطياف العراقية ، أوكد بنحو عملي على كوني ضد أي مفهوم مجتزأ أو أي تخندق، فالمفهوم الأساسي لحل المشاكل العراقية يجب أن يستند إلى قناعة الجميع بالمصير المشترك . ولقد أخذت بعين الاعتبار وضع العراق ومكوناته، وكنت منفتحا على كل الأطراف في إطار سماع الجميع ،ومنذ بداية مهمتي في العراق أعلنت أن هناك ثلاثة خطوط حمراء بالنسبة ليّ، وهي :

*الخط الأول:أن طبيعة مهمتي هي عمل كل ما من شأنه إنهاء الاحتلال وعودة حرية واستقلال العراق .

*الخط الثاني : الحفاظ على وحدة واستقرار العراق .

*الخط الثالث : ضمان استمرار تواصل العراق مع المحيط العربي، مع الأخذ بنظر الاعتبار ،إن محيط العراق ليس عربيا فقط وإنما هناك تركيا وإيران (أيضا).

لقد كنت في دفاعي عن موضوع المواطنة في العراق ،انطلق من إيماني الراسخ بان التعدد مصدر غنى وقوة وإثراء وإغناء لثقافة الشعب بكل مقوماته وطوائفه. وكنت أتألم جدًا حين أجد أن حتى العراقيين (العرب) الذين وافقوا على تمرير الدستور بما فيه من سوء وتهميش وتركيز للطائفية ، كان عندهم لوم كبير على العرب ،وكانوا يقولون لي في اللقاءات التي تجمعني بهم ، أين انتم العرب وما الذي فعلتموه للعراق ، أنتم ضد العراق .وكنت أرد عليهم بسؤال : هل يمكن أن تجدوا ليّ إلا أي موضوع سياسي يكون العرب متفقين عليه. ففي الموضوع العراقي لا يوجد اتفاق بين العرب على كيفية التعاطي معه ،وإذا كانت هناك دول عربية مع الحرب ضد العراق ،فقد كانت هناك أيضا دول عربية ضدها،وعلينا جميعا أن نبتعد عن سياسة رد الفعل ،لانها ستزيد المشاكل ،وللأسف فان هذه السياسة هي التي تحكم حركة القوى والأحزاب والشخصيات السياسية في العراق .



٤ العراقيون .... أهلي

في رسالته التي وجهها في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول لعربية ،يعلمه فيها انسحابه من مهمته كسفير للجامعة في العراق ،كتب السفير مختار لماني : (قبلت المهمة ولم أتعامل معها في أي لحظة كدبلوماسي ،بل تعاملت من قلبي وببساطة باعتبار أن أهل العراق أهلي). وذكر في تلك الرسالة انه قد حاول جاهدا خلال السنة التي قضاها في مهمته في العراق، التواصل مع كل الأطراف العراقية من خلال تنمية علاقات صادقة وصارمة وغير مجاملة اتسمت بالجدية والمصارحة.فما لذي خزنته ذاكرة السفير مختار لماني عن تلك العلاقات التي جمعته مع (أهله العراقيين) والأحكام التي خرج بها كجزء ضروري لفهم الوضع العراقي وتحديد شكل وطبيعة واتجاه الخطوات التي سيخطوها باتجاه تحقيق الوفاق بين العراقيين؟

-يقول السفير مختار لماني :كانت سنة مؤلمة جدا بالنسبة لي،كنت في كل لحظة شعر بالقهر والحزن الشديدين.لقد قادني عملي الدبلوماسي إلى زيارة الكثير من لأماكن الخطرة والمؤلمة بإحداثها في العالم ، لكن ما يميز العراق هو شعوري لحقيقي والصادق أن العراقيين أهلي ، لذلك كان الإحساس بطبيعة العنف الأعمى والمدمر، إحساسا مضاعفا بالألم والقهر.ومن الأمثلة العديدة التي تذكرني بإحساس لقهر الذي كان يغمرني ،ما كان يحصل بحق العلماء والمفكرين والمثقفين والخبراء لعراقيين ،من استهداف بالقتل والتهجير ، في احد الأيام جاء إلى مكتبي في ممثلية لجامعة في بغداد ، الدكتور محمد المشهداني (وكان في حينها رئيسا لاتحاد المؤرخين لعرب)،مستنجدا بالجامعة العربية ،واخبرني بان هناك فئات قامت بتهجيره وعائلته من بيته ،ولم يستطع أن يأخذ حتى إغراضه الشخصية ، كان الرجل يتسائل إلى أين سيمضي بعائلته في ظروف صعبة جدا . فعندما تجد مفكرين وعلماء وأساتذة من كل الطوائف، يعانون على هذا النحو القاسي،تدرك أن استثمار العراق في الإنسان لعراقي يضرب بقوة ويدمر ،وهو أغلى استثمار وأهم مصدر من مصادر الغنى .

بهذا الشكل تجد أن مستقبل شعب كامل يرهن بأيدي قوى الظلام لتدمر كل شيء جميل وجوهري ومفيد في العلوم والفنون وغيرها الكثير .كانت ليّ في كل يوم لقاءات كثيرة مع أشخاص يعانون بقسوة وبشدة من جراء ما وقع عليهم من حيف وأذى وما أحاط بهم من خوف ، كانت الأحداث كثيرة ،وفي وقتها أصدرت بيانا ناشدت فيه التوقف عن هذه الأعمال ،وطالبت القوى والمنظمات الدولية والإقليمية والعراقية وكل الشخصيات والأحزاب ،للتدخل فورا وحماية المجتمع العراقي وثرواته الفكرية والعلمية ، لكن يبدو أن لا حياة لمن تنادي أو لا قدرة لم تناد على فعل شيء أو الأرجح أنهم لا يريدون أن يفعلوا شيئا، وأنا لا املك غير هذه النداءات والمناشدات التي كنت أدعو فيها العراقيين (أيضا)بان يعزلوا عنهم هؤلاء المجرمين والقتلة ولا يعطونهم الفرصة بان يتحكموا ويصدروا الأحكام ، على أسس من الطائفية والعرقية البغيضة. لقد كانت ماسي العراقيين تدمي قلبي وأنا أقف أمامها عاجزا بفعل ظروف وإمكانات لم يكن ليّ فيها حكم ، وبخاصة وأنا أرى العراقيين يتعرضون لأقسى الظروف وأرى العراق يستباح بكل قسوة ، وهو البلد الغني بأهله وبثرواته الطبيعية ، لكن هذه السياسة جوعته . العراقيون كما عرفتهم،أهل نخوة .. أتذكر جيدا في عام ١٩٩١ عند زيارتي العراق في قضية المفقودين بعد حرب الخليج الثانية ،أتيحت ليّ الفرصة لأسافر في أعماق العراق ،ومن الأشياء التي لا يمكن أن أنساها ، تلك اللقاءات التي كانت تحصل ليّ مع العراقيين سواء في الشمال أو الجنوب أو الشرق والغرب ، كنت بمجرد أن ألتقيهم وبمجرد أن يسمعوا أني موفد الجامعة العربية ، كانوا يسرعون لتقديم ووضع أفضل ما عندهم أمامي ، وكانوا يستقبلوني بود وبمحبة صادقة تشعرني وكلنهم يعرفونني منذ زمن بعيد ، برغم أني لم ألتقيهم من قبل ، وكانوا يتسابقون لتقديم كل ما لديهم برغم أني لم أكن قادما إليهم لأفعل شيئا يمكن أن يضاف إلى رصيدهم الشخصي ،وهم

يعرفون ذلك ، لكن دافعهم هي النخوة العراقية والكرم العراقي ، لذلك كان الشعور يتولد عندي منذ ذلك الوقت بان العراقيين أهلي، وصرت اشعر باعتزاز كم أحب هذا البلد وأحب أهله. وحين جئت إليه عام ٢٠٠٦ وجدت أن هناك من يتقصد تدمير كل شيء جميل في العراق ،أن هناك من يريد أن يحيل بلد الثراء الإنساني والفكري والعلمي والقيم السامية ، إلى مجرد خرائب، فقد وجدت هناك من يستهدف الخباز لأنه يبيع خبزا، يستهدف الأستاذ لأنه يعلم والمهندس لتنه يصمم ويبني والفنان لأنه يرتقي بذائقة الناس ورجل الدين الحق لأنه يدل على الخير ويرشد الناس للطريق القويم، وغير ذلك الكثير ..لقد وصلت إلى درجة لم اعد قادرا فيها على فهم ما يحدث ولماذا يحدث ، والخلاصة أن اللامنطق هو من كان يحكم في العراق.

كنت أجد نفسي مغروسا وسط هذه الفاجعة العراقية ، أتطلع إلى العراقيين بكل طوائفهم وهم يعانون من المأساة ،ومن ظروف اقل ما يقال عنها إنها كارثية . ففي موضوعة التهجير ، كنت استمع في تلك الفترة إلى تصريحات بعض المسؤولين في حكومة المالكي ، عن السعي لجمع أموال ووضع تخصيصات لتوطين المهجرين في الأماكن التي هربوا إليها أو إلى مناطق أخرى تختارها الحكومة ،وقد وقفت ضد هذه الحلول الترقيعية وغير الصحيحة ، ودعوت في تصريحات وأحاديث مع الجميع،إلى تحرك جميع الأطراف السياسية (داخل العملية السياسية وخارجها) والمرجعيات الدينية (من المسلمين وباقي الأديان) والعشائر والشخصيات الاجتماعية وغيرها ، إلى تحمل المسؤولية الحقيقية ووضع آلية لإعادة المهجرين إلى بيوتهم ومناطقهم ومدنهم ، واحتواء المشكلة وحلها قبل أن يصبح ذلك مستحيلا مع مرور الزمن ،أو قبل أن يأخذ الموضوع اتجاها يؤدي إلى تمزيق وحدة الشعب العراقي وزرع الفتنة الدائمة بين فئاته. في تلك الفترة كانت أمامي صورة ما رايته في (كوسوفو) في يوغسلافيا السابقة ، سواء في (البوسنة) أو غيرها ، فنتيجة للاحتقان الطائفي الذي كان موجودا في يوغسلافيا السابقة ، تجد أن كل واحد ينتمي لأقلية معينة ، كان خائفا من الأغلبية(العرقية أو

الدينية) في المنطقة التي يعيش فيها ، لذلك فإن أول شيء كان يفكر فيه هو أن يبيع بيته ولو بـ(١٠٪) من سعره حتى يطوي هذه الصفحة ، فهو يريد أن يرحل إلى ما لانهاية في حياته عن المنطقة التي ولد وعاش فيها . لكن هذا الوضع لم المسه في العراق ،الناس في العراق الذين فرض عليهم التهجير(أولا) ،احتفضوا ببيوتهم ،لان هدفهم الرجوع إلى بيوتهم ، المشكلة أنهم تركوا بيوتهم لان الأمن مفقود وخشوا أن يقتلوا ، لذلك تجد أن مطالبهم تتلخص في ضمان الأمن حتى يعودوا إلى بيوتهم. و(ثانيا) أن من فرض على أي عراقي تهجيره من بيته ،ليس جاره الذي من طائفة أخرى، بل جماعة متطرفة معينة تحمل أجندة خاصة وردود فعل ، لذلك فان الشعب العراقي ليس بطائفي ومتعايش ومتصاهر بدون حساسية،وإذا ما نظرنا إلى حركة العراقيين الذين اضطروا إلى ترك العراق، سنجد إنهم جميعا ذهبوا للأردن ولسوريا ومصر ولم يذهبوا شرقا إلى إيران (مثلا)، وهذا يعطينا دليلا واضحا على أن العراقيين ليسوا بطائفيين ،وهم في الخارج متعايشين ولم يقبلوا أن يغيروا انتماءهم وهويتهم الوطنية ، هؤلاء الناس مشاكلهم ، مشاكل الأغلبية الصامتة لهذا الشعب العراقي، التي سحبت منه الكلمة . أن العراقي يريد العودة وعلى الحكومة أن توفر له شروط الأمن وهي أساسية لحياة أي أنساب، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالوفاق والاتفاق بين القوى السياسية ، على مشروع سياسي وطني ينهي كل الحالات الشاذة ومنها التهجير ، أما أن يأتوا لجمع الأموال ووضع التخصيصات وبناء مجمعات بعيدة لتوطين المهجرين،فذلك خطأ جسيم فيه دعوة لحروب أهلية وتقسيم للعراق ، فالإنسان لم يختر أن يولد شيعيا أو سنيا،وفي كل طائفة هناك أغلبية طيبة غير متطرفة وأقلية سيئة ومتطرفة، وعلى كل الطوائف أن تعمل على نبذ السيئين والمتطرفين ، وتحمي الشعب من أذاهم وشرورهم . كان هذا هو مطلبي باستمرار ، لكن للأسف كانت هناك قوى تسعى إلى العكس تماما من ذلك ،وعندها برامج لا تنسجم مع مصالح العراقيين ولا مع أي أسس إنسانية وأخلاقية.

الأقليات العرقية

يتميز العراق بالتنوع العرقي والديني الذي فرضته اعتبارات تاريخية وجغرافية، دون أن يتسبب ذلك يوما ما في أي مشكلات أمنية أو اجتماعية. لكن قضية الأقليات طفت على سطح الأحداث بالعراق بعد الاحتلال عام٢٠٠٣ وبنحو خاص عند تشكيل مجلس الحكم من قبل الحاكم الأمريكي للعراق (آنذاك) بول بريمر في تموز/ يوليو٢٠٠٣ على أساس محاصصة طائفية وعرقية، حيث شكت أقليات قومية ودينية من تهميش دورها وعدم منحها أي تمثيل سياسي أو دور في الترتيبات القائمة لبناء السلطة في المستقبل.

ولعل الأكراد من أبرز الأقليات العرقية في العراق ،فهم يمثلون أكبر المجموعات العرقية في البلاد بعد العرب، ويشكلون نسبة (١٤ _١٦) بالمئة من عدد سكان العراق، ولهم مواقع وجود جغرافية محددة في شمال العراق، هيأت لهم تحقيق نوع من الانفصال منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، كما أن لهم تاريخاً يعود إلى نحو ٧٠ عاماً في التمرد ضد الحكومات العراقية المختلفة لنيل ما سموه حقوقهم القومية.

وقد حصل الأكراد في قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي وضعه الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر عام٢٠٠٣ ، على معظم ما أرادوه ولا سيما إقرار الفدرالية واعتبار الكردية لغة رسمية للبلاد إلى جانب العربية والذي صار مرجعا اعتمدت مواده في دستور العراق الجديد الذي وضع عام ٢٠٠٥، وهم يطمحون إلى أن يضم إقليم كردستان مدينة كركوك أيضاً، لكن هذه القضية الحساسة جرى

تأجيلها لمراحل لاحقة.

وللأكراد تمثيل سياسي من خلال الحزبين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني) و(حزب الأتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني)إضافة إلى حزب آخر انشق عنهم يدعى حزب التغيير،ولهم قوة عسكرية لا يستهان بها ممثلة بميليشيات «البشمركة» التي تشير بعض التقديرات أن عدد أفرادها يبلغ نحو(٨٠) ألف مقاتل،وتمتلك تسليحاً جيداً وخبرة قتالية طويلة ونظاما تدريبيا محترفا وهيكلا عسكريا شبيها بنظم جيوش الدول.وللأكراد طموحات ومطامع سياسية في العراق تتجاوز حدود استحواذهم على رئاسة البلاد وعلى بعض الوزارات المهمة مثل وزارة الخارجية، فضلا عن سعيهم لزيادة التخصيصات المالية لإقليمهم بما يزيد عن (١٧) بالمئة سنويا من ميزانية العراق، وتأمين إصدار قانون وتشريعات نفطية تمنحهم الحق الكامل في التصرف بالثروات النفطية التي في باطن الأرض التي يمتد عليها إقليمهم ، بعيدا عن تدخلات الحكومة المركزية في بغداد.

ومن أبرز الأقليات العرقية الأخرى في العراق ،هي الأقلية التركمانية الذين نقول بعض مصادرهم : أن عددهم يبلغ نحو أربعة ملايين شخص، لكن تقديرات أخرى تقول إنهم : لا يتجاوزون المليونين، ولا مجال لتأكيد صحة أي من التقديرين في ظل عدم وجود إحصاء سكاني دقيق ومعلن.

ويقطن معظم التركمان في كركوك وبعض مناطق شمالي العراق، ولذلك فهم على احتكاك مباشر مع الأكراد، والعلاقة بين الطرفين ليست جيدة، وقد حصلت بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ ، الكثير من الاشتباكات وبخاصة في كركوك بين الأكراد من جانب والتركمان والعرب من جانب آخر في إطار صراع السيطرة على المدينة الغنية بالنفط، وقد سقط ضحايا من كلا الجانبين خلال هذه الاشتباكات.وتعرض عدد

من زعماء التركمان لمحاولات اغتيال يبدو أن وراءها أسباباً عرقية، وهو ما عزز شعورهم بوجود محاولات لاستهدافهم، لكن ما زاد من سوء هذا التصور إحساس التركمان بالتمييز حينما صدر قانون الدولة للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٣ من غير أن يتضمن كل ما أراده التركمان من حقوق ثقافية ولغوية مماثلة لما حصل عليه الأكراد. وللتركمان حركة سياسية منظمة ممثلة بعدد من الأحزاب والتجمعات الاجتماعية والثقافية تضم أكثر من ١٥ تنظيماً، كما أنهم تمكنوا من فرز قيادات سياسية لهم خلال مدة وجيزة، وربما يفسر هذا النشاط إلحاحهم المستمر على نيل ما يصفونه بحقوقهم المشروعة في العراق.

وفي العراق أيضاً أقليات صغيرة تقوم على أسس دينية وليست عرقية ، ومن أبرزها الطائفة الأيزيدية والصابئة والكلدان والآشوريون. ولم يحظ إلا يزيديون والصابئة بأي تمثيل في مجلس الحكم، كما أنهم لم يكونوا حاضرين في أي ترتيبات سياسية لإقرار وبناء هياكل السلطة في العراق، ولذلك أصدروا بيانات عديدة تطالب بحقوق سياسية عادلة، فالطائفة الأيزيدية (مثلا) قالت في احد بياناتها :أن عدد أفرادها في العراق يبلغ نحو مليون شخص، مشيرةً في أكثر من مناسبة، إلى أن هذا العدد يحتم منح هذه الطائفة حقوقاً سياسية وتمثيلا واضحا ومثبتا في التشكيل الحكومي للعراق .ويقطن الأيزيديون في مناطق بمحافظة نينوى ومناطق أخرى بشمال العراق، وقد تمتعوا كبقية الأقليات الدينية بحرية العبادة وممارسة طقوسهم أيام النظام السابق، لكنهم لم يكونوا ممثلين في السلطة أو الحكومة. ويعاني الصابئة الذين كان الغالبية منهم تقطن جنوبي العراق ولا سيما في منطقة العمارة ،من الأمر ذاته. وقد أصدر الصابئة العديد من البيانات التي تندد بتجاهلهم وتهميشهم سياسياً، غير أن هذه البيانات لم تحقق شيئاً يذكر لتغيير واقع الحال السائد في البلاد.

ولم يعرف أن لأي من هاتين الطائفتين(الأيزيدية والصابئة) قدرات عسكرية أو

قوة مؤثرة على الأرض (ميليشيات)، وقد تعرضوا منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم إلى الكثير من أعمال التصفية والتهجير، الأمر الذي جعل الكثير ممن بقي منهم حيا أو لم يهاجر إلى خارج العراق، إلى ترك المناطق التي كانوا يعيشون فيها ربما لقرون عديدة،وبخاصة الصابئة، أملا في تجنيب أنفسهم المزيد من المآسي.

ومن ناحيتهم فان المسيحيين في العراق ، قد وجدوا أنفسهم بعد عام ٢٠٠٣ في أوضاع صعبة نتيجة لاستهدافهم من قبل الميليشيات،واعتبارهم ورقة للمساومات السياسية من قبل بعض قوى العملية السياسية في العراق ، وتشير بعض المصادر إلى أن عدد المسيحيين في العراق لم يعد يتجاوز المليون مسيحي ، لاسيما بعد هجرة أعداد كبيرة منهم بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣،وبعد أن كان عددهم يتجاوز الثلاثة ملايين في بداية ثمانينات القرن الماضي ونحو مليونين قبل الاحتلال عام٢٠٠٣ . ويرفض العديد من المسيحيين دمجهم تحت مسمى «الكلدوآشوريون» في نص الدستور الجديد، مؤكدين أنهم طائفتان مستقلتان، ويطالبون باستمرار أيضا بدور سياسي وموقع في الحكم يتناسب وتعدد أطيافهم ومرجعياتهم الدينية.

وليس للمسيحيين في العراق قوة مسلحة (ميليشيات) فقد عرف عنهم أنهم مسالمزن وقد حصلوا في السابق على حقوقهم الدينية كاملة.وهناك تشكيلة أخرى متنوعة داخل المجتمع المسيحي في العراق مثل السريان والأرثوذكس وسواهم، ولم يعرف لهم جميعاً نشاط سياسي محدد على شكل أحزاب فاعلة على الأرض.

والأقليات العراقية بمجملها لا تطرح شعارات سياسية ، فهي بحكم وضعها تسعى للإفادة من الوضع الراهن من غير أن تكون مستعدة للمخاطرة بالتعايش المميز الذي حققته في علاقاتها بالأغلبية العربية والمسلمة. ويستثنى في هذا بطبيعة الحال الأكراد كونهم أقلية كبيرة ومؤثرة، وربما التركمان للظروف السياسية التي أحاطت بهم وبخاصة في كركوك، والتي ربما أجبرتهم على التعاطي مع الشعارات

السياسية وعموم العمل السياسي.

ولعل من يقرأ كتاب (بول بريمر) الحاكم الأمريكي للعراق: (عام قضيته في العراق) سيجد أن الطابع الطائفي(دينيا واثنيا) يغلف بشكل صارخ وبارز تفكير وسياسة هذا الرجل في التعاطي مع العراق والعراقيين، الأمر الذي صير العراقيين عموما وأقلياتهم الدينية والعرقية بشكل خاص، في وضع صعب جدا وهم يواجهون الضغوط الرهيبة لكي تنفرط حباتهم من العنقود العراقي ولا يعود بالإمكان لمّ شعثهم بقانون أو أي إجراء .إذ أن بول بريمر (يجمع على نحو غير متجانس، القومي مع الديني ، ويقسم العرب إلى مذاهب ، فهذا سني وذاك شيعي ، ويضع معهم الأكراد بصورة نمطية ويضيف اليهم التركمان ، ولا يقول لنا كم يؤلف العرب من سكان العراق ، بالرغم من أن التقديرات تقول : أن نسبتهم ساحقة وتصل إلى نحو ٨٠ في المئة أو يزيد على ذلك ،ولهم امتداد إقليمي وعمق استراتيجي ، وهم الذين طبعوا تاريخ العراق ومثلوا وجهه العروبي _الإسلامي . وهكذا يفعل مع أديان أخرى كالمسيحية والايزيدية ،ولا يذكر الصابئة وغيرهم ،في حين لا يتحدث عنهم كأقليات دينية مقابل أغلبية مسلمة تصل إلى ٩٥ في المئة من سكان العراق) [1].

أما السفير مختار لماني ، فكان ينظر إلى العراق دائما بأنه مهد الحضارات، وان شعبه عبر تاريخهم الذي يقاس بطول التاريخ نفسه،قداستطاعوابفسيفسائهم الجميلة والغنية أن يجعلوا العراق منارة علم وارض عطاء وتأثير حضاري وديني وثقافي . وطالما نبه السفير اللماني(حتى بعد أن غادر العراق) [2]، إلى خطورة المحنة

(1)عبد الحسين شعبان ،عام بريمر في الميزان،مراجعة نقدية ،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٣٢٩ ،تموز/ يوليو٢٠٠٦،ص ١٥٦_١٧٤ .

(2) لصالح مركز (سي جي) الكندي الذي يعتبر واحدا من المراكز البحثية الدولية المهة ، أنجز السفير مختار لماني تقريرا عام ٢٠٠٩ عن وضع الأقليات في العراق تحت عنوان: الأقليات في العراق ضحايا=

التي حلت بالعراقيين بعد عام ٢٠٠٣ وقسوتها، التي تتلخص في محاولة تدمير تماسك الفسيفساء الجميلة التي تجمع كل أطياف العراقين .

ومن هذا المنطلق حرص السفير مختار لماني وهو يبدأ مهمته في العراق للمساعدة في تامين توافق العراقين ، إلى لقاء الكثير من العراقيين ومن بينهم الذين ينتمون إلى أقليات، وجدت نفسها في وسط عاصفة هوجاء، تضرب بقسوة كل مكوناتها ومعتقداتها وما تربت وعاشت عليه جيلا بعد جيل ، فأكيد(مثلما يرى اللماني) أن كل العراقيين كانوا يعانون نتيجة التهجير القسري والبعد الطائفي ، لكن الأكيد أيضًا أن هناك معاناة خاصة بالنسبة للأقيات، بحكم أن ليست لهم أي جهات تدافع عنهم، أو أي ميليشيات تصد عنهم أذى الآخرين وتحميهم وربما تفرض على الآخرين مطالبهم. عن رؤيته لواقع حال الأقليات العراقية،يقول السفير مختار لماني مسجلا شهادته:

- لاحظت خلال سنة عشتها في العراق، أن جميع العراقيين ومن مختلف الأعراق الدينية والطائفية لا يعانون فقط ، بل إنهم أصبحوا مهددين في إنهيار أسس تراثهم و مجتمعاتهم وجذورهم القديمة في بلاد ما بين النهرين ، المحنة العراقية أصبحت مسألة حياة أو موت بالنسبة للملايين من الناس، بل هي أيضا تشكل تهديدا لجزء حاسم من تاريخ البشرية والحضارة. حيث كانت بلاد ما بين النهرين ومنذ آلاف السنين ،مهد لعشرات الأعراق والديانات ، التي شكلت معا ثقافات ومجتمعات رائعة، وكانت فيها بعد جزءا هاما من هوية الدولة الحديثة في العراق ،ولم يذكر تاريخ العراق القديم وتاريخ الدولة العراقية الحديثة (بشكل خاص)إن هذه الأقليات قد واجهت حالات التشرذم والإقصاء والاستهداف في العراق على الرغم

=آخرين (minorities in iraq:the other victims) .للمزيد ينظر في ملاحق هذا الكتاب النص المترجم للتقرير.

من تغير الحكومات وتعاقب الحكام واختلاف توجهاتهم، لكن هذه الأقليات ومع بداية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، وجدت نفسها في مأزق خانق ،وفي وضع أقل ما يمكن أن يقال عنه : إنه مأساوي.

أن نتاج السياسة الأمريكية الخاطئة في العراق ، قد ظهر جليا في استهداف النسيج الاجتماعي العراقي ، فالعنف الطائفي المستمر الذي تسيد الساحة العراقية بقوانين وقرارات وبأفكار وبقوى وميليشيات، وعدم قدرة ورغبة الحكومات العراقية التي تعاقبت بعد الاحتلال ،على تحقيق المصالحة الوطنية وحماية البيئة الاجتماعية، وتغليب روح المواطنة والهوية الوطنية الجامعة على كل ما هو فرعي وصغير (من دون مساس أو تجاهل لخصوصية كل فرع أو مكون مهما كان حجمه)، جعل الأقليات العراقية تواجه قدرا كبيراً من المخاطر والتهديدات وعدم الاستقرار ، الأمر الذي يهدد بإخراجهم من العراق بشكل دائم ، علما أن الأقليات العراقية تشكل نسبة أكثر من ٥٪ من سكان العراق.

إن السنة التي قضيتها في العراق واللقاءات التي جمعتني هناك بكل أطياف المجتمع العراق ، مكنتني من رؤية توترات (جيوسياسية وجيوستراتيجية) تبلورت بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ وهي تنقسم إلى ثلاث طبقات:

الأولى : تنفتح على الأزمة السياسية والاجتماعية الداخلية العراقية بجوانبها المختلفة.

الثانية :تجد جذورها في البعد الإقليمي ، وتفاعله مع الجوانب الداخلية للازمة العراقية.

الثالثة : هي التفاعلات الدولية الكامنة في موقف العراق من المنطقة ، يضاعف من أهميتها في الاقتصاد العالمي موارد العراق النفطية وموقعه في الشرق الأوسط.

إن هذه التوترات الجغرافية والسياسية والإستراتيجية، تصب في صميم

التهديدات التي تواجهها الأقليات . هم جميعا رهائن هذه التوترات ، ويستخدمون كرقعة شطرنج من قبل جميع الأطراف في العراق الجديد .صحيح أن جميع العراقيين يعانون، ولكن هناك خصوصيات لحالة الأقليات التي تضعهم في بؤرة التهديد الاستثنائي ،ومن ضمنه الطائفية، وذلك بسبب التغييرات التي حصلت في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ . فنسبة الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم من العراقيين بسبب الأحداث الطائفية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،تصل إلى ٢٥-٣٠٪ من السكان ، لكن حصة الأقليات فيها أعلى،وتصل إلى أكثر من ٨٠ ٪ . الأمر الذي جعل الأقليات في العراق معرضة لخطر الانقراض فعندما يفكر المسلم (مثلا) بالمغادرة من منزله أو خروجه لعمل ما، فانه يفكر في العودة إلى منزلة عندما ينتهي ذلك العمل المكلف به، وهو في العادة على خطط العودة بمجرد استقرار الحالة ؛ لكن الأقليات المسيحية أو غيرها من الأقليات لا تريد العودة ، ومما يؤسف له، أن تقارير مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تؤكد أن أقل من(١٪)من النازحين في عام ٢٠٠٧ تمكنوا من العودة ، لكن لا يوجد ضمن هذا العدد شخص من الأقليات .

المحزن في الأمر، أن جميع من التقيتهم من الأقليات العراقية ، وكنت أسالهم عما إذا كانوا سيبقون في العراق في حال ضمن الدستور المواطنة المتساوية لجميع العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية وصان حقوقهم؛ كانوا يردون بالإجماع أنهم لا يعتقدون أن يكون ذلك في العراق ، على الرغم من أنهم يريدون البقاء ، وهذه حالة بالغة الخطورة ، وان الحل الوحيد لديهم هو الخروج والإقامة في بلد آخر، كنتيجة لليأس والخوف الذي تشعر به هذه الأقليات ، برغم أنهم جميعا يعرفون أن هناك العديد من المشاكل الخاصة التي يعاني منها النازحون خارج العراق والتي من بينها، نقص فرص التعليم الأساسي للأطفال ؛ وعدم توفر

الامكانات والفرص للوصول إلى الجامعات ، وعدم الحصول على فرص العمل ، وعدم الاندماج في المجتمع الأوسع ، ومستوى عال جدا من الإحباط في عدم الاهتمام من الخارج بأوضاعهم.

إن الحرب والاحتلال نجمت عنهما تغييرات جديدة وغريبة وخطيرة على البيئة المحلية العراقية، وكان لهما أثر سلبي على كل مكونات الوضع الاجتماعي العراقي ومنها الأقليات . فاستمرار مناخ الخوف وانعدام الأمن ، فضلا عن ترسيخ الطائفية المستجدة في العراق ، حفزت على نزوح أعداد كبيرة من السكان ، فالكثير من العوائل بدأت تعاني من أعمال العنف والتهجير القسري ، حيث شهد عام٢٠٠٦ الذي ذهبت فيه إلى العراق ، ذروة العنف الطائفي (بين السنة والشيعة) ، الأمر الذي اضطر آلاف العائلات للفرار هربا من التطهير المذهبي والعرقي الذي حدث معظمه في العاصمة بغداد وضواحيها ، واضطرت الأقليات في البلاد للفرار إلى الخارج أو إلى شمال العراق. حيث شهد العراق على نطاق واسع تشريد أعداد كبيرة جدا من السكان، مما أدى إلى تغيير في التركيبة الديمغرافية لمعظم أنحاء البلاد ، ومن المهم أن نلاحظ أن موجات النزوح بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ ، كانت مجرد قمم في المد والجزر للعنف المستمر ؛ وان الناس ما زالوا يعانون من انعدام الأمن والعنف في جميع الأوقات.

لقد التقيت بمجاميع وشخصيات اجتماعية وسياسية ودينية من الصابئة المندائيين ومن المسيحيين والأيزيديين والشبك والتركمان ومن كل الأقليات،وكنت اطلب منهم أن يحدثوني عن مشاكلهم وكيف يرون ما يحصل في بلدهم وما الذي يعانون منه وكيف سيتصرفون، وقد منحتني تلك اللقاءات تصورات عن واقع الأقليات العراقية بعد الاحتلال ، وهو واقع مؤلم وخطير جدا . فمثلا جميع الأيزيدية يعيشون معا في شمال العراق وتسمى مناطقهم التي يعيشون فيها:

(المناطق المتنازع عليها)، والتي تقع على الحدود ما بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ؛ فرغم أنهم أقليات على الصعيد الإقليمي أو على المستوى الوطني ، فهم يعيشون داخل قراهم. وهذا لا يعني بأنهم لم يجبروا بشكل كبير عام ٢٠٠٣ وما بعده على مغادرة ديارهم بنفس النسب كغيرهم من المجموعات التي هي أكثر انتشارا في أنحاء العراق ، مثل المندائيين أو المسيحيين،ولكن هذا لا يعني أيضا أنهم نجو من الاضطهاد. فبسبب ما واجهوه من أعمال العنف على يد الميليشيات الطائفيةوالجماعات المتطرفة ، هربوا جميعا من مدينة الموصل عام٢٠٠٧ ، حيث كان قدرهم هو إما الموت أو الهجرة من هذه المدينة. ووفقا لمعتقداتهم ، فأن (معبد لالش) في قضاء الشيخان شمال مدينة الموصل؛ هو مركز دينهم ومكان لشعائرهم الدينية. وهذا ما يفسر شدة تعلقهم بأرضهم، لكن الفوضى الاجتماعية التي انتشرت في جميع أنحاء العراق هددت بتقويض هذا التعلق ، ونتيجة لقلة عددهم، و تمسكهم بأرضهم ، وعلى نحو صارم في صفوف متراصة ، فان العنف والتشدد الذي يواجهونه،قد يؤدي إلى انقراضهم.

أما المندائيين(الصابئة) فإنهم وحتى اندلاع أعمال العنف الطائفية في عام٢٠٠٦ ، كانوا منتشرين في العديد من المراكز الحضرية في العراق ، وخاصة في بغداد.وبسبب توزيعهم هذا صاروا معرضون لأعمال عنف طائفية بين مجموعات أكبر ، وأن عشرات الآلاف منهم فروا من البلاد أو إلى الشمال هربا من العنف،و يقدر عدد المندائيين في جميع أنحاء العالم نحو (٧٠,٠٠٠) ، أكثرهم كانوا يعيشون في العراق، لكن لم يبق منهم إلا اقل من(٥٠٠٠) بعد الاحتلال عام٢٠٠٣.

لقد التقيت بعد نحو شهر من وصولي إلى بغداد عام ٢٠٠٦ مع رئيس طائفة الصابئة المندائيين في العراق (الشيخ ستار جبار حلو)، الذي أكد لي برغم ما كانت تعانيه طائفته من ظروف قاهرة، على أنهم يتمسكون بالوحدة الوطنية العراقية،

ويجدونها الأساس الحقيقي لبناء عراق جديد تعددي يحترم فيه الجميع، على أساس الانتماء للوطن وليس الانتماءات الفرعية، وتكلم كثيرا عن ضرورة نبذ العنف وإيقاف نزيف الدم العراقي . بخاصة وأن العديد من أبناء هذه الطائفة قد تعرضوا لأقسى الظروف بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، فهناك حالات من اغتصابات شملت نساء مندائيات (موظفات وطالبات وعاملات وربات بيوت)، إضافة إلى ظاهرة التشتت والاعتداءات والسرقات وأخذ الأتاوت وفرض عقيدة أخرى غير العقيدة المندائية على أكثر من ٣٥٠ عائلة مندائية، وقيام بعض الجماعات المتطرفة بختان الذكور المندائيين بقوة السلاح ،مما أدى إلى بروز ظاهرة الهروب الكبير ،فضلا عن ظاهرة الاختفاء والاختطاف والابتزاز والاستيلاء على البيوت وتهجير اصحابها الشرعيين .ان كل ذلك قد دفع جميع أفراد طائفة الصابئة في بغداد ،الذين يتراوح عددهم بين ٢٠ و٢٥ ألف شخص، لتقديم طلب إلى السلطات في كردستان العراق لقبول هجرتهم الجماعية إلى هناك ، وقد تضمن طلبهم هذا التماسا بتخصيص مكان لهم بالقرب من المياه ،لان طقوسهم الدينية تمارس عند الأنهر.

المسيحيون لا تختلف أوضاعهم كثيرا عن باقي الأقليات،فقبل عشرين عاما ، كان هناك نحو (مليون ونصف مليون) مسيحي في العراق ، وبعد حرب عام ٢٠٠٣ بقي اقل (٧٠٠) ألف أي أقل من نصف العدد .وقد واجه المسيحيين أعمال العنف بشكل كبير،و بلغت ذروتها مرتين : الأولى عندما كنت في العراق عام ٢٠٠٦ عندما ضربت موجات العنف الطائفي معظم أنحاء البلاد، الأمر الذي اضطر(في ذلك الوقت) نحو ٣٥٠٠ عائلة مسيحية للهجرة إلى منطقة كردستان العراق، والثانية في عام ٢٠٠٨ عندما طردوا معظمهم من مدينة الموصل إلى منطقة (عين كاوة) وأجزاء أخرى من العراق.

أن المسيحيين (مثل باقي الأقليات العراقية)بعثروا بعد عام ٢٠٠٣ في جميع

أنحاء العراق، والكثير منهم يقيمون الآن في المناطق التي تسمى بالمناطق المتنازع عليها الأمر الذي أضاف بعدا سياسيا لاضطهادهم.وفي عدة مقابلات مع العديد من المسيحيين، حدثوني عن تعرض الكثير منهم لأعمال عنف واعتداءات وقتل، فضلا عن عمليات الاختطاف والتهديد التي طالت أعدادا كثيرة منهم واضطرارهم لدفع مبالغ للخاطفين وللعصابات والميليشيات من أجل تحرير ذويهم أو تركهم يعيشون بسلام في مناطقهم وبيوتهم، إلا إنهم وفي بعض الحالات تعرضوا للتهديد والتهجير حتى بعد الدفع، ولهذا حاول معظمهم مغادرة البلاد أو اللجوء إلى كردستان العراق باعتبارها المنطقة الوحيدة المستقرة في العراق والتي ظلت أمنة من لعمال العنف.

ومن القضايا المهمة التي يجب الإشارة إليها في الحديث عن المسيحيين العراقيين، هي قضية الهوية المسيحية غير المتجانسة كبعض هويات الأقليات العراقية الأخرى. فالكثير من المسيحيين لا يقبلون تصنيفهم وفقا لديانتهم المسيحية فحسب، بل يريدون أيضا أن يصنفوا كجزء من أحد الأعراق الأربعة (الكلدانية اوالآشورية أو الأرمنية أو السريانية)[1].

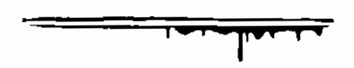
(1)يتوزع مسيحيو العراق على عدة كنائس وطوائف وأعراق، وتعتبر منطقة سهل نينوى شمال العراق منطقة تمركز الوجود المسيحي في العراق، حيث تتواجد قراهم الرئيسية مثل القوش وتلكيف وعنكاوة وعقرة وسرسنك وقرة قوش وغيرها. في حين أن التمركز العددي الأكبر لمسيحيي العراق هو في بغداد. كما يتواجد المسيحيون في مدن الجنوب كذلك فأكبر تواجد مسيحي جنوب العراق كان في البصرة، في حين أنه توجد أقلية مسيحية بشكل أصغر في مدن العمارة والحلة. ويعيش أكثر الآشوريين قرب الموصل، وقد جاءت أعداد كبيرة من المسيحيين الآشوريين إلى العراق من منطقة هكاري وما جاورها في تركيا، بفعل اضطرابات سياسية حدثت بداية القرن العشرين مع الدولة العثمانية. أما بالنسبة للأرمن في العراق فتواجدهم قديم لكنه ازداد بعد مذابح الأرمن في بدايات القرن العشرين، يتمركز التواجد الأرمني في المدن الرئيسية مثل بغداد والبصرة والموصل وغيرها من المدن.ويتوزع مسيحيو العراق على عدة كنائس تنتمي إلى عدة طوائف تتبع طقوسا=

ويعتبرالتركمان من المجاميع العرقية المتميزة ؛ نحو ٦٠ ٪ منهم من السنة ، وأقل من ٤٠ ٪ من الشيعة ، والباقي (القليل) من المسيحيين. ويعيش التركمان كما هو حال العديد من الأقليات العراقية ، داخل ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها ، الأمر الذي وضعهم تحت ضغط من قبل العديد من الجماعات في محاولة لتحقيق مكاسب سياسية على حسابهم. فنحو (٨٥) في المائة من التركمان يعيشون في مناطق حول الموصل وكركوك وأربيل وتلعفر؛ والباقي يعيشون في بغداد والقرى الصغيرة،مثل طوزخورماتوا.و التركمان مثل غيرهم من الأقليات العرقية ، ليس لديهم ثقافتهم الخاصة المعترف بها من قبل كل الحكومات، التي توالت على العراق منذ تأسيس دولته الحديثة في بداية القرن العشرين.وقد تعرضوا إلى عمليات (التعريب)و(التكريد) وحملات رفض الاعتراف بالهوية التركمانية.فعندما وصلت العراق عام ٢٠٠٦، وجدت التركمان عالقين في قلب المسائل السياسية الخلافية ، وهو مصير مدينة كركوك الغنية بالنفط.حيث أن الأكراد يطالبون بأن تصبح جزءا من منطقة كردستان العراق، فيما يعارض التركمان والعرب هذا التوجه بشدة، خوفا من محاولة تذويبهم في الهوية الكردية التي ستفرض نفسها على الجميع. أن المجتمع التركماني كثيرا ما يستعمل منذ عام ٢٠٠٣ من قبل مختلف الأحزاب والقوى الداخلية والخارجية من دون أي اعتبار لاهتمامات التركمان الخاصة بهم أما بالنسبة (للشبك)

=مختلفة،وتعتبرغالبية مسيحيي العراق هم من أتباع الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية حيث يتوزع المسيحيون في العراق على الطوائف التالية:أتباع الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية و هم أكبر الطوائف المسيحية عدداً في العراق.والطائفة السريانية الأرثوذكسيةوالطائفة السريانية الكاثوليكية.والكنيسة الأرمنية الكاثوليكية،والكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية و هم غالبية أرمن العراق،وكنيسة المشرق القديمة، وكنيسة المشرق الأشورية أو الكنيسة الأثورية،والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، والطائفة البروتستانتية الأنجيلية الوطنية،والطائفة الإنجيلية البروتستانتية الأثورية،وطائفة الأدفنتست السبتيين،وطائفة اللاتين الكاثوليك،وطائفة الأقباط الأرثوذكس .

فإن معظمهم يعيشون (أيضا) في إطار ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها في الموصل وسهل نينوى ؛ مثل المسيحيين والتركمان أيضا الذين يقيمون هناك ، وقد وقعوا في مخاطر سياسية عنيفة بين الأحزاب. حيث أن هناك شك في هويتهم فمنهم من يقول بأنهم أكراد وآخرون يرفضون ذلك[1].

إن غياب المواطنة واستبدال الهوية الوطنية العراقية الجامعة،بهويات فرعية صغيرة (طائفية أو إثنية) ، وعدم وجود نهج للحكم يبنى على أسس المساواة في المواطنة واحترام حقوق الإنسان.وليس الانتماء الطائفي أو الإثني، قد وضع كل العراقيين في دائرة المحنة التي ربما تضيق أكثر على الأقليات العراقية،بحكم أنها (أقليات)تعيش داخل أو في حواشي(أكثريات)، فضلا عن كونها لا تملك قوى مسلحة(ميليشيات) كما الآخرين ، تدافع عنها وتبني لها سلطة ووزنا يؤخذ بالحسبان.



(1)الشبك مجموعة سكانية في العراق تدين بالدين الإسلامي، تنتشر قراهم ومناطقهم حول مدينة الموصل وداخلها وفي سهل نينوى حيث أنهم ينتشرون في نحو٧٢ قرية وبلدة في سهل نينوى وما جاورها، ولهم لغة وعادات خاصة تشترك في بعض منها مع السكان الأجرين وتختلف في البعض الآخر. وقد عرف الشبك ضمن أقدم الروايات التاريخية منذ أواخر العهد العباسي في العراق. وأشارت الوثائق العثمانية إليهم كجماعة مستقلة منذ القرن السادس عشر الميلادي. وورد ذكرهم في دائرة المعارف البريطانية والإسلامية. يعتبر الأكراد أن الشبك جزء من الشعب الكردي ويشاركهم بهذا مجموعة من الشبك في حين أن البقية يعتبرون أن الشبك هم جماعة قومية منفصلة عن الأكراد ولهم خصوصيتهم القومية والدينية. كما أن الشبك لا يتزوجون أو يزوجون الأكراد.

مرجعيات النجف.. جدل ورؤى

منذ اللحظة التي وصل فيها السفير مختار لماني إلى العراق في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، ولاهم لديه إلا لقاء العراقيين والتعرف على حقيقة ما يواجهون من محنة كبيرة ومحاولة مساعدتهم، ولا مهمة لديه تعلو على حب العراقيين الذين قبل مهمة سفير العرب إليهم لأنهم أهله ،مثلما ظل يردد ذلك في مواجهة كل ما انطوت عليه المهمة من إهمال وتقصير في تلبية مستلزماتها ، من قبل العرب(أنفسهم) الذين أرسلوه في تلك المهمة.

السفير مختار لماني ،فتح أبواب ممثلية الجامعة العربية (في المنطقة الحمراء) أمام كل العراقيين،وحرص لنحو خمسة اشهر على الاستماع لهم ،محاولا فهم ما كان يحصل في العراق،لكي يستطيع تكوين صورة واضحة، تمنحه القدرة والطمأنينة وراحة الضمير، في إطلاق الأحكام النابعة من تفكيره وذاته ومن دون تأثيرات عاطفية قد تقود إلى الخطأ .وفي هذا الإطار تحدث واستمع إلى سياسيين داخل العملية السياسية أو خارجها،والتقى بأطياف عديدة من العراقيين ، وأصغى لكل ملاحظاتهم ودون كل مقترحاتهم ووجهات نظرهم إزاء بلدهم العراق. ولان اللماني قد وجد أن رجال الدين في العراق (أو المحسوبين عليهم أو من يرتدون لباس الدين لأغراض أخرى)،قد صاروا مؤثرين بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ ، فكان لابد أن يضع في حسباته اللقاء بعدد من (المرجعيات) الدينية في النجف التي لها الصوت المسموع والكلمة المجابة عند جمهور واسع من العراقيين،حتى ولو كان الطريق إليهم محفوف بالمخاطر،وهو لا يملك الغطاء الأمني ولا الضمانة بسلامته

من أي طرف كان.

إن الذهاب إلى النجف(كما يقول اللماني)، في ظروف أمنية كانت الحركة فيها داخل بغداد وبوجود الحمايات يعتبر مخاطرة كبيرة،قد اعتبر (من قبل أكثر المتفائلين) مجازفة بالغة الخطورة، بخاصة وان الطريق إلى النجف كان تحت السيطرة الفعلية للعديد من الميليشيات والعصابات المتطرفة التي أطلق على البعض منها تسمية : (سفير الأمويين) .لكن،كان لابد من النجف مهما كانت الظروف،لتأمين موقف مؤيد لمهمتي أولا ، وموافقة ودعم على عقد مؤتمر للوفاق بين العراقيين في بغداد في الثاني والعشرين من شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٦، نكمل به خطوات مؤتمر القاهرة الذي انعقد في الجامعة العربية في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.فضلا عن كوني كنت راغبا بالتعرف على رؤية المراجع الشيعة الكبار بما يحصل في العراق ، كجزء مهم من تكملة صورة المشهد الحقيقي للوضع العراقي ،الذي يمكنني من رسم وتحديد اتجاه خطوتي اللاحقة.كما كانت لدي رغبة شخصية للتعرف على هذه الشخصيات الدينية وإقامة علاقات شخصية معهم.

في صباح يوم الحادي والثلاثين من شهر مايس/ مايو٢٠٠٦ ، انطلق بنا سائق سيارة البعثة مع اثنين من الحماية ومساعدي (طارق عبد السلام) ،باتجاه النجف ومن دون الاستعانة بأي جهة كانت لتأمين رحلتنا أو للمساعدة فيها ، فقد وجدت أن الاعتماد على أنفسنا وطرقنا الخاصة في الذهاب إلى النجف ، هو أفضل بكثير من إشراك أي جهة في الموضوع،وكنت أدرك أن رحلة الذهاب ربما ستكون أسهل وأكثر أمانا من رحلة العودة إلى بغداد ، لان لا احد يعرف بموعد ذهابنا ولا بالطريق الذي نسلكه ووسيلة النقل التي سنستعملها،إما في العودة فإن كل شيء سيكون مكشوفا . كنت في السيارة ونحن نمضي بسرعة إلى النجف ، أتطلع إلى جانبي الطريق فلا أجد حركة مميزة للناس ،وليس هناك إلا بضع سيارات أخرى

نجتاز بعضها ، أما الأرتال الأمريكية فكانت تظهر بين حين وآخر على الطريق وهي قادمة أو ذاهبة من طرق فرعية ،فيضطر سائق سيارتنا إلى تخفيف السرعة أو التوقف تفاديا لأي إشكال قد يحدث، بخاصة وان حوادث استهداف الأرتال الأمريكية من قبل المقاومة العراقية كانت كثيرة، وكانت ردود أفعال الأمير كيين قاسية في كل مرة إزاء من يتصادف وجودهم في تلك اللحظات قريبا من مواقع استهدافهم ، فطالما فتح الجنود الأميركيون النار على الناس القريبين بالصدفة من موقع أي استهداف لهم، ليسقط منهم الكثير من القتلى والجرحى.

بعد نحو أكثر من ثلاث ساعات كنا قد وصلنا النجف وذهبت مباشرة للقاء المرجع الديني آية الله علي السيستاني، الذي دعاني للجلوس على الأرض حيث كان يجلس في غرفة تضمه مع أربعة من العاملين في مكتبه،فيما كان معي مساعدي طارق عبد السلام.

وقبل أن يسألني عن طبيعة مهمتي في العراق وأسباب زيارتي له ،بدأت بتقديم شرح مطول عن مهمتي في العراق ثم موضوع الوفاق بين العراقيين وضرورته الملحة والأساسية في حل المشاكل التي يعاني منها العراق وخروج العراقيين من محنتهم الكبيرة، وكان الرجل يصغي بانتباه شديد لحديثي الذي أنهيته بطلب توجيهه بدعم مهمتي من قبل كل الجهات السياسية والدينية،وأخبرته بان دعمه وتأييده سيكون مهما جدا لمهمتي ولانعقاد مؤتمر الوفاق، فقال :بأنه يؤيد هذه الأمور،الأمر الذي شجعني لأطلب منه أن يحضر مؤتمر الوفاق ، فقال ليّ : أنا لا احضر هذه الاجتماعات السياسية،لكني أؤيد أي شيء يمكن أن يخدم العراقيين . ثم سألني عن الجهود التي تبذلها الجامعة العربية ومدى جديتها ، فقدمت له شرحا عن ذلك، لكنه عاد ليقول لي :منذ فترة جاءنا عدد من الوفود ، وقدموا وعودا وتحدثوا عن مهمات سيقومون بها ،ولم نلمس منهم شيئا.فقلت له : عندما قبلت

هذه المهمة وجئت للعراق ، كان ولازال أملي أن أقدم للعراق والعراقيين كل ما يمكن أن يساعد في الخروج من المحنة ومن دون الانحياز إلى أي طرف،وقد عاهدت نفسي على أن أكون مخلصا لهذه المهمة.،واقسم أمامكم باني لن أسعى إلا في الطريق الذي يعز العراق والعراقيين ويصون كرامتهم،وإذا ما اكتشفت بان آي جهة كانت دولية أو إقليمية أو محلية ، حاولت أن تستغل مهمتي لأي غرض آخر ، فستسمع بأنني انسحبت من مهمتي وغادرت العراق .والحقيقة أنني وبعد انسحابي من المهمة ، تلقيت اتصالا من رئيس الوقف الشيعي ، ابلغني فيه تحيات اية الله علي السيستاني ، وقوله باني كنت صادقا في حديثي معه.

اللقاء مع آية الله علي السيستاني ، استغرق نحو ساعتين ،وسألني خلالها عن اصلي في المغرب وراح يتذكر حادثة قيام السلطات الفرنسية التي كانت تحتل المغرب، بنفي الملك محمد الخامس إلى مدغشقر.

وعندما خرجت من مقر السيد السيستاني ،وجدت بعض وسائل الأعلام في انتظاري ، فأبلغتهم بان اللقاء كان مثمرا ومفتوحا ، قدمت خلاله طلبا لدعم الجهود التي نقوم بها لعقد مؤتمر لوفاق العراقيين في بغداد خارج المنطقة الخضراء،وقد ابلغني السيد السيستاني بدعم هذه الجهود.

(كان لقاء السفير مختار لماني بالسيد السيستاني ، قد حدث في وقت كان فيه القتل على الهوية يحصد في كل يوم أرواح المئات من العراقيين الأبرياء ،وكانت عمليات التهجير قد وصلت إلى مرحلة لم يعد السكوت عنها ممكنا ،فهل عرض اللماني طلبا على السيد السيستاني بإصدار فتوى ضد هذه الأعمال الإجرامية،وهو الحامل لمشروع توافق العراقيين وحقن دمائهم؟)

السفير مختار لماني ،أجاب على سؤالي قائلا :

-كانت هناك الكثير من الفتاوى ضد هذه الأعمال الإجرامية ، واطلعت على ما

صدر من السيد السستاني بهذا الخصوص ،وكانت تؤكد على إدانة القتل على الهوية والتهجير الطائفي وتطالب بوقف هذه الأعمال وردود الفعل عليها . لكن الغريب الذي لاحظته في العراق أن المرجعيات الدينية (سنية وشيعية) كلها تشترك بنفس التوجهات ولديها نفس التوجهات، في هذا الجانب بخاصة فيما يتعلق بالقتل على الهوية والتهجير ، فكلها تؤكد عدم جواز قتل إنسان لأنه ولد سنيا أو شيعيا فذلك محرم في الدين الإسلامي ،إلا أن من يقومون بهذه الأفعال هم مجاميع من الجهلة تنتمي إلى هذه الطائفة أو تلك وليس لديها دين ، فهي طائفية بلا دين، وعندما يحمل الجاهل سلاحا وليست هناك ضوابط وقوانين وقوى رادعة ، فان ذلك يعني كارثة حقيقية.

(وبعد تفجير قبة المرقدين في سامراء ،وبعد أن بسطت الميليشيات الطائفية سلطتها على الشارع العراقي وراحت تقتل وتهجر وتحرق الجوامع وتسحل أمتها أمام أنظار الجميع ، كان من المفروض أن تكون هناك فتوى بتحريم هذه الأفعال وكان لابد من دعوة للاحتكام للعقل وليس أن يصرح السيد السيستاني في حينه بان يترك الناس لكي يعبر كل واحد منهم بحرية عن احتجاجه على تفجير قبة المرقدين وبالطريقة التي يراها مناسبة،وربما قد فهم ذلك بطريقة أخرى ؟)

-لست أدري عن هذا الموضوع ،أنا أعرف المواقف الرسمية التي قرأت فيها الوقوف ضد أي انتقام أو تجريم لطائفة أو تحميلها المسؤولية،الواقع إنني وجدت في أوساط السياسين وأوساط رجال الدين،مجاميع من المتطرفين لايسيؤون إلى الطائفة الأخرى فقط وإنما يسيؤون إلى طائفتهم التي يدعون الدفاع عنها. بعض المتطرفين (مثلا)وعندما عرفوا أني من المغرب وان شمال إفريقيا كلها على المذهب السني ، قالوا :بأني(سفير الأمويين)، وهذا لا يعني بان الطائفة كلها أطلقت عليّ هذه التسمية ، فثمة فئة صغيرة في عموم الطائفة هي التي تطلق مثل هذه الأحكام

المسيئة والمضللة،لكن هذا لا يمنع من القول بأن المتطرفين استفادوا من الوضع الملتبس والمحتقن في العراق ،وانتقلوا من إلى الأطراف إلى المركز وأساؤوا للعراق بصفة عامة وأساؤوا للطوائف والمرجعيات التي ينتمون إليها بصفة خاصة.أن جانبا مهما من المشكلة العراقية الداخلية يتمثل في عدم وجود حوارات بين العراقيين ،فإضافة إلى أن السياسيين لا يقابلون بعضهم وكل طرف منهم يظن انه ضحية الأخر ، فان رجال الدين أيضا لا يقابلون بعض، الأمر الذي يجعل الأفكار والرؤى تتكون عند هذا الطرف أو ذاك بناء على ما يقوله البعض ،وهو في أحسن الأحوال ليس دقيقا وربما ليس نزيها . لهذا أنا كنت أشجع من البداية على الحوار المباشر بين(الشيخ الدكتور حارث الضاري) رئيس هيئة علماء المسلمين في العراق و(آية الله علي السيستاني) المرجع الشيعي، وبنحو خاص في ظل الاحتقان الطائفي الذي يستفيد منه الجهلة والمتطرفين في الطرفين،وكنت أرى أن أحسن رسالة للشعب العراقي هي التي تتضمن سعينا لنقل المتطرفين في الجانبين من المركز إلى الأطراف ،وهذا أمر ينهي الفعل ورد الفعل وينهي هذا التعميم الأعمى وهذ القتل على الهوية، الذي يؤسف له أن الدين ذا البعد الطائفى، يلعب دوراً أساسياً في العملية السياسية. فمثلاً يتم تعين فلاناً في أحد المناصب لأنه ولد شيعياً.. الحزب الشيوعى في العراق يسأل عن الشخص هل هو شيعى أم سنى؟ وهذا أمر مضحك..ولكن هذا جزء من الواقع المؤلم الذي عانى منه العراق ولا يزال يعانى منه».

حرص اللماني في زيارته للنجف،على مقابلة كل المراجع الكبار ولم يقتصر على زيارة السيد السيستاني كما يفعل الكثير من السياسيين ، حيث قابل السيد محمد سعيد الحكيم ووالسيد البشير النجفي والسيد محمد اليعقوبي ، كما قابل زعيم التيار الصدري(مقتدى الصدر)، و عمار الحكيم(الذي صار رئيسا للمجلس الأعلى

الإسلامي بعد وفاة والده عبد العزيز الحكيم في السادس والعشرين من اب/ أغسطس عام ٢٠٠٩ إثر إصابته بمرض سرطان الرئة)،والذي اتصل بالسفير مختار لماني بعد أن سمع بزيارته للنجف وطلب منه اللقاء للتعارف ، فضلا عن لقاء محافظ النجف. ويذكر (اللماني) بان المراجع الكبار الثلاثة الذين قابلهم بعد السيد السيستاني ، أعربو كلهم عن دعمهم لمهمته و تأيدهم لانعقاد مؤتمر الوفاق ،وكان في حديث البعض منهم لوم وعتب من غياب الدور العربي وعدم مد يد العون من قبل العرب للعراقيين وهم يعيشون ظروفا صعبة ، بخاصة (يقول اللماني) أن زيارتي للنجف تزامنت مع صدور بعض التصريحات من قبل بعض المسؤولين العرب ضد الطائفة الشيعية ، وهو أمر لا أستطيع تفهمه والموافقة عليه مادام فيه تعميم وليس تخصيص ، إذا لا يعقل أن تتهم طائفة كاملة بفعل ما وان تكون كلها متوافقة عليه،وربما كانت التصريحات العربية تقصد فئات معينة فقط، ولا اعتقد أن احد يمكن أن ينكر عروبة الشيعة في العراق وعروبة النجف (مثلا) ودورها في مسيرة النضال القومي العربي ، لكن كل ذلك يمكن أن نضعه في إطار الفعل ورد الفعل الذي يحكم الوضع في العراق.

*سألت السفير مختار لماني وهو يتحدث لي عن زيارته للنجف : لقد ذكرت بأنك التقيت، أيضا (مقتدى الصدر)، وهو زعيم التيار الصدري وذراعه العسكري ميليشيات (جيش المهدي) المتهم بارتكاب الكثير من الأعمال الإجرامية الطائفية بحق العراقيين ، كالقتل والتهجير والاختطاف والتعذيب، وكنت وأنت ذاهب إلى النجف تحمل في ذهنك الكثير من صور الضحايا الذين رأيتهم.. فعن ماذا حدثك وماذا كنت تريد منه ؟

-كان الحديث منصبا حول مؤتمر الوفاق المزمع عقده في بغداد،حيث قدمت له شرحا عن الجهود المبذولة بهذا الاتجاه وما الغاية التي نتقصدها من المؤتمر،وكانت

عنه استفسارات أهمها : في أي مكان في بغداد سيتم عقد المؤتمر، فأخبرته باني حريص على أن يعقد المؤتمر خارج المنطقة الخضراء لكي تستطيع بعض القوى المعارضة حضوره ،وان من بين الأمور التي أوليتها الاهتمام الكبير ، هي تامين المؤتمر وضمان عدم تعرض كل من سيحضرونه إلى أي مشكلة، لذلك كان خياري أن يعقد المؤتمر في فندق بابل لكونه بعيدا ومنعزلا ويسهل تأمينه . ثم سألني : هل سيحضر السفير الأمريكي هذا المؤتمر ، فإذا كان سيحضر فإننا لن نشارك فيه، فأخبرته أن المسؤول عن المؤتمر من بدايته إلى نهايته هي الجامعة العربية ، وقلت له بان الأمين العام للجامعة العربية سيفتتح المؤتمر، والجامعة ستتولى بنفسها توجيه الدعوات لحضور جلسة الافتتاح لكل الأطراف الفاعلة في القضية العراقية ، على المستويات الإقليمية والدولية،وبعد أن تنتهي الجلسة الافتتاحية سيغادرون وسيكون المؤتمر عندها مقتصرا على الأطراف العراقية والجامعة العربية بصفتها الراعية للمؤتمر، واعلمنه بان الدعوات لحضور الجلسة الافتتاحية ، تشمل وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ووزراء خارجية الدول العربية ودول الجوار الجغرافي العراقي (غير العربية) ورئيس الاتحاد الأوروبي ورئيس حركة عدم الانحياز ورئيس المؤتمر الإسلامي والأمين العام للأمم المتحدة. بعدها قال مقتدى : بأنه كان متخوفا من أن الأمر سيكون مثل تشكيل الحكومة ، حيث كان السفير الأمريكي هو المتحكم بكل شيء ، فطمأنته بان الأمر لن يكون أبدا على النحو الذي تحدث عنه . ولم نتحدث بعد ذلك إلا في الأمور التي تخص الوضع العراقي بشكل عام والحلول المطلوبة للوفاق بين العراقيين ،فأكد ليّ رغبته في أن يتم التوافق بين كل العراقيين ، وأنه يؤيد الجهود التي نقوم بها من اجل انعقاد مؤتمر التوافق ، ولم يتم التطرق لأي موضوع آخر حول جيش المهدي أو غيره.

«ويبين السفير مختار لماني وجهة نظره إزاء جيش المهدي وزعيمه مقتدى الصدر ،

قائلا: أول شيء أن جيش المهدى عكس منظمة بدر التى عندما تتفق مع رئيسها فهذا أمر نهائى، لأنها منظمة عمودية، فجيش المهدى منظمة أفقية، فكان القادة المحليون يتخذون القرارات بدون الرجوع إلى مقتدى الصدر.. وإيران قامت بالربط مع بعض هؤلاء مباشرة..فكيف يمكن فهم أن يقول مقتدى: إنه سيضرب الاحتلال الأمريكي، ثم بين عشية وضحاها يقول سأعلن هدنة لـ ٦ شهور،ان الإيرانيين هم الذين يصدرون الأوامر .لقد سمعت من يقول : إنه على أميركا أن تعترف بدور إقليمي لإيران، مقابل أن تساعد أميركا على تحقيق انسحاب مشرف، ومحاربة -القاعدة-، ولقد حاولت إيران أن تربط جميع الفرقاء العراقيين بها بمن فيهم السنة كما لعبت سورية هذا الدور في لبنان فى الثمانينات..وأعتقد أن كل الأجهزة الإيرانية الكثيرة والمتواجدة فى العراق كل واحد فيها عنده مهمة مع طرف معين ، وطريقة التعامل الإيرانى فى العراق حركية.. وأنا مقتنع أن رئيس الوزراء المالكى إذا أجبر على الخيار ما بين أميركا وإيران فإنه سيختار إيران»[1].

---

(١)مجلة الوطن العربي ، لقاء مع السفير مختار لماني ، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٨.

على سطح واحد

ما الذي كان يجعل السفير مختار لماني يتمسك بالسعي لتامين الحوار بين عراقيين على جانبي نقيض تماما؟ وما الذي كان يقصده عندما ظل يردد انه لم يكن موهوما من إمكانية تحقيق الوفاق وان الأمر لا يشبه جمع الصيف والشتاء على سطح واحد ؟

اعتقد أن السفير مختار لماني كان يرى الأمور بمنظار أقرب إلى الواقعية وابعد عن العاطفة،وكان لا يغض النظر عن وجود التناقض الواضح والاختلاف الشاسع بين أطراف ترفض العملية السياسية والوجود الأمريكي وتصر على رحيل المحتلين الأمريكيين عن العراق وترى أن كل ما حصل في ظل الاحتلال هو باطل ،و أطراف متمسكة بالعملية السياسية وما نتج عنها من دستور وقوانين وترتيبات سياسية ومكاسب ذاتية وهي ترى ضرورة استمرار الوجود الأمريكي كضمانة لوجودها واستمرارها وبعضها يسمي الاحتلال تحريرا. فالرغبة كانت عند (اللماني) دائما في وضع المشاكل في اطارها الحقيقي وإخضاعها كلها إلى اصل المشكلة الكبرى الأصلية (الاحتلال) ،والقناعة بان هذه المشكلة واقع حاصل وعلينا في التعاطي معها أن نفرق بين الممكن وبين ما نصبو إليه.

يقول السفير مختار لماني :

-لا يوجد عراقي يحب بلده يريد وجود قوات أجنبية،قد تجد عددا من الأخطاء الكبيرة والفاضحة لبعض الأطراف العراقية ، التي تستقوي للأسف بالأجنبي على حساب شعبها وبلدها ، ويعتقدون في ذلك بأنهم يؤمنون مستقبلهم من خلال تحالفاتهم مع طرف أجنبي ضد طرف عراقي ،هذا وضع شاذ، لكن من ناحية المبدأ

لكل يقول انه ضد التواجد الأجنبي، لكن متى يخرج الأجنبي فذلك عندهم خاضع لاعتبارات سياسية ورؤى مصلحية ذاتية ليس لمصلحة الوطن والمواطنين فيها أي وزن أو اعتبار، وهذا هو الواقع بعيدا عن الأوهام والعاطفة.ولأننا لا نملك العصا السحرية التي تغير كل ذلك ، فلابد من محاولة تغيير كل ذلك من خلال البدء بفتح حوار عراقي –عراقي بهدف واحد وواضح هو تحصين العراق من الداخل من خلال توافق أهله،فالكل يجب أن يكون واثقا تماما بأن أي طرف لن يستطيع مهما فعل أن يقضي على الطرف الأخر ويلغيه،وعلى أساس ذلك لابد من إيجاد القناعة بالوفاق والقبول بالمشاركة في إدارة البلد لأنه بلد الجميع. ولا أقول أن البداية ستكون سهلة ،وان هذه الأطراف ستأتي في اليوم التالي لتأخذ الأطراف الأخرى بالأحضان، هذا غير وارد وغير منطقي، نحن بحاجة إلى جملة أشياء تتطلب وقتا ،وبعده تبدأ الخطوات التي تعكس الاتجاه من الجانب السلبي إلى الجانب الايجابي .

ولعل في هذه الأطروحة يحاول السفير مختار لماني تنمية الإحساس بالمواطنة العراقية ولملمة الأجزاء والهويات الفرعية من دون إنكار لخصوصياتها ،في إطار الهوية الوطنية الجامعة التي تستحق من الجميع تقديم التنازلات وشطب الكثير من الأحلام الخاصة لصالح أحلام الوطن العامة وبالاتكاء أولا واخيرا على مبادئ المواطنة والمساواة.

ويقول السفير مختار لماني ، مفسرا قناعاته في ضرورات الحوار ومتطلباته:

– لقد كانت عندي قناعة ولازالت، بان فتح الحوارات وطرح المشكلات بين كل الأطراف ،سيؤدي إلى تقليص مساحة الخلافات والى إيجاد حلول عملية ، ويتطلب ذلك من كل طرف أن يستمع جيدا للطرف الأخر ،وان يركز على الشيء الذي يمكن أن يقربه إلى ذلك الطرف ويقرب الجميع من هدف إنقاذ بلدهم، فإذا

كانوا لا يقابلون بعضهم وكأن احدهم من جنوب إفريقيا والآخر من شمال أوروبا،وليسوا أبناء بلد واحد ، فماذا يمكن أن نتوقع وكيف يمكن حل المشكلات وإنقاذ البلاد والعباد من المحنة الكبيرة التي يعيشونها ؟. أن من يقولون إننا منتخبون من (١٢)مليون عراقي وأننا أصحاب السلطة وعلى الآخرين أن يلتزموا بما نقرر ، عليهم أن يدركوا جيدا أن كلامهم شيء والواقع شيء مختلف،فلو كان الشعب العراقي قد انتخبهم فعلا بهذا الحجم وهذه الكيفية التي يتحدثون عنها، لما بقيت هناك مشكلة في العراق ولا كانت هناك مقاومة ولا منطقة خضراء ،وكنا سنرى عراقا آخر ..أمنا ومستقرا ومرفها . كلامهم لا يعبر عن الحقيقة وهم يعرفون ذلك جيدا ، وإذا كانوا ينكرون حتى وجود المقاومة في بلدهم ،فذلك شانهم في خداع أنفسهم فقط ،حيث أن المقاومة لا تحتاج إلى اعترافهم بها لأنها ببساطة موجودة بفعلها على الأرض وباعتراف حتى المحتلين وكل الأطراف الأخرى الفاعلة على الساحة العراقية (أحب من أحب وكره من كره)، فأطراف الحكومة وقوى العملية السياسية الذين يدعون عدم وجود مقاومة، إنما يؤجلون الحلول ويزيدون حجم المشاكل وعددها،والتي يتحمل المواطن العراقي البسيط تداعياتها الكارثية(للأسف) ، والتي حولت حياة كل العراقيين إلى كابوس ، حتى وصل الحال إلى أن ثلث الشعب مهجرو ثلث آخر بين يتيم وأرملة وقائمة القتلى تضم أكثر من مليون عراقي والبلد قد تدمر . الكل يجب أن يقتنع بالحوار، وقبل ذلك يقتنع بعدم قدرة أي طرف في الانتصار على الطرف الأخر ، وان يؤمن الجميع أن من يجب أن ينتصر لابد أن يكون طرفا واحدا ووحيدا هو الشعب العراقي .

ويقر السفير مختار لماني أن المشكلة في العراق ليست في القبول بالواقع على علاته ، فهو يؤكد دائما أن كل الأطراف كانت ترفض الواقع الموجود، وكلها تتطلع (مثلما تقول) إلى عراق مستقل امن . ويشير (اللماني) بإصبعه مباشرة إلى المشكلة التي

وجد أن كل السياسيين العراقيين أسرى لها ، بالقول :

-عندما كنا نـذهب إلى أفغانستان عـام ١٩٩٨ ضـمن وفـود الأمـم المتحـدة،كنا نرى أن الحرب هناك مع طالبان تبدأ دائما في نهاية فصل الشتاء ،لان أفغانستان بلد تسقط فيه الثلوج بكثافة في الشتاء، الأمر الذي يجعل كل المقاتلين يوقفون القتال و يمضون إلى بيوتهم، لـذلك كنـا نـذهب إلـيهم في الشتاء ونجمعهم مع بعض ونـدعوهم لتشكيل حكومـة وحـدة وطنيـة ،ونظـل نحـاول في هـذا الاتجـاه ،ومـن المضحك في ذلك،إننا كنا نقول : لهم أن هذا بلدكم وهؤلاء إخوانكم،وكانوا يردون علينا بان ذلك صحيح وجميل ومنطقي ومقبول ، لكـن لا يمكـن أن نطبقـه إلا بعد أن نسيطر على كل البلد. والحـال بالنسبة للعـراقيين يبـدو مشـابها لما في أفغانستان ، فكل طرف يحب أن يكون العراق مستقلا وأمنا لكن بالشكل الـذي يريـده هـو ، المفروض أن يتم الاتفـاق عـلى مشروع ،تجد فيه كـل الأطـراف نفسـها ومصـلحتها ،فالفرق بين المشروعات الخاصة والمشروع الوطني الشامل مسافة شاسعة.لا يمكـن لأي شخص أن يصدق بدعاى وإعلانات البناء التي تـتردد عـلى السـنة الأمـريكيين والسنة السياسيين العراقيين الذين يجلسون على كـراسي الحكـم في المنطقـة الخضراء، فـإذا لم تـنجح في إقامـة السـلم داخـل المجتمـع العراقـي ،فكيـف سـتبني ؟ ،القاعـدة الأساسية للبناء تتطلـب أن يكـون هنـاك أمـن ،ولكـي يكـون هنـاك أمـن يتطلـب أن يكون هناك مشروع سياسي ناجح ،لا يمكن أن تقلب المعادلة:لا يمكن أن تدمر كل شيء وتقول بأنك عازم على البنـاء ، هـذا الوضـع لـن يـؤدي إلى شيء سـوى إضـاعة المزيد من الوقت وأحداث المزيد من الدمار والمشاكل ودفع العراقيين لتقديم المزيـد من التضحيات غير المبررة، وبالتالي فان ما بني عـلى خطـأ فهـو خطـأ،وعلى الجميـع العودة إلى البداية ومحاورة كل الأطراف لإيجاد حلول تلبي مطالـب كـل العـراقيين، وبـدون ذلـك فـان كـل الحلـول ترقيعية،ووصـلت في ترقيعاتهـا لحـدود غـير منطقـة

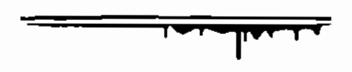
وساذجة ومضحكة أحيانا، أنا أعرف (مثلا) أن الأمريكيين غير متمسكين بالمالكي وحكومته،لكن ليس عندهم خيار أخر أفضل في إطار سياستهم ،وبالتالي فان الأمريكيين دخلوا أيضا في سباق الهروب إلى الأمام ،وهذه نتيجة طبيعية للخطأ الذي ارتكبوه في اتخاذ قرار شن الحرب ضد العراق واحتلاله،فالبداية الخطأ قد قادتهم إلى المأزق الذي تعمق هو الأخر بالعملية السياسية، وما صاحبها من تشرذم وحركة باتجاه الوصول إلى قيام الأطراف العراقية بمعادة بعضها ، إلى الحد الذي يبدأ كل طرف بالقضاء على الطرف الأخر ،لكن ذلك كله محكوم أيضا بقدرة الولايات المتحدة على ضبط الإيقاع وعلى استمرار الوجود في العراق ، في ظل الكلف الباهظة التي تزداد كل يوم مع تعاظم الخسائر البشرية والمادية ،والتي لم يكونوا يتوقعون حصولها عندما عزموا على شن الحرب ضد العراق واحتلاله.

إن رؤية السفير لماني هذه ، تجعلنا نؤكد أن غالبية المسؤولين الأمريكيين كانوا يرون أنها حرب رخيصة، والبعض منهم كانوا يقولون أنها حرب بلا كلفة ، أنها أشبه بنزهة. غير أن هذه الحرب كبدت الميزانية الأميركية خسائر فادح أنعكس أثرها سلبا على الاقتصاد الأمريكي، على خلاف ما كان يقوله رموز المحافظين الجدد في إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) ومن أبرزهم (بول ولفوتيز) الذي كان مساعدا لوزير الدفاع الأمريكي(دونالد رامسفيليد) وأصبح فيها بعد رئيسا للبنك الدولي واضطر لمغادرة منصبه هذا أثر فضيحة أخلاقية ومالية، وقد وجهت إليه أسئلة في الكونغرس الأمريكي قبيل احتلال العراق بأيام عن رؤيته لكلفة الحرب ضد العراق فأجاب: أن الرقم المقدر مبدئيا لا يتجاوز(٤٠) مليار دولاراً أتفق على أن تدفعه دول أخرى حليفة للولايات المتحدة الأميركية متلهفة للتخلص من نظام الرئيس صدام حسيناً وأن تكاليف الحرب بعد احتلال العراق سوف يتم تسديدها من عائدات النفط العراقي ، ولن تضطر الولايات المتحدة إلى دفع دولار

واحد،أنها حرب رخيصة. ويذكر(فلاديمير تيتورينكو)سفير روسيا الاتحادية في دولة قطر،والذي كان في عام ٢٠٠٣ يشغل منصب السفير الروسي في العراق، والذي تعرض موكبه أثناء الخروج من بغداد في العام ٢٠٠٣ لهجوم عسكري أميركي :(إن الخسائر الاميركية في العراق تزيد أربعة أو خمسة أضعاف عما أعلن رسميا) [١].

أما الخسائر المالية فهي عصية على الحصر،حيث ينعكس حجم الخسائر (مثلا) في تعليق واضح الدلالات للكاتب الأمريكي (توماس فريدمان) المعروف بقربه من المحافظين الجدد وتبنيه لطروحاتهم وأفكارهم، حيث يقول:إن الولايات المتحدة بعد غزو العراق (مكبلة بالديون وقوة عظمى هزيلة...) ويضيف (وهي بالتالي لن تكون موطنا للصقور آو على الأقل لأفراد يخشى من غضبهم)[٢].

إن واقع الحال كما هو معلوم يؤكد أن كلفة الحرب وفقا للدراسات والحسابات الأمريكية ،قد بلغت ثلاثة ترليون دولار أما الخسائر البشرية فقد تجاوزت الثلاثين ألف قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى وفقا للعديد من المصادر الأمريكية ومنها دائرة المحاربين القدماء،الأمر الذي جعل حسابات الحقل لا تتطابق وحسابات البيدر.



(1)لقاء مع السفير الروسي السابق في العراق ، قناة روسيا اليوم الفضائية،برنامج حديث اليوم ٢٠١٠/٩/٥، .

(2) صحيفة الشرق الأوسط،٦/ ٩/ ٢٠١٠ .

بيكر .. هاملتون

تشكلت مجموعة دراسة العراق (لجنة بيكر - هاملتون)[1]، بعدما توسع مأزق الولايات المتحدة في احتلال العراق وبلغت خسائر أميركا البشرية والمادية في حربها على العراق أرقاماً قياسية، وشهدت سمعة أميركا في العالم تدنياً مريعاً، وتهددت مصالحها، وتأثر مركزها الدولي، وفوق هذا كله فقد وصلت إلى الحائط المسدود. تشكلت هذه اللجنة بالتساوي من الحزبين الجمهوري الحاكم والديمقراطي المعارض(خمسة أعضاء من كل حزب إضافة إلى نحو أربعين خبيرا في العديد من الأختصاصات)، لإنقاذ أميركا وسمعتها والحفاظ على مصالحها ومركزها، واعتبرت لجنة إنقاذ وطنية لتعويم الفشل الأميركي في العراق والمنطقة. وهي اللجنة التي أُسست بقانون من الكونغرس في آذار/ مارس ومارست أعمالها بعد ذلك بنحو عام ٢٠٠٥، حيث كان الجدل محتدماً حول الوجود الأمريكي في العراق وخصوصاً مع تصاعد الانتقادات للممارسات غير الإنسانية التي يتعرض لها المعتقلون و المدنيون العراقيون نتيجة الحرب الدائرة هناك، ومن هنا حدد المشرعون للجنة هدفاً واضحاً يتمثل في « إعطاء تقييم متبصر للحالة الراهنة والمستقبلية في العراق، بما في ذلك تقديم الأقتراحات والمشورة بخصوص الموضوع » .إذن ، فإن تشكيل اللجنة كان نتيجة لحال التدني الذي وصلت إليه الولايات المتحدة في قوتها

(1)(جيمس بيكر) كان وزيرا للخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب)، أما(لي هاملتون) فهو أحد السناتورات والشخصيات الدبلوماسية الأمريكية المخضرمة واحد رموز الحزب الديمقراطي المعروفين.

العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وحالة الامتعاض والنقد التي كانت الولايات المتحدة تتعرض لها على كافة الأصعدة الداخلية والدولية ،إزاء ممارسات الجيش الأمريكي وتدهور الأوضاع الأمنية في العراق والسمعة السيئة التي بدأت تروج عن ممارسات الجيش والإدارة التابعة ، وهو ما اعتبره نواب في الكونجرس الأمريكي بمثابة إهانة لهيبة لسمعة بلدهم.

وبالرغم من أهمية موقع مُعِدِّي التقرير - وهما جيمس بيكر ولي هاملتون - إلا أن المهمة التي أسندت لهما كانت أقرب إلى محاولة لتهدئة المشاعر وسحب البساط من تحت أقدام المنتقدين لممارسات الجيش الأمريكي أكثر مما كانت مهمة جادة لتغيير الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، وحتى في العراق. وتأكيداً على الفشل الأميركي في العراق، قال كل من بيكر وهاملتون في مؤتمر صحفي عقد في ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦: (لا يمكن مواصلة النهج ذاته المستمر في العراق منذ الغزو لأنه غير مجدٍ)، وشدد بيكر على أن (الإستراتيجية الحالية لم تعد قابلة للتنفيذ).

لقد قامت هذه اللجنة بعمل (جدي فعلاً)، وفي رأسها انتشال أميركا من المأزق الحقيقي الذي أوقعتها فيه إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) ، وإنقاذها من ورطتها في العراق التي تكلفها في كل يوم المزيد من المال والرجال والسمعة السيئة،ولم يكن في ذهن هذه اللجنة أن تعمل على تصحيح ما ارتكبته أمريكا من جريمة بحق بلد مستقل وشعب بريء تعرضوا لكارثة هائلة في نتائجها وتداعياتها ، فأصدرت هذه اللجنة بعد شهور عديدة من عملها ، تقريراً يظهر منه أن لا يختلف في هدفه عما سار عليه الرئيس الأمريكي(جورج دبليوبوش) وإداراته، وهو وضع الولايات المتحدة يدها على المنطقة، ولكنه يختلف في الخطة التي يجب أن تتبع لتحقيق هذا الهدف، واعتبرت هذه اللجنة أن الوضع قد وصل إلى حال صعبة جداً قد لا يمكن معها النجاح في مسعاها، وذلك حين قالت : أن الوضع في العراق

أصبح (خطيراً ومتدهوراً... ولا سبيل للنجاح، ولكن يمكن تحسين الفرص). أما بالنسبة لما طرحته اللجنة من خطة جديدة، فإن التقرير أشار إلى ضرورة (شن هجوم ديبلوماسي شامل) تكون أداته الرئيسة (مجموعة دولية) يكون عصبها كل من (السعودية وتركيا والأردن والكويت وسوريا وإيران). واقترحت الاستعانة بهذه الدول لتتحمل عنها عبء التكاليف والمواجهة والعمل معها على منع المقاومة. وتقوم هذه الخطة أيضاً على إبقاء قوات أميركية قد تصل أعدادها إلى عشرين ألفاً من الجنود للتدريب، وللتدخل السريع، وللتجسس، وللتحقيق في مسائل الإرهاب، ولتأمين الدعم الجوي من قواتها المرابطة في قواعدها العسكرية في دول الخليج، بعد انتقال معظم القوات المنسحبة من العراق إلى تلك القواعد. وتقوم أيضاً على حل (قضية فلسطين) لأن من شأن هذا الحل أن يفتح الباب أمام الحل لها في العراق. فالموضوع إذاً هو بقاء أميركا في العراق والمنطقة، وليس إنهاؤه، وإعادة الانتشار لقواتها لا الانسحاب.

أن هذا التقرير يكشف أن أميركا تريد البقاء في المنطقة بإجماع من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. فهي منطقة حيوية لا يمكن تركها بسهولة، ولكنها تريد البقاء مع أقل قدرٍ ممكن من الخسائر البشرية والمادية. ويبدو واضحاً أنه كان موجوداً في ذهن واضعي التقرير إبعاد أفراد الجيش الأميركي عن القتل؛ لذلك اقترحوا تخفيف الوجود العسكري واقتصار دوره على التخطيط والتوجيه والدعم والمساندة، ومن الطبيعي أنه عندما يقل عديد الجيش الأميركي في العراق، ستقل خسائره المادية، فإذا تأمن هذان الأمران: تقليل الخسائر المادية والبشرية، فإن الحكام في أميركا والسياسيين والمفكرين والشعب الأميركي كله لا يهمهم بعدها شيء، ولا يعنيهم أن يدفع الثمن غيرهم، وتستطيع بعدها أميركا أن تستمر في حربها.

إن ما قامت به أميركا من محاولة التفاف على فشلها في حربها على العراق عن

طريق هذه اللجنة، يذكر بحرب أميركا في فيتنام، فإنها لما وصلت إلى مثل هذا المأزق، اضطر الرئيس الأمريكي آنذاك(ريتشارد نيكسون) وإدارته إلى طرح فكرة (فتنمة) الحرب أي استعمال (الضد النوعي) بجعل الفيتناميين الجنوبيين يتحملون القسط الأكبر من تكلفة الحرب ضد الفيتناميين الشماليين، واكتفاء الولايات المتحدة بتقديم الأسلحة والمدربين والمستشارين والدعم الجوي (وهي ليست بعيدة عن فكرة الصحوات التي استعملت في العراق فيما بعد). ولكن هذا كله لم يكن إلا محاولة لتأخير إعلان الهزيمة والخروج، فقد تبع هذه الفكرة الانسحاب الأميركي المذل من فيتنام.

ولعل أهم ما في هذا التقرير الذي وصلت توصياته إلى ٧٩ توصية[1]: الأقرار بفشل السياسة الخارجية الأمريكية في العراق، والإقرار بالثمن الأمريكي الفادح المدفوع نتيجة هذا الفشل ، والاعتراف بترابط الوضع في العراق مع الوضع في فلسطين، والحاجة الملحة إلى طريق جديد للخروج من هذا المأزق الشامل، وفي ذلك إقرار من الحزبين الجمهوري والديموقراطي بفشل سياسة إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) في كل جوانبها الخارجية، وبحاجة الولايات المتحدة إلى تغيير هذه السياسة ، وإقرار بنجاح قوى المقاومة في هذه المنطقة في مواجهة السياسة الأمريكية ، وفي مواجهة حلفاء أمريكا.

لقد كان ظهور الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش)في الأول من شهر آيار/ مايو عام ٢٠٠٣ ،على ظهر المدمرة الأمريكية (لينكولين) التي كانت راسية في الخليج العربي ، ليعلن من هناك بان المهمة في العراق قد انتهت ،وأن النصر قد أعلن ، إيذانا فعليا بفشل الولايات المتحدة وعدم قدرتها على قراءة الأوضاع بشكل صحيح وعدم معرفتها بطبيعة الشعب العراقي . فقد أثبتت الأيام أن الولايات

(1)للمزيد، ينظر في ملاحق هذا الكتاب تقرير لجنة بيكر _هاملتون والتوصيات التي عرضها.

المتحدة الأمريكية قد تورطت في العراق ،وان الحرب الفعلية ضدها في العراق قد بدأت حين ظن الرئيس الأمريكي أن كل شيء قد انتهى لصالحه،واستمر الحال حتى كان عام ٢٠٠٦ الذي كان السفير مختار لماني قد وصل فيه إلى العراق ،وكان عاما داميا ليس على العراقيين فحسب ، بل على الأمريكيين المحتلين أيضا ، فقد بدأت فيه خسائرهم تزداد بنحو واضح ،وبدت كلفة الحرب اكبر بكثير من كل تصوراتهم ،وبدى أن الأمور تتسرب من بين أصابعهم، وكان لابد من البحث عن وسيلة لإنقاذ الولايات المتحدة من هذا المأزق الخانق ، فكانت لجنة (بيكر _هاملتون)هي احد الوسائل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، والتي جاءت إلى العراق وبدأت بإجراء الدراسات والمقابلات أملا في فهم ما يحدث ، والخروج بالتوصيات المناسبة .

اللجنة قابلت السفير مختار لماني من بين من قابلتهم من الشخصيات (العربية والعراقية والدولية والأمريكية) واستمعت إلى وجهات نظره بشان الوضع في العراق ،ولعل خصوصية رؤية (اللماني) للوضع العراقي نابعة من كونه (ربما يكون) الشخصية الوحيدة التي عبرت لهذه اللجنة عن رؤية العراقيين بنحو صحيح، كون من قابلتهم اللجنة من رموز الحكومة العراقية والعملية السياسية في العراق ، لا يمكن(بأي حال من الأحوال) إلا أن يكونوا إلى صف وجهات نظر الإدارة الأمريكية، التي جاءت بهم لحكم العراق والتي صنعت لهم العملية السياسية،والتي تتولى حماية وجودهم واستمراره.

يقول السفير مختار لماني مستذكرًا عن حديثه مع لجنة بيكر - هاملتون :

لقد قابلت هذه اللجنة في بغداد وبطلب رسمي أمريكي،فبعد أن وصلني الطلب عن طريق السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء، ذهبت إلى هناك، وكان من المفاجيء بالنسبة ليّ ، أن السفير الأمريكي (زلماي خليل زاده)ليس له حق حضور

اجتماعات هذه اللجنة، كونها لجنة مستقلة .وكما هو معروف فإن الولايات المتحدة الأمريكية ، نادرا ما تشكل مثل هذه اللجان ،وبشكل استثنائي عندما تكون هناك أزمة كبيرة. وكان من بين أعضاء اللجنة شخص كنت على معرفة جيدة به ، حيث سبق وان التقيته مرات عديدة في واشنطن ،هو (لي هاملتون) الذي قدمني لأعضاء اللجنة الآخرين ومنهم (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، وقد قال لهم (هاملتون) : بأنه يعرفني جيدا ويحترم أفكاري .وما أن بدأت بالحديث عن الوضع العراقي حتى وجدت جيمس بيكر يسألني : كيف ترى سياستنا في العراق ؟، فقلت له :قبل أن أرد على سؤالك أريد أن اطرح ملاحظتين أساسيتين وستساعدان كثيرا في فهم ما سأقول :

الملاحظة الأولى : هي أني بصفتي أصلا من المنطقة، فأنا انتمي إلى جيل في هذه المنطقة ، تعود من عشرات السنين (وبنحو خاص من أتيحت له الفرصة للدراسة في الغرب) على النظر إلى دولة المؤسسات بارتياح ،لأننا تعودنا على أنظمة تبطش بنا، وتعودنا أيضا أن نجد أن دول الغرب التي تدافع عن الديمقراطية والحرية (وبخاصة أمريكا)،وبمجرد عبورها المحيط الأطلسي أو البحر المتوسط، تصبح من اجل مصالحها، أكثر الداعمين للأنظمة الأكثر دموية إزاء شعوبها،وقد صار هذا الحال حقيقة ثابتة في عقولنا،لذلك عندما يسمع جيلنا كلام رئيسكم وهو يتحدث بحماس عن الحرية والديمقراطية،يجد أن ذلك نكتة مضحكة،لأنكم بالأساس تبحثون عن مصالحكم،ودعم أي نظام يضمن لكم هذه المصالح ،وليس دفاعا عن المباديء أو نشر الديمقراطية أو التسامح.

الملاحظة الثانية: منذ أن وصلت إلى العراق ، كان دائما بين يدي كتاب(مذكرات ونستون تشرشل) عن الحرب العالمية الثانية، وما قاله عن الأمريكيين (أنهم قبل أن يعملوا شيء صحيح لابد أن يجربوا كل شيء خطأ)، وأنا عندي هذا الشعور إزاء

السياسة الأمريكية في العراق .

وبعد هذه الملاحظات ، تحدثت عن أخطاء السياسة الأمريكية في العراق ، وقلت لهم : الأخطاء التي ارتكبتموها مهولة ، بدءا من الحرب نفسها إلى إلغاء مؤسسات الدولة العراقية ، حتى في موضوع الانتخابات كان من المفروض أن تقرر الانتخابات كنتيجة للحوار بين كل الأطراف العراقية،وبالتالي يحصل توافق العراقيين وتنضج الأمور داخل العراق ،وليس بقرار من الرئيس الأمريكي الذي حدد متى تكون هذه الانتخابات في العراق ،وكأنها شان امريكي داخلي،لقد وصل العراق بسبب السياسة الأمريكية إلى وضع شاذ ، بل في منتهى الشذوذ، وجزء من ذلك أوضاع الأطراف العراقية الحالية الحديث مع اللجنة كان طويلا جدا، وتناول جميع الأوضاع في العراق وكل الأطراف الفاعلة ، سواء داخل العملية السياسية أو خارجها. حدثتهم عن المقاومة وكيف يمكن فتح حوار معها لحل المشاكل الحقيقية الكبرى والمشاكل الجانبية السياسية وكذلك المشاكل الإقليمية . لقد كان بحق حوارا جديا ومفتوحا . وحين أنجزوا تقريرهم ونشر في ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦ واطلعت عليه جيدا ،وجدت أنه بشكل عام يتضمن بعض الايجابيات ، وبخاصة الاعتراف بفشل السياسة الأمريكية تجاه العراق ، وفشل الحلول التي اتبعت، كما أن فيه نواقص كانت أحيانا عملية. فمن بين الأخطاء التي قامت اللجنة بها ، هي الاستعجال في طريقة عملها وعدم الاجتماع بكل الأطراف والاستماع لكل الآراء ، وكان من الواجب أن تفعل ذلك باعتبارها لجنة مستقلة ، كان عليها أن تتحرك أكثر وتذهب لاماكن عديدة أخرى غير التي قصدتها (سواء داخل العراق أو خارجه)، لمقابلة شخصيات عراقية فاعلة ،وهذا لم يحدث ، إذ راحوا يستنتجون مواقف البعض ممن لم يقابلوهم من خلال أحاديث آخرين عنهم ، وهذا خطا كبير. وقد لاحظت أن ردود أفعال غالبية الأطراف إزاء التقرير كانت

سلبية ، لأن التقرير كان فيه نوع من الوهم ،وهو يشترك بهذا الوهم مع تفكير وتصرف بعض الأطراف التي ترى كما يقول التقرير ، أن بالدستور الجديد وبالانتخابات تم تحقيق مكاسب لا يمكن التنازل عنها ،وسيتم الإمساك بها بالأيدي والأسنان من قبل هذه الأطراف . كما أن هذا التقرير تضمن أشياء تناقض كل ما فعله الأمريكيون ، فمثلا التقرير يشدد على ضرورة فتح حوار دولي وإقليمي بشان العراق، مع العلم أن الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) سبق وان رفض ذلك ، كما رفضته الأطراف الإقليمية وفي مقدمتها إيران التي باتت ترى الأمريكيين في العراق يجلسون على كرسي هزاز، فلماذا يفتحون معهم حوارا ولماذا يمكن أن يقدموا للولايات المتحدة أي شيء، بخاصة وان إيران استطاعت أن تنتزع اعتراف الجميع بأنها تقف بثبات على الأرض العراقية ولها دور مؤثر. وبرغم أن لإيران مشاكل مع الولايات المتحدة تعود بعضها إلى عقود مضت، ولا علاقة للشعب العراقي بها ،إلا أن الوضع الشاذ الذي صار إليه العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، جعل منه ساحة تتصارع عليها أطراف دولية وإقليمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإيران،ولا مصلحة للعراق في كل ذلك ، بل أن كل ما يحصل يدفع العراقيون ثمنه.

وعموما فان هذه اللجنة لم تأت لأنها حريصة على مصلحة العراق والعراقيين،وليس في مقدورها رؤية أن الأزمة الحقيقية في العراق بنيوية تتلخص في وجود الاحتلال نفسه ، وفي حقيقة أن قرار الحرب ضد العراق واحتلاله كان بالأصل خطأ وغير شرعي لا من وجهة نظر القانون الدولي،ولا من وجهة نظر القيم الأخلاقية،ولا حتى من وجهة نظر المبررات التي أطلقتها الإدارة الأمريكية واعتبرتها كافية لارتكابها جريمة احتلال بلد بالقوة العسكرية، والتي سرعان ما ظهر زيفها، وزيف كل الخطابات والتصريحات والإعلانات،التي كانت تقول بان

العراق يمتلك أسلحة للدمار الشامل يمكن أن يهدد بها السلم العالمي، وأن له صلات بتنظيم القاعدة،والتي اتخذت من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا(بنحو خاص) كمسوغ لشن الحرب والاحتلال. فاللجنة في الأساس لم تشكل إلا لتامين مصالح الولايات المتحدة الأميركية فقط وليس سواها، وهي بالتالي وفقا لهذا المنظور، لا يمكن اعتبارها لجنة مستقلة.

وفي استعادات لتلك الأفكار والأحكام عن لجنة (بيكر _هاملتون) وتقريرها،والتي حجزت مكانها في ذاكرة السفير مختار لماني، كان لابد(أيضا) من استعادة صور الديمقراطية (المشعة) التي شاهدها في العراق ،والتي اتخذتها إدارة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش)أحد المسوغات الأساسية للحرب ضد العراق واحتلاله ،فبعد انكشاف كذبة أسلحة الدمار الشامل وكذبة العلاقة مع تنظيم القاعدة، راح كل مسؤول امريكي يقول : بأنهم جاءوا إلى العراق من اجل تحرير الشعب العراقي ونشر الديمقراطية.يقول السفير مختار لماني مستعيدا صورة الديمقراطية التي كان شاهدا عليها في العراق :

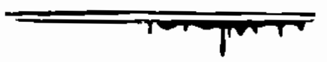
ما شاهدته في العراق ،يجعلني أقول : أن الولايات المتحدة الأميركية ارتكبت جريمة ضد الديمقراطية نفسها .في تجربتهم في النظام الديمقراطي داخل بلدهم كان عندهم مساوئ وعنصرية، لكن كان دائما يتم تصحيحها ويتم إدخال أشياء جديدة في الدستور ويتم تعديلها .وعلى ذكر الدستور الأمريكي، فانه مبني على مبدأ معروف في القانون الدستوري(المواطنة واحترام المواطن وحقوقه وواجباته) ، فكل هذه المبادئ واضحة في دستور موضوع لمجتمع مبني أساسا على الهجرة حيث قدم الناس إلى أمريكا من مختلف بقاع الأرض،لكن فيما يخص العراق سعت أمريكا إلى وضع دستور للعراقيين غير مبني على المواطنة(ضد الموطنة)،مبني على أبعاد طائفية وعرقية، مما يساعد في توسيع وتعميق هذه النزعة الضيقة، فأنت في مجتمع

متعدد الأعراق والانتماءات ، تجد أن أمريكا قد وضعت له دستورا بمواد أشبه ما تكون ألغامًا موقوتة، فأين الديمقراطية من كل ذلك ؟،نحن نتكلم هنا عن شيء مبني على الطائفية ،وعلى الاختلاف وعدم الجدية ، شيء يؤدي إلى التهديم وليس إلى البناء .

*لكن الأمريكيين يقولون: أن هذه الديمقراطية التي وصفتها بالسوء ، جاءت برئيس وزراء منتخب من (١٢) مليون عراقي ؟.

كنت في إحدى الندوات التي انعقدت في ولاية فيرجينيا الأمريكية ، بمناسبة مرور (٥٠٠) سنة على قيام الولايات المتحدة الأميركية، وكان وزير الدفاع الأمريكي (بيل غيتس) يتحدث عن الديمقراطية في العراق(متجاهلا كل المآسي) قائلا : (يجب أن لا ننسى إننا مكنا ١٢ مليون عراقي لأول مرة في تاريخهم في أن يصوتوا بحرية) . وعندما جاء دوري في الحديث ، قلت للحاضرين الذي استمعوا لحديث وزير الدفاع الأمريكي : إذا افترضنا أن كلام السيد الوزير صحيحا ، فان ما لم يقال لكم ، أن الديمقراطية التي تحدث عنها ، دفعت ثلث العراقيين إلى ترك بيوتهم وهم يهجروا قصريا ،وما لم يقال لكم أن هذه الديمقراطية كلفت الشعب العراقي بمختلف طوائفه أكثر من مليون قتيل ،وما لم يقال لكم انه فقط وفي السنوات الأخيرة وباعتراف جهات رسمية ، فان ما سرق من أموال العراقيين ، تجاوز العشرين مليار دولار . وهكذا عرضت لهم نحو ثماني صور من مشهد الكارثة التي حلت بالعراق في اطار الديمقراطية التي تحدث عنها وزير الدفاع الأمريكي ، والتي كنت شاهدا عليها لمدة عام ،وأنا أعيش وسط العراقيين في المنطقة الحمراء.فلا يمكن أن تأخذ شيء على انه حق والباقي باطل،فالدستور الذي وضعته أمريكا للعراقيين ، فيه سعي (مثلما للديمقراطية التي جاءت بها للعراقيين) لتشريد المواطن العراقي وقتله على الهوية ونهب ثرواته. أن المهجر في هذه المنطقة أو تلك ،

لا يستطيع الانتقال إلى الجهة الأخرى التي فيها بيته ، بسبب هذه السياسات. غير أن الشعب العراقي الذي عرفته وعشت بين ظهرانيه ،ليس طائفيا . هناك من قام من العراقيين بتبديل بيوتهم (السني أعطى بيته إلى الشيعي ليسكن فيه ومثله فعل الشيعي)، الشعب العراقي الذي عرفته ، بعيد كل البعد عن هذه الطائفية وهذه الديمقراطية التي جاءت بها أمريكا،لكن القوى السياسية العاملة على الساحة انجرت إلى هذه اللعبة، وبخاصة القوى التي لديها أجندة خارجية. وإذا كانوا يتحدثون عن الديمقراطية ، فإنهم بالتأكيد يقصدون ديمقراطية انتقائية ،تستعمل عندما تخدم مصالحهم وتهمل تماما عندما تتقاطع معها ،في البرلمان(مثلا) وكما كان يخبرني العديد من النواب الذين اعرفهم، لا تجري عملية التصويت على المشاريع المطروحة أمام مجلسهم بشكل قانوني يضمن الأصول والقواعد الديمقراطية ، التي من المفروض أن تكون حاضرة دائما في مكان يجمع أشخاصا ما وصلوا إليه إلا من خلال تصويت الشعب لهم كجزء مهم من العملية الديمقراطية ، فداخل هذا البرلمان هناك قوى متخندقة ومتحالفة من أجل مصالحها الحزبية والفئوية الضيقة ، وهي بالتالي لا تسمح للديمقراطية أن تحلق بجناحيها، فهي تتعامل معها بانتقائية،وإلا فكيف يمكن فهم وجود اتفاقات ووعود لمراجعة العديد من القوانين وفي مقدمتها الدستور ، وتمضي دورة انتخابية بأربع سنوات ولا يتم شيء في ذلك . واقع الأمر يؤكد أن كل المفردات التي جاءت تحت مظلة الديمقراطية ، هي مفردات محرفة عن مفاهيمها الصحيحة، وعن الأهداف التي يتوخاها المواطن .



ما يمكن أن يقال أيضاً

بعد كل الذي قاله السفير مختار لماني عن سنة عاشها في العراق ، والذي يصلح أن يكون حديثا عن كل السنوات العجاف التي عاشها العراق وأهله منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، وبعد كل ما تضمنته صفحات الكتاب من معلومات وأسئلة وتحليلات ورؤى.. هل يبدو السؤال : لماذا ترك العراق وحيدا ؟، مجرد سؤال عابث ولا منطقي ، أم أن إثارته واجبة لان الإجابة عليه ، هي جزء أساسي من توثيق ما حصل للعراق وأهله .

لقد حاول السفير مختار لماني، الذي مازال يحمل الهم العراقي في حله وترحاله، أن يمد يده من خلال الجامعة العربية، لمساعدة العراق والعراقيين، لكنه اضطر بعد عام من المعاناة قضاه لوحده في العراق ،أن ينسحب من مهمته كسفير للجامعة العربية،ولأسباب قال عنها في رسالته إلى الأمين العام للجامعة العربية[1]، بأنها سياسية، تتعلق بغياب أي رؤية عربية متماسكة وجادة في معالجة الموضوع العراقي ، وانعدام الوعي بضرورة هذه الرؤية بإبعادها السياسية والأمنية،واكتفاء البعض بالانجرار إلى مواقف ترقيعية ومن منطلقات ضيقة لا تضع بالأساس ولا بالضرورة المصلحة العليا للشعب العراقي وإنهاء محنته ، الأمر الذي جعله يصل إلى قناعة بان لا احد راغب في دعم مهمته في العراق ،وان المطلوب منه فقط كان افتتاح مقر لمثلية الجامعة العربية في بغداد ، وربما الجلوس في المنطقة الخضراء

(1)للمزيد ،ينظر في ملاحق هذا الكتاب النص الكامل لرسالة السفير مختار لماني الموجهة لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧ .

والتمتع بإقامة بعض العلاقات ومطالعة بعض الكتب التي لم يكن يملك الوقت الكافي لتقليب أوراقها،وحضور العزائم والحفلات ،وربما أيضا أن يكون (كما هو حال الكثيرين) سفيرا للمنطقة الخضراء (مثلما نصحه البعض وهو يحزم أغراضه ذاهبا إلى بغداد في نيسان / ابريل عام ٢٠٠٦). لكنه رفض أن يكون على هذه الشاكلة ، ثم رفض بعد عام من المهمة ،أن يستمر عاجزا (بفعل الآخرين)عن فعل شيء، ويكون متفرجا على موت العراقيين وتدمير بلدهم ، وقد ساوره شعور بالإحباط والقهر أمام المعاناة الكبيرة لشعب العراق ،والتي كان شاهدا عليها وانتابته حيال وضع العراق الكارثي الذي كان يزداد في كل لحظة قربا من الهاوية ، أحاسيس متناقضة بين ما يمكن للمرء أن يتمناه للعراق وما يراه فعلا على أرض الواقع.ومثلما كان السفير مختار لماني يرى العجز حاضرا عند العرب في التعاطي مع المحنة العراقية ، حتى قبل أن يطبق الاحتلال فكيه على العراق ، فانه كان يرى أن البعد الدولي المتمثل بالمنظمة العالمية (الأمم المتحدة)،التي كان من الواجب أن تسعى إلى وضع بصمتها المؤثرة ويدها الحاسمة على ملف الوضع العراقي، وبما لا يسمح للولايات المتحدة أن تتخذ من العراق ساحة تمارس فيها كل ما تشاء من الألعاب على حساب حاضر ومستقبل العراقيين ، بخاصة وان الولايات المتحدة ذهبت للحرب إلى العراق واحتلاله ، من دون حتى الاهتمام بضرورة استصدار قرار دولي يبيح لها ذلك ، من باب ذر الرماد في العيون على اقل تقدير .

فعندما بدأت الولايات المتحدة حربها ضد العراق في آذار / مارس ٢٠٠٣، تعمّدت الالتفاف على الأمم المتحدة، وبذلك(وفقا لرؤية السفير مختار لماني) وجهت ضربة مميتة لأداة أساسية من أدوات النظام الدولي متعدد الأطراف، والتي كانت تعتبر، حتى وقت غزو العراق، الضمانة الوحيدة لقيام نظام للأمن الجماعي والمسؤولية المشتركة في حفظ السلم والأمن الدوليين. ويذهب السفير لماني في قراءة وضع العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة ، عل النحو التالي :

-لم تكتف الولايات المتحدة بتهميش الأمم المتحدة من خلال عملها العسكري المنفرد، بل أضافت إلى ذلك رفضها إعطاء الأمم المتحدة أي دور في إدارة العراق في مرحلة ما بعد الحرب والاحتلال . ونتيجة للتخبط والعشوائية والمشاكل والتعقيدات الهائلة التي واجهتها أميركا على الأرض في العراق، تفاقمت الأمور حتى كادت تصل إلى حدّ الكارثة وانطبق عليها قول ونستون تشرشل المأثور : «لا يصل الأميركان إلى الحل الصحيح إلا بعد أن يجربوا جميع الحلول الخاطئة».

وهكذا، اضطرت الولايات المتحدة في النهاية إلى تغيير موقفها وإعطاء دور للأمم المتحدة، لكنه كان دوراً هامشياً جرى تفصيله لخدمة المصالح الأميركية.وبعيداً عن الهدف النبيل الذي نصّت عليه ديباجة ميثاقها وهو «إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب»، فإن عودة الأمم المتحدة وأنشطتها المختلفة إلى العراق في عام ٢٠٠٤، لم تحقق ولا حتى الحد الأدنى المأمول منها، وكانت نتائج عملها هامشية لا تستحق الذكر، سواء على صعيد دورها السياسي باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية في العراق أو على مستوى دورها الاقتصادي-الاجتماعي في إعادة بناء بلد يقف على شفير الموت بسبب الحروب والحصار.

ويرى السفير مختار ، أن النتائج الباهتة والمتهافتة التي حققتها الأمم المتحدة في العراق أكّدت تآكل مصداقيتها ومصداقية العمل الدولي متعدد الأطراف في واحدة من أكثر مناطق العالم هشاشة.وقد أثارت قرارات مجلس الأمن العديدة التي حددت مهمات الأمم المتحدة في العراق العديد من التساؤلات حول واقعيتها وصلاحيتها ناهيكم عن إمكانية تنفيذها. ومن جانبها، فقد وهبت بعثة الأمم المتحدة في العراق نفسها لمساعدة إدارة الرئيس الأمريكي(جورج دبليو بوش) على حساب هدفها الأعلى المفترض وهو مساعدة شعب العراق للتعافي من محنته التي طالت، وهكذا كانت جميع أنشطة الأمم المتحدة، بدءاً بما سمي «العهد الدولي مع

العراق» إلى تلك المتعلقة بمسألة كركوك، هي نماذج صارخة للفشل التام، ولم يقتنع بها أي طرف من الأطراف داخل العراق أو خارجه.

ومن جانب آخر، فإن الفراغ الذي أحدثته الأمم المتحدة بتقصيرها غير المقبول وغير المبرر في مساعدة العراقيين لم يجرِ تعويضه من جانب المنظمات الإقليمية ذات العلاقة، ومنها الجامعة العربية التي كان السفير مختار لماني مبعوثها الأول إلى العراق عام٢٠٠٦ ، والتي جرى استعراض دورها على صفحات هذا الكتاب من خلال أحاديث ورؤى وإحكام السفير مختار الذي أمضى سنة في العراق افتتح خلال مكتب الجامعة هناك، وهو الدور الذي أوصل اللماني إلى حالة الإحباط والانسحاب من المهمة. أما منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد كانت وستبقى (مثلما يصفها السفير اللماني) وفيّة لتقاليدها الفولكلورية، وهي تواصل، بلا كلل، الادعاء لمن يريد سماعها أن إنجازها العظيم (وثيقة مؤتمر مكة) هو الذي جنّب العراق حرباً أهلية.الأمر الذي يجعل اللماني وهو يسمع ادعاء منظمة المؤتمر الإسلامي ، يستذكر قول الكاتب الفرنسي الشهير بالزاك: «الوهم يقود إلى عوالم لا حدود لها»، ويتسائل(أيضا): ولكن كيف إذا كان الوهم نفسه بلا حدود!

الرسالة النازفة

في أحد أيام شهر شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧ ،جاءني اتصال هاتفي من السفير مختار لماني يعلمني فيه انه في القاهرة لأمر مهم ، وعندما سألته عن موعد عودته إلى بغداد قال لي:«ربما لن أعود» وعندما أردت أن استوضح الأمر قال ليّ : تعال لعندي وستتحدث ، بعد ساعة كنت في الفندق حيث نزل اللماني ،وما أن فرغت من معانقته حتى دس في يدي بضعة أوراق ، ورحت اقرأ ما سطره السفير لماني من كلمات في خطاب موجه إلى معالي السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية. فكنت وأنا اقرأ تلك الكلمات أحس بان كل حرف فيها ينزف مروءة و حرقة وقهرا وإحباطا، حتى وما أن وصلت إلى الأسطر الأخيرة لتلك الرسالة، حتى أيقنت تماما أن العراقيين خسروا فرصة اسمها(السفير مختار لماني)،فقد حسم الرجل أمره نهائيا «أمام هذا الواقع المرير والمؤلم وأمام استحالة انحاز أي شيء جديد وايجابي ، على الأقل بالنسبة إليّ، فأجد نفسي مضطرا ومتألما وحزينا لإبلاغ معاليكم بأنني قررت الانسحاب من هذه المهمة بحلول نهاية شهر فبراير٢٠٠٧ ».

وهكذا كان عليّ أن اسأل السفير لماني برغم معرفتي الإجابة : هل أن انسحابك من المهمة بسبب مشكلة مع طرف عراقي أم بسبب تهديد وخوف على حياتكم أم لعدم توفر الإمكانات اللوجستية التي تحتاجها بشدة مثل هذه المهمة .. أم ماذا؟

السفير مختار لماني رد بإجابة قاطعة :لم تكن لدي مشكلة مع أي طرف عراقي ، بل أن مشكلتي الوحيدة كانت في هذا الجانب تكمن في علاقة العراقيين ببعضهم البعض وشعورهم القوي بان كل طرف منهم ضحية الطرف الآخر . أما عن

التهديد ، فان الذي يمكن أن يخاف من التهديدات كان عليه أن ينسحب منذ الأسبوع الأول أو الثاني أو حتى بعد شهر ، إما أن يبقى في العراق كل هذه المدة ، فان الأمر لا يمكن أن يحتمل مثل هذا التفسير قطعا .وفيما يخص العوامل اللوجستية ،فلا تستحق من وجهة نظري الوقوف عندها ،برغم أهميتها وبرغم أن الآخرين لا يمكن أن يتنازلوا عنها، لكنها لم تكن عائقا و سببا في انسحابي ،وإنما كان الانسحاب لأسباب سياسية ،لقد وصلت إلى قناعة تامة بان لاشيء يمكن أن يتم في هذه المهمة ،لان من أرسلوني إلى العراق ، ليست لديهم رؤية متماسكة وجادة في معالجة الموضوع العراقي ، فضلا عن انعدام الوعي عندهم بضرورة هذه الرؤية بإبعادها السياسية والأمنية،واكتفاء البعض منهم بالانجرار إلى مواقف ترقيعية ومن منطلقات ضيقة لا تضع بالأساس ولا بالضرورة المصلحة العليا للشعب العراقي وإنهاء محنته ، لقد أيقنت باختصار شديد، أنهم تركوا العراق لوحده يعيش محنته بكل مرارة وألم ،وتركوني من غير الغطاء الذي وعدوا بتوفيره ،وحتى من غير الإيمان بالمهمة أصلا .

وهكذا ، فإن ما مثله السفير مختار لماني،من إخلاص ومروءة ومباديء ومحبة ورؤى أفكار وتوجهات واقعية، يعتبر فرصة من الفرص التي أريد لها أن تكون ضائعة ،في زمن أحوج ما يكون فيه العراق وأهله إلى أي فرصة تساعدهم على النهوض والخروج من محنتهم ،ونفض غبار المعارك والتشتت عن حياتهم. وما شهادته على عام عاشه في المنطقة الحمراء ، إلا خلاصة لتجربة مريرة من تجارب أيام العراق تحت الاحتلال،وهي بالتأكيد كما ذهب الكثير،تحمل أهمية خاصة مستمدة من شخص السفير مختار لماني نفسه ،ومن كونها ليست استنتاجات أو تحليلات لأفكار ورؤى ، بقدر ما هي تعبير واقعي عن حياة معاشة وممارسات ومواجهات على ارض الواقع.

٥ الملاحق



الملحق رقم ١

البيان الختامي للاجتماع التحضيري
لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي في القاهرة

١٩ -٢١/١١/٢٠٠٥.

انعقد في مقر الأمانة العامة بالقاهرة الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي خلال الفترة من ١٩-٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، بمشاركة القوى السياسية العراقية من مختلف مكونات الشعب العراقي، وذلك تلبية لدعوة من السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية. افتتح أعمال المؤتمر فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة الرئيس جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق، والدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي، والسيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة الممثل الشخصي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيس القمة العربية، والسيد أشرف قاضي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق .

تدارس المشاركون الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي وآليات العمل والتحضير له في المرحلة المقبلة لبناء عراق المستقبل وبعد انتهاء ممارسات وسياسات النظام السابق المُدانة، وأظهرت مداخلات المشاركين والمشاورات والحوارات التي جرت في جلسات عمل الاجتماع توافق في الرأي على النقاط التالية :

١- الترحيب بمبادرة جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي، وتأكيد حرص الجميع على توفير أفضل الظروف لعقد هذا المؤتمر ونجاحه.

٢- الإلتزام بوحدة العراق وسيادته وحريته واستقلاله وعدم السماح بالتدخل

في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته الديمقراطية في إطار التعددية ونظام اتحادي وحقه في تقرير مستقبله بنفسه.

٣- أن الشعب العراقي يتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه خروج القوات الأجنبية من العراق وبناء قواته المسلحة والأمنية ويحظى فيه بالأمن والاستقرار، والتخلص من الإرهاب الذي يطال العراقيين والبنية التحتية العراقية ويُدمر الثروات الوطنية وأجهزة الدولة .

٤- مع أن المقاومة حق مشروع للشعوب كافة، بيد أن الإرهاب لا يُمثل مقاومة مشروعة، عليه نُدين الإرهاب وأعمال العنف والقتل والخطف التي تستهدف المواطنين العراقيين والمؤسسات الإنسانية والمدنية والحكومية والثروة الوطنية ودور العبادة ونطالب بالتصدي له فوراً .

٥- إدانة التكفير للشعب العراقي لأنه يتعارض مع تعاليم الإسلام السمحة التي تُحرم تكفير المسلم لأخيه المسلم، والعمل على إشاعة القيم الإسلامية التي تدعو إلى التآخي والتسامح وترسيخ الوحدة الوطنية .

٦- الدعوة إلى الإفراج عن كل المعتقلين الأبرياء الذين لم يُدانوا أمام القضاء، والتحقيق في دعاوى التعذيب ومحاسبة المُقصرين ومرتكبي هذه الأعمال، والإيقاف الفوري للمداهمات العشوائية والاعتقالات بدون أمر قضائي موثق .

٧- المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية وفق جدول زمني، وذلك بوضع برنامج وطني فوري لإعادة بناء القوات المسلحة تدريباً وإعداداً وتسليحاً على أسس سليمة تُمكنها من حماية حدوده ومن السيطرة على الوضع الأمني وضمان أمن المواطن والوطن وإنهاء العمليات الإرهابية مع الأخذ في الاعتبار ما جاء في هذا الشأن في قراري مجلس الأمن رقم ١٥٤٦/ ٢٠٠٤، و١٦٣٧/ ٢٠٠٥.

٨- احترام موقف جميع أطياف الشعب العراقي، وعدم إعاقة العملية السياسية والمشاركة الواسعة في الانتخابات المقبلة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع واحترام

رأى الشعب العراقي في اختيار ممثليه. كما دعا المشاركون الدول العربية الشقيقة إلى دعم العراق في مختلف المجالات وعلى رأسها ما يلي:

١ - التعجيل بإلغاء الديون المستحقة على العراق أو تخفيضها تمشياً مع قرار نادى باريس وقرارات جامعة الدول العربية .

٢- المساهمة في تدريب وتأهيل الكوادر العراقية في مختلف قطاعات الدولة .

٣- تعزيز التواجد الدبلوماسي العربي في العراق مع توفير الحماية الأمنية اللازمة للبعثات الدبلوماسية العربية .

٤- تقديم المساعدات الإنسانية، والقيام بدورٍ فعال في عملية إعادة الإعمار في العراق.

٥- المساعدة في ضبط الحدود لمنع المتسللين .

وفي ضوء المناقشات والمداخلات تم تشكيل مجموعتي عمل الأولى معنية بالإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي بإدارة معالي السيد عبد العزيز بلخادم، والثانية معنية بإجراءات بناء الثقة بإدارة معالي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

أولاً: أن يُعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير/ شباط أو في الأسبوع الأول من مارس/ آذار ٢٠٠٦ في بغداد.

ثانياً: مشروع جدول أعمال المؤتمر والذي يتضمن المحاور التالية :

١- توسيع العملية السياسية لتشمل جميع القوى على أساس تبني النهج الديمقراطي .

٢- وحدة العراق واستقلاله وسيادته ووضع برنامج لإنهاء مهمة القوة المتعددة الجنسيات .

٣- الوضع الأمني .

٤- المساواة في المواطنة (الحقوق والواجبات.)

٥- مجالات الدعم المطلوبة لإنجاح عملية الوفاق الوطني .

٦- الديون وإعادة أعمار العراق.

ثالثاً: تحديد معايير المشاركة في المؤتمر على النحو التالي :

١- ضمان التمثيل المتوازن والشامل للقوى والأحزاب السياسية العراقية الممثلة لمكونات الشعب العراقي كافة بما فيها العشائر، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمرأة .

٢- الالتزام بالحوار والنهج الديمقراطي ونبذ العنف، والاستعداد للمشاركة في العملية السياسية.

٣- الالتزام بالسعي نحو تحقيق أهداف العملية السياسية بالوسائل السلمية واحترام وجهات النظر المختلفة .

رابعاً: تشكيل لجنة مُصغرة لمتابعة الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي تُسمى «لجنة المتابعة والإعداد» من القوى السياسية في العراق بمشاركة جامعة الدول العربية وبالتعاون مع الأمم المتحدة.

خامساً: إقرار عدد من إجراءات بناء الثقة خلال المرحلة المقبلة من بينها الإجراءات العملية التالية :

١- الابتعاد عن تبادل الاتهامات، ودعوة وسائل الإعلام العراقية والعربية للعمل على التقريب بين أطياف الشعب العراقي .

٢- عدم استخدام المنابر الدينية والسياسية والإعلامية للتحريض على الكراهية والفُرقة.

٣- العمل على توفير المناخ المناسب لإجراء عملية الانتخابات القادمة بصورة حرة وشفافة .

٤- إيجاد صيغة عملية لعمل لقاءات منتظمة بين القوى السياسية والأطياف العراقية لتهيئة المناخ لتحقيق الوفاق الوطني العراقي .

٥- ضرورة مراجعة وضع المعتقلين في أسرع وقت ممكن وإطلاق سراح مَنْ لم

تثبت تهمته ووقف المداهمات إلا بأمر قضائي موثق وإشاعة جو من الأمن والطمأنينة. هذا وقد أيَّد المجتمعون كفاح الشعب الفلسطيني وحقه العادل والمشروع في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الختام يُعرب المشاركون عن الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومةً وشعباً على حُسن الاستقبال وكرم الضيافة، ويشيدون بالكلمات الضافية لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك ولفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكذلك التعبير عن تقديرهم للدور الذي قامت به اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق، كما يُعرب المشاركون عن تقديرهم للجهود التي بذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية لعقد هذا الاجتماع والنتائج التي أسفر عنها والكلمة الهامة التي ألقاها في افتتاح الاجتماع التحضيري، وتقديرهم للدور الذي قامت به الأمم المتحدة في دعم هذا الجهد. كما عبَّرت الجامعة العربية عن تقديرها لجهود معالي هوشيار زيباري ومساعديه في وزارة الخارجية العراقية على التعاون الذي قدموه في الإعداد لهذا الاجتماع .

كما حضر الجلسة الافتتاحية السادة وزراء الخارجية العرب أعضاء اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق ووزير خارجية الجمهورية اللبنانية، والدكتور مصطفى عثمان إسماعيل مستشار رئيس جمهورية السودان، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وممثل اتحاد المغرب العربي، وممثل جمهورية موريتانيا الإسلامية، ووزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وممثل وزير خارجية جمهورية تركيا، وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والمندوبون الدائمون لدى الجامعة العربية، وعدد من سفراء الدول الأجنبية المرتبطة بمذكرات تفاهم مع الجامعة العربية، وممثل الاتحاد الأوروبي، وممثلون عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر .

الملحق رقم ٢

الاقليات في العراق الضحية الاخرى

مختار لماني

١- لحين انسحابي من مهمتي في شباط/ فبراير٢٠٠٧ كسفير جامعة الدول العربية والمبعوث الخاص إلى العراق، لاحظت أن جميع العراقيين ومن مختلف الأعراق الدينية والطائفية لا يعانون فقط، بل أنهم أصبحوا مهددين في انهيار أسس تراثهم و مجتمعاتهم وجذورهم القديمة في بلاد ما بين النهرين، الأزمه العراقية أصبحت مسألة حياة أو موت بالنسبة لمئات الآلاف من الناس، بل هي تشكل أيضا تهديدا لجزء حاسم من تاريخ البشرية والحضارة.

إن الغرض من هذا التقرير عن الأقليات ليس لأحداث المزيد من الفرقة ما بين أبناء الشعب العراقي، ولكن لإلقاء الضوء على معاناتهم، التي يتعرضون لها، وإن كان ذلك بطرق مختلفة.

٢-أينما يتم استخدام مصطلح الأقليات في هذا التقرير، فإنه يشير إلى عشرات من الجماعات العرقية والدينية التي هي جزء لما خلفته قوات الاحتلال، حيث التقسيم النوعي من (الشيعة والسنة والأكراد)، هذا النظام السياسي الذي تم على أساس حصص عرقية ودينية جعلت من الأقليات أكثر عرضة للمخاطر التي تواصلت منذ ذلك الحين.

٣- من الواضح أن هذا التقرير لن يكون التقرير النهائي في تقييم تطور الأوضاع على الأراضي العراقية، وتأثيره على جميع العراقيين، أن هذا التقرير يجب

ن يبقى مفتوحا للمستقبل في التحديث والتصويبات والأحكام ، فالهدف هو
تقديم صورة تتمتع بأكبر قدر ممكن من الدقة ، لتحديث استنتاجاتنا والاستمرار في
تطويرها ، لتقييم وتوجيه الأحداث ، كما نقدم اقتراحات لاتخاذ إجراءات للتخفيف
من الظروف الصعبة جدا التي تجد الأقليات نفسها فيها.

٤- كانت بلاد ما بين النهرين مهد ، لآلاف السنين ، بالنسبة لعشرات الأعراق
والديانات ، والتي شكلت معا ثقافات ومجتمعات وديانات جميلة وكانت فيها بعد
جزءا هاما من هوية الدولة الحديثة في العراق ، وفي ظل الأنظمة المتعاقبة
والصراعات ، بقيت هذه الأقليات ولا تزال ، عنوانًا من عناوين ازدهار العراق.

٥- العنف الطائفي المستمر وعدم قدرة القيادة العراقية الحالية لتحقيق المصالحة
الوطنية وتأمين بيئة اجتماعية ، جعلت الأقليات العراقية تواجه قدرا كبيراً من
العنف وعدم الاستقرار ، الأمر الذي يهدد إخراجهم من العراق بشكل دائم ، علمًا
أن الأقليات العراقية تشكل نسبة أكثر من ٥٪ من سكان العراق.

٦-مسألة الأقليات دائما قضية حساسة جدا في الشرق الأوسط ، وكانت الخطة
الأصلية لدينا لإجراء البحوث الميدانية حول الأقليات في العراق والأردن وسوريا
ومصر في تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ . للأسف لم
نتمكن من أن نصل إلى سورية ضمن هذا البرنامج لأن مساعينا محددة ولم نستطع
الحصول على تأشيرة دخول إلى سوريا ، ولكننا تمكنا من الاجتماع مع زعماء وأفراد
آخرين في العراق ، والأردن ، ومصر.

٧-يوجد في الشرق الأوسط خليطا من الطوائف الدينية والعرقية ، والقبلية
والأقليات،والتي كانت موجودة عبر التاريخ ، واستطاعت الحفاظ على هوياتها
وتقاليدها على مر العصور،وعلى الرغم من تنويع ثقافاتهم وفكرتهم في ازدهار
المجتمعات التي يقيمون فيها ، فإن الأقليات هي محور الكثير من الصراعات

المعاصرة في الشرق الأوسط ، الكثير من الأقليات في منطقة الشرق الأوسط تواجه تزايد العنف على يد الجماعات المتطرفة ، بل على أيادي الهيئات الحكومية أيضا.

٨- لم نشاهد لحد الآن دستوراً يبنى على أساس المساواة والمواطنة وتنفذ بنوده في الدولة أو المنطقة بأسرها ، ومن الأمثلة على ذلك هو أن مواطني أغلب دول الشرق الأوسط يكتبون انتماءاتهم العرقية أو الدينية ، أو كليهما ، على هوياتهم أو وثائقهم الرسمية وفي بعض الحالات ، تفرض عليهم تسميات لا تشير إلى أن الانتماء لا تعبر عن الواقع ، لأن الحكومات لا تعترف لا بدياناتهم ولا بانتماءاتهم.

٩-واخترنا التركيز على القضية العراقية ، ليس فقط لأنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لمئات الآلاف من الناس ، بل أيضا لأن هناك أزمة تهدد جزءا هاما من التاريخ البشري والحضارة.

١٠- وقد تبلورت في العراق قوى من التوترات الجيوسياسية والجيوستراتيجية التي تنقسم إلى ثلاث طبقات:

الأولى : تنفتح على الأزمة السياسية والاجتماعية الداخلية العراقية وجوانبها المختلفة.

الثانية : جذورها من البعد الإقليمي ، وتتفاعل مع الجوانب الداخلية للأزمة العراقية.

الثالثة : التفاعلات الدولية الكامنة في موقف العراق من المنطقة، ويضاعف من أهميتها في الاقتصاد العالمي بسبب موارد العراق النفطية وموقعه في الشرق الأوسط.

١١-هذه التوترات في الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية هي صميم التهديدات التي تواجهها الأقليات ، هم رهائن ، ويستخدمون كرقعة شطرنج من قبل جميع الأطراف في العراق الجديد ، وإن وجد أن هناك اهتمام كبير لاحتياجاتهم الحقيقية ، فإنهم سيخسرون شيئاً آخر بالمقابل.

١٢-إذا كانت هناك حاجة على التحرك لوضع مجال جديد في التفكير لمواجهة تحديات الحكم في العراق،على ما هو عليه الآن،فإن ناقوس الخطر دق على الأقليات في أكثر من محنة في العراق،ومن المؤمل أن يبدأ هذا المشروع لتنشيط الحاجة إلى حوار جدي من شأنه أن يعزز التغيير الإيجابي و حماية الأقليات المعرضة للخطر.

بحوث ميدانية :

١٣-هذا هو أول تقرير يركز على الأقليات التي تقيم أو تلجأ إلى كردستان العراق ، أن العنف الطائفي الذي كان موجوداَ في مناطق تواجد الشيعة والسنة قد قل الآن ، إلا أن العديد من الأقليات الدينية لا تجد الحماية في أي من هذه المناطق ، ونتيجة لما تعرضت له حاولت الفرار من البلاد أو الانتقال إلى كردستان العراق.

١٤- خلال تواجدي في إقليم كردستان العراق لمدة خمسة أيام أجريت لقاءات عديدة مع أشخاص نزحوا بسبب العنف الدائر في العراق ، ومن ضمنهم عوائل الصابئة المندائيين الذين فروا إلى أربيل عام ٢٠٠٦ ، وكذلك الأسر المسيحية التي فرت من الموصل إلى عين كاوة خلال ذروة العنف الثانية عام ٢٠٠٨ ، و قمنا بزيارة الأيزيديين في قضاء الشيخان وعقدت اجتماعات معهم بحضور أميرهم كما قمنا بزيارة معبد لالش وهو معبد الديانة الأيزيدية الذي يبعد عن قضاء الشيخان نحو ١٥كم.

١٥- بعد انتهاء زيارتنا لكردستان العراق ، التقينا مع ممثلين لمختلف الأقليات من النازحين العراقيين في عمان والقاهرة كما التقينا مع عدد من العوائل العراقية التي أجبرت على الفرار من البلاد ، ولجأت في الأردن فيما التقينا مع عدد من المسؤولين في الأمم المتحدة ، وأعضاء البرلمان العراقي ، فضلا عن القادة العراقيين داخل وخارج العملية السياسية القائمة الآن .

١٦-استلمنا معلومات كثيرة من مصادر مختلفة عديدة خلال البحث ، والتي

كان لا بد من التحقق منها بشكل مستقل قبل أن تدرج في هذا التقرير.

الوضع الحالي للأقليات:

١٧ -جميع العراقيين يعانون ولكن هناك خصوصيات لحالة الأقليات التي تضعهم في التهديد الاستثنائي، ومن ضمنها الطائفية، وذلك بسبب التغييرات التي أجريت مؤخرا في المجتمع العراقي . إن نسبة الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم تصل إلى٢٥-٣٠٪ من السكان ، وكانت حصة الأقليات فيها أعلى من ذلك بكثير، أكثر من ٨٠ ٪ من سكان المندائيين أجبروا على الفرار؛ وان نحو ٦٠ ٪ من المجموعات العرقية أو الدينية من مسيحيين وغيرهم ، هم الآن بدون مأوى.

١٨ -الأقليات في العراق معرضة لخطر الانقراض«فعندما يفكر المسلم بالمغادرة من منزله أو خروجه لعمل ما فانه يفكر في العودة إلى منزلة عندما ينتهي ذلك العمل المكلف به ، وهو في العادة على خطط العودة بمجرد استقرار الحالة ؛ لكن الأقليات المسيحية أو غيرها من الأقليات لا تريد العودة ، ومما يؤسف له، فان مفوضية اللاجئين أكدت أن أقل من ١ ٪ من النازحين في عام ٢٠٠٧ تمكنوا من العودة ، لكنه لا يوجد ضمن هذا العدد شخص من الأقليات.

١٩ -وضع الأقليات ازداد سوءا نتيجة الحرب وما تلاها من احتلال عام ٢٠٠٣، أن المشاكل التي تواجهها الأقليات ، ليس فقط في العراق بل في جميع أنحاء الشرق الأوسط ، ومثال على ذلك هو طرد الأكراد الفيلية من العراق خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية ، كما أن الحرب والاحتلال نجمت عنهما تغييرات جديدة خطرة على البيئة المحلية والتي كان لها أثر سلبي على الوضع المتوتر بالفعل في كثير من الأقليات في العراق ،استمرار مناخ الخوف وانعدام الأمن ، فضلا عن ترسيخ الطائفية المستجدة في العملية السياسية العراقية حفزت على نزوح أعداد كبيرة من السكان.

٢٠-برغم أن العنف والتشرد في العراق مستمر منذ عام ٢٠٠٣ ، إلا أنه ازداد بشكل مضاعف خلال السنوات الست الماضية ، وأن الكثير من العوائل بدأت تعاني من أعمال العنف والتهجير القسري ، حيث شهد عام ٢٠٠٦ ، ذروة العنف بين السنة والشيعة ، ما اضطر آلاف العائلات للفرار هربا من التطهير العرقي الذي حدث معظمه في العاصمة بغداد وضواحيها، حيث اضطرت الأقليات في البلاد للفرار إلى الخارج أو إلى شمال العراق. وفي عام ٢٠٠٨ عادت موجة أعمال العنف ضد المسيحيين في مدينة الموصل التي شهدت فرار آلاف الأسر المسيحية وتوجهها إلى مناطق أخرى من العراق ، وخلال هذه الفترات ، شهد العراق على نطاق واسع تشريد السكان ما أدى إلى تغيير في التركيبة الديمغرافية لمعظم أنحاء البلاد ، ومن المهم أن نلاحظ أن موجات النزوح بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، كانت مجرد قمم في المد والجزر للعنف المستمر ؛ وان الناس ما زالوا يعانون من انعدام الأمن والعنف في جميع الأوقات.

٢١- هذه الرحلات المكثفة إلى كردستان العراق وضعت ضغطاَ كبيراَ على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في إقليم كردستان على وجه الخصوص ، وإن حكومة الإقليم جاهدة لتوفير الحماية والخدمات الأساسية لأعداد كبيرة من النازحين الفارين إليها ، ومن الأمثلة على ذلك مسألة التعليم ، حيث وجدت الأقليات صعوبة في العثور على مقاعد دراسية لأبنائها ؛ حيث أبلغنا المسؤولين الكرد بأن لديهم أكثر من عشرة آلاف طالب بدون مقعد دراسي.

٢٢- جميع الأقليات التي التقينا بها خلال البحث ، وسألناها عما إذا كانت حقوقها ستصان هل ستبقى في العراق في حال ثبتت في الدستور المواطنة المتساوية لجميع العراقيين بغض النظر عن انتماءاتها العرقية أو الدينية ؛ قالت بالإجماع : أنها لا تعتقد أن يكون ذلك في العراق ، على الرغم من أنها تريد البقاء ، وهذه حالة بالغة

الخطورة ، وان الحل الوحيد هو الخروج والإقامة في بلد آخر نتيجة اليأس والخوف الذي تشعر به هذه الأقليات ، وعلى الرغم من معرفتها بالعديد من المشاكل الخاصة التي يعاني منها النازحون سواء داخل العراق أو خارجه والتي من بينها ، نقص فرص التعليم الأساسي للأطفال ، وعدم الوصول على الجامعات ، وعدم الحصول على فرص العمل ، وعدم الاندماج في المجتمع الأوسع ، ومستوى عال جدا من الإحباط من جراء عدم الاهتمام من الخارج بأوضاعهم.

الأيزيديين:

٢٣-الإيزيديين هم من الأمثلة الممتازة على مجموعة محددة للغاية ، مع بعض الأمور المحددة. جميع الأيزيدية يعيشون معا في كردستان العراق وتسمى مناطقهم التي يعيشون فيها بالمناطق المتنازع عليها والتي تقع على الحدود ما بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ؛ ورغم أنهم أقليات على الصعيد الإقليمي أو على المستوى الوطني ، فهم يعيشون داخل قراهم. وهذا لا يعني بأنهم لم يجبروا بشكل كبير عام ٢٠٠٣ وما بعد على مغادرة ديارهم وبنفس النسب كغيرها من المجموعات التي هي أكثر انتشارا في أنحاء العراق ، مثل المندائيين أو المسيحيين.

٢٤-ولكن هذا لا يعني أيضا أنهم نجو من الاضطهاد. حيث قيل لنا أنه بسبب أعمال العنف من قبل الجماعات المتطرفة ، فان جميع الأيزيديين هربوا من مدينة الموصل عام ٢٠٠٧. على عكس المسيحيين الذين يمكنهم أن يدفعوا ضريبة على البقاء في منازلهم ، أما الأيزيديين فكان قدرهم هو أما الموت أو الهجرة من هذه المدينة. في عام ٢٠٠٧ ، استهدف الأيزيديين ، وقتل ٢٣ منهم كانوا في حافلة على الطريق كما حدثت عمليات إرهابية في عدد من القرى مما أدى إلى مقتل المئات من أبنائهم الأبرياء .

٢٥- وفقا لمعتقداتهم ، فإن الأيزيدية يتعمدوا فقط في معبد لالش ؛ هذا المعبد هو مركز دينهم ومكان لشعائرهم الدينية. وهذا ما يفسر شدة تعلقهم بأرضهم.

الآن الفوضى الاجتماعية التي انتشرت في جميع أنحاء العراق تهدد بتقويض هذا التعلق، وبالتالي قدرتهم على ممارسة شعائرهم الدينية. في قضاء الشيخان كان الأيزيدية يشكلون الأغلبية؛ وهي الآن تتجه نحو التحول إلى أقلية في قريتهم بسبب التدفق الضخم من النازحين الذين يفرون من العنف الطائفي في أجزاء أخرى من البلاد. هذا التوازن الديموغرافي صعب بالنسبة للأيزيدية.

٢٦-المجتمع الأيزيدي معرض للخطر بسبب حساسية التوازن الديموغرافي. دينهم لا يسمح التزاوج مع غيرهم؛ أكثر من ذلك، ثمة نظام الطبقات داخل مجتمعهم لا يشجع الزواج بين الطبقات المختلفة. هذه قواعد صارمة حول الزواج للأيزيديين، نظام الزواج هذا والتهجير القسري للبعض منهم إلى خارج البلاد كان له التأثير الكبير على عدم ازدياد عددهم.

٢٧- بالفعل نتيجة لصغر حجم سكانهم، و تمسكهم بأرضهم، وعلى نحو صارم في صفوف متراصة، فان العنف والتشدد الذي يمرون به قد يؤدي إلى انقراضهم في السنوات القادمة .الأيزيديين الذين يمتلكون موروث ثقافي كبير وهوية معترف بها يجب حمايتهم من قبل الحكومة الإقليمية والحكومة الوطنية (المركزية). أنهم يريدون حماية مكان عبادتهم «لالش» ومناطقهم . بسبب ارتباطهم الديني بأرضهم لا يريديون المغادرة و السفر إلى خارج العراق، وان الحل الأفضل لهم في نظرهم هو الحكومة العلمانية التي من شأنها حماية حقوقهم على قدم المساواة مع حقوق المجموعات الأخرى.

المندائيين:

٢٨-لدى المندائيين بعض الأمور المحددة. فهم لا يتركزون في العيش في عدد قليل من القرى فهم منتشرون في كل مكان، وحتى اندلاع أعمال العنف الطائفية في عام ٢٠٠٦ كانوا منتشرين في العديد من المراكز الحضرية في العراق، وخاصة في

بغداد. وبسبب توزيعهم هذا صاروا معرضون لأعمال عنف طائفية بين مجموعات أكبر ، وأن عشرات الآلاف منهم فروا من البلاد ، إلى الشمال هربا من العنف ويقدر عددهم بحو ٧٠,٠٠٠ ، في جميع أنحاء العالم وأكثرهم يعيشون في العراق لكن بقي منهم اقل من ٥٠٠٠ بعد حرب ٢٠٠٣.

٢٩-إن معتقدات المندائيين جعلتهم هدفاً سهلاً من قبل الجماعات المتطرفة التي تستهدفهم. ومع ذلك ، ليس فقط المتطرفين الذين يستهدفونهم، حيث لديهم الشهرة بأن غالبيتهم أثرياء ليس مثل العراقيين العاديين حيث كانوا يملكون أسواق الخمور ومحلات بيع المجوهرات و الذهب و يتعاملون مع التجارة المربحة. وهذا ما جعلهم هدفا لعمليات الخطف من قبل لعصابات الإجرامية والمطالبة بالفدية مقابل إطلاق سرحهم .

٣٠-في كل المقابلات التي جرت مع العائلات المندائية ، كانوا يؤكدون رغبتهم القوية في البقاء داخل العراق . لكنهم معرضون للخطر بشكل كبير جدا. ولا يوجد دستور من شأنه أن يحدث تغييراً في ظرءفهم أو أوضاعهم ، أو أن احتياجاتها الأمنية يمكن تحقيقها على المدى القصير أو المتوسط. أنهم يريدون المساعدة على الخروج من العراق والاستقرار في بلد آمن مثل استراليا أو الولايات المتحدة.

٣١- في مناقشات مع مجموعة من عوائل المندائيين اللاجئين في الأردن . تم الكشف عن أن نحو ٦٥٠ أسرة مندائيية أجبرت على الفرار إلى الأردن ، و ٢,١٠٠ إلى سوريا فيها لجأت٢٠٢ أسرة إلى الولايات المتحدة واستراليا كما حصلت ١٧٢ أسرة على موافقة لنقلها إلى دول أخرى وان هناك ٣٠ أسرة ما زالت تنتظر إكمال معاملاتها من اجل السفر إلى الخارج.

٣٢- باعتبارها المندائيين جماعة دينية مغلقة ، فإن واحدة من المخاوف تتمثل في انتشارهم في جميع أنحاء العالم ، وان ديانتهم ستزول مع مرور الوقت. وهم يعتبرون

أن التطرف يشكل خطرا على وجودهم لذلك فهم يفكرون في الهجرة، على الرغم من أنهم يفضلون البقاء في العراق ، ولكن لا مفر من الهجرة إذا تعذر ذلك ، وهم يحاولون الفرار إلى مكان آمن حيث يمكنهم ممارسة شعائرهم الدينية والمحافظة على هويتهم.

المسيحيون :

٣٣-قبل عشرين عاما ، كان هناك نحو ١,٤ مليون مسيحي في العراق ، وبعد حرب عام ٢٠٠٣ بقي أقل من ٧٠٠,٠٠٠ أي أقل من نصف العدد . واجه المسيحين أعمال عنف كبيرة حيث بلغت ذروتها مرتين : الأولى في عام ٢٠٠٦ عندما ازداد العنف في معظم أنحاء البلاد والثانية ، في عام ٢٠٠٨ ، عندما طرد معظمهم من مدينة الموصل إلى عين كاوة وأجزاء أخرى من العراق وكردستان.

إن المسيحيين أيضا بعثروا في جميع أنحاء العراق والكثير منهم يقيمون الآن في المناطق التي تسمى بالمناطق المتنازع عليها ، وهذا قد أضاف بعدا سياسيا داخليا لاضطهادهم .في عدة مقابلات لبحث كيفية تعرض المسيحيين لاعتداء وقتل تبين، أن هناك أنواع مختلفة من العنف تعرضوا إليه ومنها الخطف ودفع الضريبة حيث أن الكثير منهم اضطر لدفع الجزية ، وفي بعض الحالات تعرضوا للتهديد حتى بعد دفع الجزية ، ولهذا حاول معظمهم مغادرة البلاد أو اللجوء إلى كردستان العراق.

٣٤-الهوية المسيحية ليست متجانسة كبعض هويات الأقليات العراقية الأخرى. الكثير من المسيحيين لا يعتبرون أنفسهم دين فحسب ، بل أيضا يوصفون أنفسهم جزءا من الأعراق الأربعة (الكلدانية والآشورية والأرمينية ، أو السريانية). الكلدان إتباع الحق الشرقي للكنيسة الكاثوليكية ؛ السريان الأرثوذكس الشرقيين يعتبرون أنفسهم ؛ جزء من الأرمن ، سواء الكثوليكية أو الكنائس الأرثوذكسية الشرقية ،

والآشوريين هم جزء من الكنيسة الشرقية أو .Nestorian أو لا تزال تعتبر نفسها غير ذلك من المسيحيين العرب والمسيحيون أقلية دينية ولكنها ليست منفصلة عن انتمائها العرقي. والمجتمع المسيحي هو واحد من أكبر الأقليات في العراق، وأنه من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء إزاء مشاكلهم.

٣٥- لقد زاد بعد التعقيدات الداخلية للهوية المسيحية في العراق، هناك قوى خارجية قوية تدعم المسيحيين. هذه القوى أو المجموعات قد ساعدت على زيادة الوعي بتهيئة الظروف للمسيحيين في العراق، ومع ذلك، فإنها زادت بعدًا دوليًا على المشاكل الداخلية التي يواجهها العراقيون، على وجه الخصوص. وهذا الدعم الخارجي شكل جدلا سياسيا، مثل قضية سهول نينوى والاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة حكم ذاتي مستقل فيها للمسيحيين، والذي زاد من التعقيدات على الساحة السياسية.

التركمان:

٣٦- التركمان هم مجموعة عرقية متميزة؛ نحو ٦٠ ٪ منهم من السنة، وأقل من ٤٠ ٪ من الشيعة، والباقي من المسيحيين. كالمسيحيين في الموصل، حيث أن التركمان يعيشون داخل مناطق ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها، والتي وضعت تحت ضغط من قبل العديد من الجماعات في محاولة لتحقيق مكاسب سياسية على بعضهم البعض. نحو ٨٥ في المائة من التركمان يعيشون في مناطق حول الموصل وكركوك وأربيل وتلعفر؛ والباقي في بغداد والقرى الصغيرة، مثل طوزخورماتوا.

٣٧- التركمان، مثل غيرهم من الأقليات العرقية، ليس لديهم ثقافتهم التي لم يتم الاعتراف بها من قبل الأنظمة السابقة. تعرضت هذه الأقلية إلى «التعريب» و«التصويب» وحملات رفض الاعتراف بالهوية.

٣٨-وفي الوقت الحالي، فإن المجتمع التركماني يجد نفسه في قلب المسائل

السياسية الخلافية، وهو مصير مدينة كركوك الغنية بالنفط. بعض الأكراد والتركمان يطالبون بأن تصبح جزءا من إقليم كردستان .والبعض الآخر يعارض ذلك بشدة خوفا من استيعابهم من قبل الهوية الكردية. والبعض إنشاء منطقة ذاتية الحكم تؤيدها حكومة مركزية قوية تحترم تراثها الثقافي . وان المجتمع التركماني كثيرا ما يستخدم من قبل مختلف الأحزاب الداخلية والخارجية من دون اعتبار لأي اهتمامات خاصة بهم.

الأقليات الأخرى:

٣٩-الأقليات التي نوقشت أعلاه ليست سوى بعض من كثير من الجماعات التي تشكل أطياف أو موزائيك الشعب العراقي. البعض الآخر لم يذكر على وجه التحديد وتشمل (الشبك، البهائيين، الأكراد الفيليين، و الكاكائيين)، وغيرها. قدرتنا على الوصول إلى هذه المجموعات كانت محدودة، وبعضهم لا يقيمون في ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها وأنها تعاني من نفس نقاط الضعف التي ناقشناها مع الأقليات الأخرى ولهم حصة متساوية في تقييم الهوية الوطنية في العراق الذي يقوم على أساس المساواة في المواطنة، وليس الطائفية.

٤٠- شأنها شأن غيرها من الجماعات تتعرض لهجمات بسبب هويتها العرقية أو الدينية وأجبر الكثير من أبنائها على مغادرة منازلهم جراء أعمال العنف. بالنسبة للشبك فإن معظمهم يعيشون في إطار ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها في الموصل وسهل نينوى؛ مثل المسيحيين والتركمان أيضا الذين يقيمون هناك، وقد وقعوا في مخاطر سياسية عنيفة بين الأحزاب. حيث أن هناك شك في هويتهم فمنهم من يقول بأنهم أكراد وآخرون يدعون أنهم من الشيعة وقد تحملوا الكثير من المعاناة من القاعدة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ في المناطق المحيطة بالموصل. الديانة البهائية لا تزال غير معترف بها من قبل معظم حكومات الشرق

الأوسط وليس لديهم الحق في التعبير عن هويتهم . الكرد الفيليين ، لا زالوا يكافحون من أجل العودة إلى منازلهم التي صودرت.

٤١- إن جذور كل هذه المشاكل تتركز في عدم وجود الهوية العراقية المشتركة . وهناك ثمة حاجة إلى نهج الحكم الذي يبنى على أساس المساواة في المواطنة واحترام حقوق الإنسان ، وليس الانتماء الطائفي . وفي نهاية المطاف فان المساواة في الهوية الوطنية هي الحل الوحيد طويل المدى الذي يمكن أن يعالج كل مشاكل الأقليات في العراق. ولسوء الحظ ، فإن هذا النهج لم يعتمد من جانب كبير من الأحزاب السياسية والدينية ، والحكم والتحديات التي ازدادت سوءا مع مرور الوقت.

الإدارة والتحديات

٤٢-العلاقات بين مختلف مكونات الشعب العراقي السياسية (الأحزاب السياسية) والجماعات الدينية نمت على مستوى عال من عدم الثقة. حيث أن الجميع يطالبون بتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب في محاولة لضمان الوصول إلى الحد الأدنى من الأهداف ، غير أن هذا النهج يسبب المشاكل أكثر مما يحل لجميع الأطراف المعنية.

٤٣- كل طرف يحاول استخدام هذه القضايا لإدانة أطراف أخرى. التنافس على المطالب السياسية يزيد الوضع سوءا بالنسبة للأقليات ، لأن كثيرين منهم يعيشون في ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها . الأقليات في العراق هم ضحايا لا للطائفية والتطرف ، ولكن في المنافسة على جداول الأعمال السياسية ؛ تشردهم هو نتيجة كل ذلك.

٤٤- جميع الأطراف السياسية تتحمل المسؤولية عواقب السلبية تجاه الأقليات والمعاناة التي تواجهها ؛ فبدلا من السعي إلى معالجة الأسباب الجذرية للبؤس فإن هذه الأحزاب السياسية الرئيسية تستخدم هذه المعاناة من أجل تحقيق مصالحها

السياسية الخاصة.

٤٥- تواجه الأقليات في خضم سعيها لتثبت هويتها أو تلقي قدر محدود من الاعتراف المشروط بها من قبل العرب والكرد ، بضغوط وربما اشتراطات عليهم لتغيير دينهم . أن تصاعد نفوذ الأحزاب السياسية الدينية ، لا يجعل الأقليات في العراق في حالة من التفاؤل بمستقبل العراق الذي يتيح لها الاعتراف والاحترام الكامل بهويتها والتعامل معها على قدم المساواة.

٤٦- أن الوضع في العراق يتناقض تمامًا مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. هناك شرطان برزا على وجه الخصوص ، هما المادة ٣ : لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه . والمادة ١٨ : لكل شخص الحق في حرية الفكر والدين.

٤٧-وعلاوة على ذلك ، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧ ، ويحدد بوضوح العديد من النقاط لحماية ثقافات الشعوب الأصلية في المادة ٨ :

١- للشعوب الأصلية وأفرادها الحق في عدم التعرض للاستيعاب القسري أو لتدمير ثقافتهم.

٢- على الدول أن تضع آليات فعالة لمنع ذلك والانتصاف من:

(أ) أي عمل يهدف أو يؤدي إلى حرمانها من سلامتها بوصفها شعوبا متميزة أو من قيمها الثقافية أو هوياتها الإثنية .

(ب) أي عمل يهدف أو يؤدي إلى نزع ملكية أراضيها وأقاليمها ومواردها .

(ج) أي شكل من أشكال نقل السكان القسري والذي يهدف أو يؤدي إلى انتهاك أو تقويض أي حق من حقوقهم .

(د) أي شكل من أشكال الاستيعاب أو الإندماج القسري .

(٥) أي شكل من أشكال الدعاية الرامية إلى التشجيع أو التحريض على التمييز العنصري أو العرقي الموجه ضدهم.

٤٨-ومن الواضح أن أيا من هذه الاتفاقيات لم تحترم في العراق اليوم. الأقليات مهددة باستمرار ، وأن انخفاض العنف قد يكون مؤقتا ، والحكومة المركزية حتى الآن عاجزة عن معالجة الأسباب الجذرية لهذا التمييز. وهذا يجعل احتمال كبير بأن العنف سوف يستأنف في المستقبل غير البعيد ، لا سيما وأن معالجة المسائل الخلافية مثل مصير الحدود الإقليمية في المستقبل وعودة بعض النازحين لم يحصل. ولم يتم التوصل إلى حل دائم يمكن أن يوفر الأمن .

٤٩-وفي هذا السياق ، فإن النقاش حول المادة ٥٠ من الدستور العراقي شهدت القلق بشأن وضع الأقليات والمجتمع في النظام السياسي العراقي. المادة ٥٠ تنص على الحد الأدنى لتمثيل الأقليات في مناصب منتخبة لمجالس المحافظات ، وتم تصديق الدستور و أهملت فيه الأقليات بصورة كبيرة. في النهاية، تدخل رئيس جمهورية العراق شخصيا لضمان إعادة القانون إلى البرلمان. حقيقة أن هذا هو عمل آخر من أعمال العنف المستمرة ضد الأقليات الدينية والعرقية وإنها رسالة واضحة إلى الأقليات بأن غالبية الأحزاب لا يهتمون بهم و لا بوجودهم. هذه الأزمة بعدت الأقليات من العملية السياسية ،ترك لها قدر محدود جدا من التمثيل أو رمزية ، في حين أنها مهددة بالانقراض.

٥٠- الجدل الدائر حول المادة ٥٠من الدستور العراقي، ينبغي أن تكون في أفضل الأحوال مؤقتة. أفضل وسيلة للحماية هي المساواة والمواطنة ، وأن تكون غير طائفية. التشريعات التي تنص على الحصص لكل أقلية ما هي إلا بمثابة تدبير مؤقت حتى يتم تحقيق المساواة. وهذا يعني أن كل عراقي ، بغض النظر عن دينه أو عرقه ، ينبغي أن يكون حرًا في السعي لتحديد أي موقف من داخل العملية

السياسية ، وإلا يقتصر على مقاعد مخصصة لفئات محددة.

استنتاجات

٥١- جميع العراقيين عالقون في تعدد الروايات المتناقضة عن العنف والضحية. الاحتلال الأمريكي وأخطائه ، أدى إلى تدمير و هشاشة النسيج الاجتماعي العراقي والطبقة السياسية الجديدة في العراق ليست بعد في هدوء. وهذا الجو هو معقد باتجاهين :

١- الاستمرارية وعدم الاستقرار داخل الساحة السياسية والاجتماعية قد وصل إلى نقطة يستحيل حتى تحديد الأطراف الفاعلة فيها .

٢-التركيز الضيق للأحزاب الرئيسية على ترسيخ قواعد السلطة وليس الالتزام الحقيقي في عملية المصالحة الوطنية ، الضمان الوحيد لمستقبل العراق.

٥٢-إذا لم يفعل شيئا ، فان خطر التطرف من جانب واحد يمكن أن يؤدي إلى إبادة بعض هذه الأقليات ، فضلا عن تدمير آلاف السنين من التراث الثقافي لحضارة بلاد ما بين النهرين. على الجانب الآخر ، بروز الأحزاب الدينية السياسية الرئيسية الفاعلة في العراق الجديد قد ترك الأقليات في حالة انعدام الأمن ، وهو يلقي ظلالا من الشك على قدرة الحكومة الحالية أو أي استعداد للتصدي لهذه التحديات الجديدة وحدها.

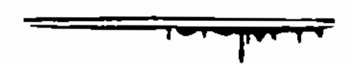
٥٣- الحل لا يمكن أن يكون جزئيا فقط. لا يمكن أن تسعى إلى معالجة مسألة الأقليات دون وضعها في الإطار الأوسع الذي هو أزمة الوطنية العراقية ، فعبر التاريخ كانت هناك هشاشة في وضع الأقليات في العراق ، فضلا عن العواقب الوخيمة من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وما نجم عنه من تدمير للنسيج الاجتماعي العراقي .الطريق إلى الأمام يجب أن يأخذ في الاعتبار المخاطر الكامنة في الوضع الراهن ، فضلا عن تضارب جداول أعمال كل من العناصر الداخلية

والخارجية.

٥٤-الانتقال إلى الإدارة الأمريكية الجديدة على أساس وعد التغيير قد يوفر إمكانية التفكير الواقعي بالسياسة الأمريكية السابقة تجاه العراق. هذا التغيير في الإدارة الأميركية قد يشكل فرصة ملموسة لتنفيذ التصحيحات التي تشتد الحاجة إليها أكثر فعالية ويمكن معالجة الأزمة العراقية برمتها، بما فيها من جهد حقيقي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وبالتالي، فإن قضايا الأقليات ويمكن أن تدار على نحو أفضل.

٥٥-لهذه الأسباب جميعا، فإن إنشاء هيئة دولية مستقلة ولجنة للمتابعة سيكون من المفيد، والخطوة الأولى في التصدي لهذه التعقيدات، والمضي قدما في وضع مقترحات بناء. لجنة مؤلفة من العراقيين فقط سيكون محدودًا بسبب تضارب في جداول الأعمال وعدم الثقة التي تتخلل هذا الجو. لهذا يجب أن تكون لجنة المراقبة الدولية مكونة من كبار الشخصيات المعروفة جدا بكفائتهم المهنية والمصداقية بهدف تسهيل الوصول إلى كبار صانعي القرار، محليا وإقليميا، ودوليا.

٥٦-التعقيدات المرتبطة بالأزمة العراقية لا تزال تسير نحو الأسوء وأن معدل مستوى آليات المصالحة أثبتت عجزها في معالجة هذه الأزمة على نحو يمكن أن يؤدي إلى حل دائم من شأنه أن يصحح الوضع الراهن، أو تكون مقبولة لجميع الأطراف الفاعلة. وأن القول بأن الأقليات العراقية ستنقرض لا يشكل مأساة لهذه الأقليات فقط أو فقدانهم للعراق، بل للبشرية جمعاء.



الملحق رقم ٣

تقرير بيكر - هاملتون

بيان الحقائق في مجموعة دراسة العراق والتوصيات الـ ٧٩

التاريخ١٤ اذار/مارس ٢٠٠٧

تقييم بنظرة تقدمية للموقف الراهن والمحتمل أن تؤول إليه الأوضاع في العراق، بما في ذلك تقديم النصح والمشورة بشأن السياسة المتبعة. وبشكل محدد ركز أعضاء مجموعة دراسة العراق على أربعة موضوعات رئيسة:

*الأحوال الاستراتيجية في العراق والمنطقة.

*الأمن في العراق والتحديات الأساسية لتعزيز الأمن في البلاد.

*التطورات السياسية في العراق في أعقاب الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة.

*الاقتصاد وإعادة الإعمار.

١ - كيف تشكلت مجموعة دراسة العراق؟

بدأ تشكيل مجموعة دراسة العراق في ١٥ مارس ٢٠٠٦ في اجتماع عقد بمبنى الكونغرس. وقد تشكلت بتوجيه من مجموعة مكونة من أعضاء الكونغرس المنتمين إلى الحزبين الرئيسين (الجمهوري والديمقراطي) وكان النائب فرانك وولف (جمهوري من ولاية فرجينيا) في مقدمة المؤيدين لتشكيل المجموعة. وكان وولف قد دأب على الدعوة إلى تقييم الوضع في العراق«بأعين جديدة» منذ صيف العام ٢٠٠٥. ومنذ بدايتها تشكلت مجموعة دراسة العراق بحيث تكون تمثل الحزبين

)أي غير تابعة لأي من الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي بعينه)، وقد حظيت المجموعة بتأييد واسع النطاق من أعضاء الكونغرس بمجلسيه -النواب والشيوخ- المنتمين إلى الحزبين.

٢- هل شاركت حكومة الرئيس بوش في تشكيل مجموعة دراسة العراق؟

لم تشارك حكومة الرئيس بوش في تشكيل مجموعة دراسة العراق، غير أن البيت الأبيض رحب بتشكيلها، وأتاح لها فرص الالتقاء بأشخاص والاطلاع على مستندات والسفر إلى العراق. واجتمع الرئيس بوش بأعضاء مجموعة دراسة العراق مرة يوم ١٤ يونيو ٢٠٠٦، ومرة أخرى يوم ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦علاوة على عقد اجتماع مع رئيسي المجموعة. وحرص لبيت الأبيض على احترام استقلالية المجموعة.

٣- ما هو الدور الذي قام به معهد السلام الأميركي بالنسبة لمجموعة دراسة العراق؟

طلب النائب فرانك وولف رئيس لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الأميركي التي تمول معهد السلام الأميركي، من المعهد أن يكون بمثابة الوكالة أو الهيئة المسؤولة عن تسهيل عمل مجموعة دراسة العراق بدعم من مركز دراسات الرئاسة ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومعهد جيمس بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس. وفي ممارسته للدور المنوط به لتسهيل مهمة المجموعة، كون المعهد لجنة من الخبراء لديه في شؤون العراق لكي تقدم الدعم لأعضاء اللجنة الرئيسين في أداء مهمتهم. كما شكل المعهد مجموعات عمل من الخبراء لمساعدة مجموعة دراسة العراق وأعضائها، وقام بإعداد نشرات وتقارير موجزة لما يجري من دراسات، وإمدادهم بالتحليلات، كما تولى تنسيق اجتماعات مجموعة دراسة العراق.

٤- هل كانت هناك مهمة محددة فُوضت بها مجموعة دراسة العراق؟

لم تُمنح مجموعة دراسة العراق تفويضا قانونيا حينما تشكلت. لكن بتعليمات من رئيسيْها كانت موجهة إلى تقديم تقييم بنظرة تقدمية للموقف الراهن والمحتمل أن تؤول إليه الأوضاع في العراق، بما في ذلك تقديم النصح والمشورة بشأن السياسة المتبعة. وبشكل محدد ركز أعضاء مجموعة دراسة العراق على أربعة موضوعات رئيسة:

- الأحوال الاستراتيجية في العراق والمنطقة.
- الأمن في العراق والتحديات الأساسية لتعزيز الأمن في البلاد.
- التطورات السياسية في العراق في أعقاب الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة.
- الاقتصاد وإعادة الإعمار.

٥- ممن تتشكل مجموعة دراسة العراق؟

الشخصيات الرئيسة في مجموعة دراسة العراق هي مجموعة من كبار الشخصيات المنتمين إلى الحزبين ممن يتميزون بسجل مشرّف في مجال الخدمة العامة. والشخصيتان المشاركتان في رئاسة المجموعة هما وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بيكر (جمهوري)، والرئيس السابق للجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب لي هاملتون (ديمقراطي). أما الأعضاء الآخرون فهم:

- لورنس إيغلبرغر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق.
- فيرنون جوردان جونيور كبير مدراء شركة لازارد وفريرز .
- إدوين ميس وزير العدل الأميركي الأسبق.
- ساندرا داي أوكونور القاضية السابقة بالمحكمة العليا.
- ليون بانيتا، الرئيس السابق لهيئة موظفي البيت الأبيض.

- وليام بيري وزير الدفاع الأميركي الأسبق.
- تشارلز روب، العضو السابق بمجلس الشيوخ الأميركي.
- آلان سيمسون العضو السابق بمجلس الشيوخ الأميركي.

٦- كيف تم اختيار أعضاء المجموعة؟

بعد تعيين بيكر وهاملتون رئيسيْن مشاركين للمجموعة بالموافقة التامة لمنظمي المجموعة بالكونغرس، ومعهد السلام بالولايات المتحدة والمنظمات الأخرى الداعمة لها، اختار بيكر وهاملتون بقية أعضاء المجموعة بالتشاور مع معهد السلام والمنظمات الداعمة الأخرى.

٧- هل هناك خبراء آخرون مشاركون في الدراسة؟

شكل معهد السلام الأميركي مجموعات عمل من الخبراء في مجالات الاقتصاد وإعادة الإعمار والجيش والأمن والتطورات السياسية والمجال الاستراتيجي. ويرأس مجموعات العمل كبار الباحثين العاملين بمعهد السلام، كما تضم مجموعات العمل خبراء أكاديميين من الجامعات ومن الحكومة والقطاع الخاص. وقدم الخبراء ٣١ تقريرا ودراسة سياسية وتحليلية مختلفة لكي تطلع عليها مجموعة الدراسة. وفي كل تلك الدراسات والتقارير شارك ٤٤ خبيرا لتقديم مشورتهم الطوعية والمجانية لمجموعة دراسة العراق.

٨- مَنْ مِنَ الأفراد أو المجموعات الأخرى استشارتهم مجموعة دراسة العراق أثناء أداء مهمتها؟

التقت الشخصيات الرئيسة في مجموعة دراسة العراق مع العديد من كبار الشخصيات والمسؤولين بالحكومتين العراقية والأميركية في واشنطن والعراق ومناطق أخرى، كان من بينهم الرئيس بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي فضلاً عن ضباط جيش ومسؤولين في الحكومة من دول أخرى وأكاديميين

ومـديرين تنفيـذيين بالشركـات التجاريـة ورؤسـاء مـنظمات بـالمجتمع المـدني في الولايـات المتحـدة والعـراق. التقـى أعضـاء لجنـة دراسـة العـراق مـع ١٧١ شخصـا خلال فترة تسعة أشهر. علاوة على ذلك التقت المجموعـة أو استشـارت مئـات مـن الخبراء الآخرين.

التوصيات الـ ٧٩ للجنة بيكر - هاملتون

جاء في تقرير لجنة بيكر ـ هاملتون ٧٩ توصية:

١- ينبغي على الولايات المتحـدة العمـل مـع الحكومـة العراقيـة لبـدء «هجـوم» دبلومـاسي شـامل جديـد، للتعامـل مـع مشـاكل العـراق والمنطقـة، قبـل ٣١ كـانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

٢- ينبغي أن تكـون أهـداف هـذه الحملـة الدبلوماسـية الإقليميـة: دعـم وحـدة العراق وسلامة أراضيه، ووقف التدخلات وأعـمال زعزعـة الاسـتقرار مـن جانـب جيران العراق، وتأمين الحدود، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة مع دول الجـوار، ومنع امتداد النزاعات وتعزيز المساعدات الاقتصـادية والتجاريـة والـدعم السـياسي والمساعدات العسـكرية، أن أمكـن، للحكومـة العراقيـة مـن الـدول الإسـلامية غـير المجاورة، وتحفيز الـدول عـلى دعـم المصـالحة الوطنيـة في العـراق، وتفعيـل الشرعيـة العراقية عبر استئناف العلاقات الدبلوماسية، متـى كـان ذلـك مناسـباً، وإعـادة فـتح السـفارات في بغـداد، ومسـاعدة العـراق في تأسـيس سـفارات نشـطة في العواصـم الرئيسية في المنطقـة (الريـاض مـثلاً)، ومسـاعدته عـلى التوصـل إلى اتفـاق مقبـول في شأن كركوك، ومساعدة الحكومة العراقيـة في وضـع بنيـة صـلبة في الجوانـب الأمنيـة والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك تحسـين أدائهـا في قضـايا مثـل المصـالحة الوطنيـة والتوزيع العادل لعائدات النفط وتفكيك الميليشيات.

٣- اسـتكمالاً لهـذه الحملـة الدبلوماسـية، ينبغـي أن تـدعم الولايـات المتحـدة

والحكومة العراقية عقد مؤتمر أو اجتماع في بغداد لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية، للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة حضورها الدبلوماسي في العراق. ولا يمكن أن تنجح هذه الحملة، ما لم تتضمن مشاركة فاعلة للبلدان التي لها دور ضروري في منع سقوط العراق في لفوضى.

وتشجيعاً لمشاركة هذه الدول، على الولايات المتحدة أن تسعى فوراً إلى إنشاء «المجموعة الدولية لدعم العراق» التي يجب أن تشمل جميع دول جوار العراق، فضلاً عن غيرها من بلدان المنطقة والعالم. (أشار التقرير إلى أدوار محددة لدول مثل السعودية ومصر وتركيا والأردن والكويت وسورية وإيران، على الرغم من الدور الذي قال أن الأخيرتين تلعبانه في دعم الميليشيات والتمرد).

٤- يجب تشكيل «المجموعة الدولية لدعم العراق» فور بدء هذه الهجمة الدبلوماسية الجديدة، باعتبارها إحدى أدواتها.

٥- ينبغي أن تتشكل هذه المجموعة من العراق وكل دول جواره، بما فيها إيران وسورية، إضافة إلى الدول الرئيسية في المنطقة، ومنها مصر ودول الخليج، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تنضم دول أخرى مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، التي قد تكون مستعدة للمساهمة في حل سياسي ودبلوماسي.

٦- الدبلوماسية الجديدة وعمل «المجموعة الدولية» ينبغي أن يتم بسرعة، وأن يكون على مستوى وزراء الخارجية أو أعلى. ويجب أن تتولى وزيرة الخارجية الأميركية، أن لم يكن الرئيس، جهود الولايات المتحدة التي يمكن أن تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، حسبما تقتضي الظروف.

٧- يجب أن تطلب «المجموعة الدولية» مشاركة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في عملها. وينبغي أن يسمي الأمين لعام مبعوثاً خاصاً له في المجموعة.

٨- ينبغي أن تطور المجموعة نهجاً محدداً للتعاطي مع دول الجوار، يأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الدول واتجاهاتها ومساهماتها المحتملة.

إن التعامل مع إيران وسورية مثار خلاف. ومع ذلك، نرى أن أي أمة، من وجهة نظر دبلوماسية، يمكنها وينبغي عليها أن تشرك خصومها وأعداءها في محاولة لتسوية النزاعات والخلافات تماشياً مع مصالحها. وعليه، فإن على «المجموعة الدولية» إشراك إيران وسورية في حوارها الدبلوماسي من دون شروط مسبقة. وترى «مجموعة الدراسات حول العراق» أن العلاقات الأميركية مع سورية وإيران تشمل قضايا صعبة يجب أن تحل. لكن ينبغي إجراء محادثات دبلوماسية مكثفة وموضوعية، تتضمن قدراً من توازن المصالح. ويجب أن تضع واشنطن في اعتبارها نظام الحوافز لإشراك سورية وإيران، كما حدث بنجاح مع ليبيا.

٩- يجب على الولايات المتحدة أن تنخرط مباشرة مع إيران وسورية في محاولة للحصول على التزام منهما بسياسات بناءة تجاه العراق والقضايا الإقليمية الأخرى. وعلى واشنطن التفكير في الحوافز وكذلك العقبات، في سعيها إلى نتيجة إيجابية. وينبغي البحث في إمكان تكرار التعاون الإيراني - الأميركي في أفغانستان، لتطبيقه على الحال العراقية، على الرغم من أن إيران ترى أن من مصلحتها أن تغوص الولايات المتحدة في مستنقع العراق.

١٠- يجب أن يستمر التعامل مع مسألة البرنامج النووي الإيراني عبر مجلس الأمن وأعضائه الخمسة الدائمين، فضلاً عن ألمانيا.

١١- يجب أن تسعى «المجموعة الدولية» إلى إقناع إيران، عبر الجهود الدبلوماسية، بأن عليها اتخاذ خطوات محددة لتحسين الوضع في العراق. كذلك، وعلى رغم أن العلاقة بين الولايات المتحدة وسورية في أدنى مستوياتها، فإن المصالح السورية في النزاع العربي - الإسرائيلي مهمة ويمكن تحريكها.

١٢ - يجب إقناع سورية بمصلحتها وتشجيعها على المساهمة في خطوات مثل مراقبة حدودها مع العراق إلى أقصى حد ممكن، وتسيير دوريات مشتركة مع العراقيين على الحدود، وإنشاء خطوط لتبادل المعلومات، وزيادة التعاون السياسي والاقتصادي مع العراق.

وفي سياق إقليمي أوسع، لن تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي - الإسرائيلي. يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين على جميع الجبهات: لبنان وسورية وفلسطين. وهذا الالتزام يجب أن يشمل المحادثات المباشرة مع وبين إسرائيل ولبنان والفلسطينيين الذين يقبلون بحق إسرائيل في الوجود، ولا سيما سورية التي تعتبر نقطة العبور الرئيسة لنقل الأسلحة إلى «حزب الله» وتدعم مجموعات فلسطينية متطرفة. ولا حل عسكرياً لهذا الصراع.

١٣- يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر من الولايات المتحدة بتسوية سلمية شاملة بين العرب والإسرائيليين عى الجبهات كافة.

١٤- هذا الجهد يجب أن يشمل الدعوة غير المشروطة في أقرب وقت ممكن إلى اجتماعات تحت رعاية الولايات المتحدة أو اللجنة الرباعية الدولية، بين إسرائيل ولبنان وسورية من جهة، وإسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى، بغرض التفاوض حول السلام كما حدث في مؤتمر مدريد العام ١٩٩١، على مسارين منفصلين أحدهما سوري ولبناني، والآخر فلسطيني.

١٥- يجب أن تشمل المفاوضات مع سورية في شأن السلام بعض العناصر، وهي الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي يوفر إطارا لاستعادة لبنان سيادته، والتعاون الكامل مع التحقيق في كل الاغتيالات السياسية في لبنان، لا سيما رفيق الحريري وبيار الجميل، والتحقق من وقف المساعدات إلى «حزب الله»

واستخدام الأراضي السورية لنقل الأسلحة من إيران إليه، وأن تستخدم سورية نفوذها لدى «حزب الله» و «حماس» لإطلاق الجنود الإسرائيليين الأسرى، والتحقق من وقف سورية محاولات تقويض الحكومة المنتخبة ديموقراطياً في لبنان، والتحقق من وقف شحنات الأسلحة من سورية إلى «حماس» أو غيرها من الجماعات الفلسطينية المتشددة، وأن تساعد سورية في الحصول على التزام من «حماس» بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

١٦- وفي مقابل هذه الإجراءات وفي سياق اتفاق سلام شامل آمن، يعيد الإسرائيليون الجولان، مع ضمانات أميركية لأمن إسرائيل، يمكن أن تضم قوة دولية على الحدود، بما في ذلك قوات أميركية، إذا طلب الطرفان.

١٧- في ما يخص القضية الفلسطينية، يجب التمسك بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، باعتبارها الأساس الوحيد لتحقيق السلام، وتقديم دعم قوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الفلسطينية لأخذ زمام المبادرة في تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات مع إسرائيل، وبذل جهد كبير في دعم وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعقد مفاوضات تعالج قضايا الوضع النهائي الخاصة بالحدود والمستوطنات والقدس وحق العودة ونهاية الصراع.

١٨- من الضروري للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تقدم مزيداً من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لأفغانستان، بما في ذلك الموارد التي قد تصبح متاحة إذا انسحبت القوات من العراق.

١٩- على الرئيس وفريق الأمن القومي التابع له أن يظلا على اتصال قريب ومستمر مع القيادة العراقية. وهذه الاتصالات يجب أن تبعث برسالة واضحة: يجب أن تتحرك الحكومة العراقية لتحقيق تقدم ملموس.

٢٠- على الولايات المتحدة أن توضح استعدادها لمواصلة تدريب قوات الأمن العراقية ومساعدتها ودعمها، والاستمرار في تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية. فكلما أصبح العراق أكثر قدرة على ممارسة مهمات الدفاع والحكم، كان خفض الوجود العسكري والمدني الأميركي في العراق ممكناً.

٢١- وفي حال لم تحقق الحكومة العراقية تقدماً ملموساً على طريق المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن وتثبيت الحكم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تخفض الدعم السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لها.

٢٢- ينبغي أن يعلن الرئيس الأميركي أن بلاده لا تسعى إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. وإذا طلبت الحكومة العراقية إقامة قاعدة موقتة أو قواعد، فعلى الولايات المتحدة أن تنظر في هذا الطلب نظرتها إلى أي طلب من حكومة دولة أخرى.

٢٣- يجب أن يؤكد الرئيس الأميركي مجدداً أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى السيطرة على نفط العراق.

٢٤- الجدول الزمني الذي وضعته حكومة نوري المالكي لبعض المهمات في نهاية ٢٠٠٦ أو مطلع ٢٠٠٧، قد لا يكون واقعياً. وينبغي أن يكتمل بحلول الربع الأول من العام ٢٠٠٧.

٢٥- يجب أن تتشاور الولايات المتحدة عن كثب مع الحكومة العراقية لوضع أهداف إضافية في ثلاثة مجالات: المصالحة الوطنية، والأمن، وتحسين الخدمات التي تمس الحياة اليومية للعراقيين، وينبغي أن توضع جداول زمنية لتنفيذ هذه الأهداف.

٢٦- مراجعة الدستور العراقي أمر أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية ويجب أن يتم ذلك في شكل عاجل. والأمم المتحدة لديها خبرة فى هذا المجال، ويجب أن تلعب دوراً في هذه العملية.

٢٧- تتطلب المصالحة الوطنية إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين. وعلى الولايات المتحدة أن تشجع عودة العراقيين المؤهلين من السنة أو الشيعة أو القوميين أو البعثيين السابقين أو الأكراد إلى الحكومة.

٢٨- تقاسم العائدات النفطية. يجب أن تعود عائدات النفط إلى الحكومة المركزية ويتم اقتسامها على أساس عدد السكان.

٢٩- يجب أن تجري انتخابات المحافظات في أقرب وقت ممكن. وبموجب الدستور الجديد، يجب أن تكون هذه الانتخابات أجريت بالفعل، وهي ضرورية لاستعادة حكومة تمثيلية.

٣٠- في ضوء الوضع الخطير في كركوك، هناك ضرورة للتحكيم الدولي لتجنب العنف الطائفي. فكركوك يمكن أن تكون برميل بارود. وإجراء استفتاء حول مصير كركوك قبل نهاية عام ٢٠٠٧، كما يقضي الدستور العراقي، سيكون انفجاراً، لذا يجب تأخيره. وهذه مسألة يجب أن تدرج على جدول أعمال «المجموعة الدولية لدعم العراق» في إطار عملها الدبلوماسي.

٣١ -يجب أن تكون مبادرات العفو متاحة. ونجاح أي جهد في المصالحة الوطنية يجب أن يشمل إيجاد سبل للتوفيق بين ألد الأعداء السابقين.

٣٢ -يجب حماية حقوق المرأة وجميع الأقليات في العراق، بما في ذلك التركمان والآشوريين والكلدانيين والايزيديين والصابئة والأرمن.

٣٣- على الحكومة العراقية الكف عن تسييس المنظمات غير الحكومية أو وقف نشاطها. فيجب أن يكون التسجيل إجراء إداريا فقط وليس مناسبة للرقابة وتدخل الحكومة.

٣٤- يجب أن يكون مستقبل وجود القوات الأميركية على بساط البحث في

جهود المصالحة الوطنية. وزيادة إمكان مشاركة قادة التمرد والميليشيات، وبالتالي زيادة احتمالات نجاح هذه الجهود.

العنف لن ينتهي ما لم يبدأ الحوار، والحوار يجب أن يشمل من يسيطرون على السلطة. وعلى الولايات المتحدة أن تحاول التحدث مباشرة مع آية الله العظمى علي السيستاني، والتحدث مباشرة مع مقتدى الصدر وقادة الميليشيات وزعماء المتمردين. الأمم المتحدة يمكن أن تساعد في تسهيل الاتصالات.

٣٥- الولايات المتحدة يجب أن تبذل جهوداً نشطة لإشراك جميع الأطراف في العراق، باستثناء تنظيم «القاعدة». لكن التركيز الشديد على الهوية الطائفية يهدد فرصاً أوسع للحصول على دعم وطني للمصالحة.

٣٦ - على الولايات المتحدة أن تشجع الحوار بين الجماعات الطائفية. ويجب أن تكون الحكومة العراقية أكثر سخاء فيما يتعلق بموضوع العفو عن المسلحين.

٣٧ - يجب أن لا تعوق الولايات المتحدة مشاريع العفو العراقية، سواء عبر السلطة التنفيذية أم التشريعية.

٣٨ - على الولايات المتحدة تأييد وجود خبراء دوليين محايدين مستشارين للحكومة العراقية في عمليات نزع السلاح وإعادة الاندماج وإنهاء التعبئة.

٣٩- على الولايات المتحدة تقديم دعم مالي وتقني وإنشاء مكتب واحد في العراق لتنسيق المساعدة للحكومة العراقية ومستشاريها الخبراء لمساعدة برنامج لنزع سلاح أعضاء الميليشيات وإعادة دمجهم وإنهاء تعبئتهم.

ليس هناك عمل للجيش الأميركي يمكن أن يحقق وحده النجاح في العراق، إنما هناك أفعال يمكن أن تقوم بها الحكومتان الأميركية والعراقية لزيادة احتمال تجنب الكارثة هناك وزيادة فرص النجاح. وعلى الحكومة العراقية تسريع برنامج المصالحة الوطنية الذي توجد هناك حاجة ماسة إليه، وفي تسليم القوات العراقية المسؤوليات

الأمنية. كما يمكن الولايات المتحدة أن تزيد عدد العسكريين الأميركيين المنضوين في الوحدات العسكرية العراقية. ومثل هذه الخطوة قد تزيد أعداد الجنود الأميركيين المنضوين في الوحدات العراقية المنتشرة من ثلاثة أو أربعة آلاف منتشرين الآن، إلى ما بين عشرة وعشرين ألفاً. كما ستكون مهمة أخرى للقوات الأميركية مساعدة الفرق العسكرية العراقية بالاستخبارات والمواصلات والدعمين الجوي واللوجستي وتوفير بعض المعدات. وسيكون على الجيش الأميركي الحفاظ على فرق تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم «القاعدة» في العراق عندما تسنح الفرصة. وسيتحسن أداء القوات العراقية في شكل كبير لو كان في حوزتها معدات أفضل. وقد يكون أحد مصادر هذه المعدات هو تلك التي تتركها الفرق العسكرية الأميركية المغادرة خلفها، فيما تكمن الطريقة الأسرع للحصول عليها عبر برنامجنا لمبيعات الأسلحة إلى الخارج.

وفيما نمضي قدماً بهذه الخطوات، يمكننا البدء بسحب القوات الأميركية من العراق.وحتى بعد أن تسحب الولايات المتحدة كل فرقها القتالية خارج العراق، سنبقي على وجود عسكري مهم في المنطقة، مع قوتنا المهمة في العراق وانتشارنا الجوي والبري والبحري في الكويت والبحرين وقطر ووجود أكبر في أفغانستان. وستسمح هذه القوات للولايات المتحدة، وبمساعدة الحكومة العراقية، بتنفيذ مهمات بينها ردع تدخلات سورية وإيرانية مدمرة أكثر.

٤٠- على الولايات المتحدة أن لا تقدم التزاماً مفتوحاً لإبقاء عدد كبير من الجنود الأميركيين منتشرين في العراق.

٤١- على الولايات المتحدة أن توضح للحكومة العراقية أنها يمكنها تنفيذ خططها وبينها عمليات إعادة انتشار مخطط لها، حتى لو لم ينفذ العراق تغييراته المخطط لها أيضاً. لا يمكن أن تبقى الحاجات الأمنية الأخرى للولايات المتحدة

ومستقبل جيشها رهينة لأفعال الحكومة العراقية أو عجزها.

٤٢ - علينا السعي إلى استكمال عملية التدريب والتسليح في حلول الربع الأول من عام ٢٠٠٨، كما أفاد الجنرال جورج كايسي في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٦.

٤٣- الأولويات العسكرية في العراق يجب أن تتغير، مع منح الأولوية الأعلى إلى التدريب والتسليح والاستشارة وعمليات الدعم ومكافحة الإرهاب.

٤٤ - يجب إلحاق أكثر العناصر العسكرية والضباط كفاءة في القوات الأميركية، بالفرق المنضوية في الوحدات العراقية •

٤٥- على الولايات المتحدة دعم تقديم مزيد من العتاد إلى الجيش العراقي عبر تشجيع الحكومة العراقية على تسريع عمليات الشراء الأجنبية، وترك بعض أسلحة ومعدات الفرق القتالية الأميركية لدى انسحابها من العراق.

٤٦ - سيبذل وزير الدفاع الأميركي الجديد كل جهد لبناء علاقات عسكرية مدنية سليمة عبر توفير أجواء يمكن خلالها الضابط العسكري الرفيع تقديم المشورة المستقلة ليس إلى القيادة المدنية في البنتاغون فحسب، بل إلى الرئيس ومجلس الأمن القومي.

٤٧- فيما تتواصل عملية إعادة الانتشار، على قيادة البنتاغون التشديد على برامج التدريب والتثقيف للقوات العائدة إلى الولايات المتحدة لإعادة تنضيدها لتستعيد درجة عالية من الجهوزية لعمليات انتشار عالمية.

-٤٨ وفيما تعود المعدات العسكرية إلى الولايات المتحدة، على الكونغرس تخصيص أموال كافية لاستعادة عمل هذه المعدات خلال السنوات الخمس المقبلة.

٤٩ - على الإدارة وباستشارة كاملة مع اللجان المختصة في الكونغرس تقويم التأثير المستقبلي الكامل للحرب في العراق وانعكاساتها المحتملة على الجاهزية

المستقبلية لهذه القوة، وقدرتها على التجنيد والحفاظ على موظفين كفوئين.

٥٠ - يجب نقل الشرطة الوطنية العراقية إلى وزارة الدفاع حيث ستصبح الوحدات الخاصة جزءاً من الجيش العراقي الجديد.

٥١- يجب نقل شرطة الحدود العراقية بأكملها إلى وزارة الدفاع التي ستتولى المسؤولية الكاملة عن السيطرة على الحدود والأمن الخارجي.

٥٢ - يجب منح جهاز الشرطة العراقية مسؤوليات أكبر لإجراء تحقيقات جنائية، فيما عليها تعزيز تعاونها مع عناصر أخرى في الجهاز القضائي العراقي، لتحسين السيطرة على الجريمة وحماية المدنيين العراقيين.

٥٣- يجب إخضاع وزارة الداخلية العراقية إلى عملية تحويل تنظيمية تتضمن جهوداً لتوسيع قدرات الوحدة الرئيسة لمكافحة الجريمة وفرض مزيد من السيطرة على قوات الشرطة المحلية. ويجب نقل السلطة الوحيدة لدفع مرتبات الشرطة المحلية إلى وزارة الداخلية.

٥٤- على وزارة الداخلية العراقية المضي قدماً في الجهود الحالية لتحديد وتسجيل والسيطرة على جهاز حماية المنشآت.

٥٥- على وزارة الدفاع الأميركية مواصلة مهمتها تدريب الشرطة الوطنية العراقية وشرطة الحدود العراقية التي يجب نقلها إلى وزارة الدفاع.

٥٦- على وزارة العدل الأميركية توجيه مهمة تدريب قوات الشرطة الباقية ضمن سلطة وزارة الداخلية.

٥٧- وفيما تنضوي فرق التدريب العسكرية الأميركية في الوحدات العسكرية الأميركية، يجب توسيع عملية انضواء المدربين الأميركيين في الشرطة.

٥٨- على مكتب التحقيقات الفيديرالي توسيع تدريبه التحقيقي ومنشآته في العراق، ليشمل الإرهاب أيضاً.

٥٩- على الحكومة العراقية توفير الأموال لزيادة عدد السيارات وأجهزة الاتصالات وتطويرها لدى جهاز الشرطة.

٦٠- يجب تولي وزارة العدل الأميركية قيادة عمل التحول التنظيمي في وزارة الداخلية.

٦١- يجب دعم وتمويل البرامج التي تقودها وزارة العدل لإنشاء المحاكم وتدريب القضاة وإيجاد المؤسسات والممارسات لمكافحة الفساد.

٦٢ - يجب على الحكومة الأميركية، وفي أقرب وقت، توفير المساعدة التقنية إلى الحكومة العراقية، للتحضير لقانون نفط عراقي يحدد حقوق الحكومات الإقليمية والمحلية.

٦٣ -على الولايات المتحدة تشجيع الاستثمار في القطاع النفطي العراقي عبر المجتمع الدولي وشركات الطاقة الدولية.

٦٤ - يجب زيادة المساعدة الاقتصادية الأميركية لتصل إلى درجة خمسة بلايين دولار سنوياً.

٦٥- يجب أن تكون المشاركة الأوسع للشركاء الدوليين، الذين عليهم أن يفعلوا أكثر من مجرد تقديم الأموال، جزءاً أساسياً من جهود إعادة الإعمار في العراق.

٦٦- يجب أن تقود الولايات المتحدة تمويل طلبات المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين ووكالات إنسانية أخرى.

٦٧- على الرئيس الأميركي إيجاد منصب مستشار لإعادة الإعمار الاقتصادي في العراق.

٦٨- على رئيس المهمة في العراق، أن تكون لديه السلطة لإنفاق مبالغ مهمة عبر برنامج القائد للرد الطارئ .

٦٩- يجب تجديد سلطة المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال فترة برامج المساعدة في العراق.

٧٠- يجب تشكيل وتنفيذ برنامج مساعدة أمنية أكثر ليونة للعراق، لكسر الحواجز أمام تعاون فاعل بين الوكالات.

٧١- يجب توفير السلطات المطلوبة لدمج الأموال الأميركية وتلك القادمة من المتبرعين الدوليين والمشاركين العراقيين.

٧٢- يجب تضمين تكاليف الحرب في العراق في الموازنة السنوية للرئيس بدءاً من السنة المالية ٢٠٠٨

٧٣- على وزيرة الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات الوطنية منح الأولوية القصوى للتدريب اللغوي والثقافي في شكل عام، وخصوصاً للضباط والعسكريين المكلفين مهمات في العراق.

٧٤- على المدى القصير، وإذا لم يتقدم عدد كاف من المتطوعين المدنيين، على الوكالات المدنية شغر هذه الوظائف.

٧٥- على المدى البعيد، تحتاج الولايات المتحدة من أجل تحسين قدرة وكالاتها على الرد إلى عمليات استقرار معقدة كتلك في العراق وأفغانستان.

٧٦- على وزارة الخارجية تدريب موظفيها لتولي مهمات مدنية مرتبطة بعملية استقرار معقدة خارج السفارة التقليدية.

٧٧ - على مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع تخصيص موارد تحليلية أكبر لمهمة فهم التهديدات ومصادر العنف في العراق.

٧٨ - وعلى مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع أيضاً إجراء تغييرات فورية على عملية جمع المعطيات عن العنف ومصادره في العراق، لتوفير صورة أكثر دقة عن الأحداث على الأرض.

٧٩- على وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي اي) توفير جنود أكثر في العراق لتطوير وكالة استخبارات فاعلة وتدريبها وبناء مركز لمكافحة الإرهاب يمكنه تسهيل جهود مكافحة الإرهاب بقيادة شخصيات التقتها لجنة بيكر.

أجرت لجنة دراسة العراق، مقابلات واستشارات مع عدد كبير من المسؤولين الأميركيين السابقين والحاليين، وبعض الوزراء والسفراء العرب والأجانب فضلاً عن عدد كبير من الخبراء والصحافيين والباحثين.

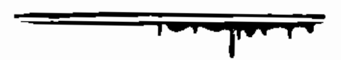
وفي الآتي أبرز الاسماء التي استشارتها اللجنة:

- استشارات لجنة دراسة العراق
- رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي.
- وزير الخارجية السوري وليد المعلم.
- السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى.
- نائب وزير الدفاع الإسرائيلي أفرايم سنيه.
- المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة جواد ظريفي.
- السفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل.
- وزير الشؤون الخارجية الإماراتية الشيخ عبد الله بن زايد.
- السفير المصري في واشنطن نبيل فهمي.
- السفير الأردني في واشنطن كريم قعوار.
- السفير القطري في واشنطن ناصر بن حمد آل خليفة.
- مبعوث الجامعة العربية في العراق مختار لماني.
- الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق اشرف قاضي.
- السفير التركي في واشنطن نابي سينسوي.

- مسؤولون سابقون وخبراء
- الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون.
- النائب السابق للرئيس الأميركي والتر مونديل.
- وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت.
- وزير الخارجية الأميركية السابق وارن كريستوفر.
- وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر.
- وزير الخارجية الأميركية السابق كولن باول.
- وزير الخارجية الأميركية السابق جورج شولتز.
- المندوب السابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك.
- مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو برجنسكي.
- مستشار الأمن القومي السابق أنطوني لايك.
- مستشار الأمن القومي السابق برنت سكوكروفت.
- القائد السابق للقيادة المركزية الأميركية أنطوني زيني.
- نائب وزير الدفاع الأميركي السابق للشؤون السياسية دوغلاس فايث.
- مجموعات عمل متخصصة
- نائب رئيس معهد الشرق الأوسط دايفد ماك.
- مدير برنامج التوثيق في مؤسسة«الذاكرة العراقية» حسن منيمنة.
- مدير مركز«الإسلام والديموقراطية ومستقبل العالم الإسلامي» في معهد«هدسون» هلال فرادكين.
- الباحث في مؤسسة«بروكينغز» شبلي تلحمي.
- مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز«الدراسات الاستراتيجية والدولية»

جون الترمان.

- باحث في مجلس«العلاقات الخارجية" ستيفين كوك.
- مدير مركز سياسة الدفاع والأمن الدولي في مؤسسة«راند»جيمس دوبينز.
- أستاذ الدراسات حول سياسة الشرق الأوسط دانيال كيرتزر.
- باحثون وخبراء وصحافيون
- الصحافي في صحيفة«نيويورك تايمز» توماس فريدمان.
- مدير مكتب«المبادرات الاستراتيجية والتحليل« ريتشارد هيل».
- مدير مركز الشرق الأوسط في معهد«بروكينغز» مارتن أنديك.
- باحث في معهد«أميركان انتربرايز» فريدريك كاغان.
- صحافي في مجلة«ويكلي ستاندرد» وليام كريستول.
- نائب رئيس مركز دراسات السياسة الخارجية في
- معهد«بروكينغز» كارلوس باسكوال.
- رئيس معهد«بروكينغز» ستروب تالبوت.
- أستاذ في برنامج دراسات الأمن في جامعة«جورج تاون» بروس هوفمان.
- أستاذ الدراسات الاستراتيجية في جامعة«ناشيونال ديفينس» جون زيغلر.
- رئيسة مجلس إدارة المنظمة الدولية«نساء من أجل نساء» زينب صلبي.
- نائب رئيس العمليات الدولية في«المنظمة الصحية الدولية» ربيع طربية.



الملحق رقم ٤

رسالة انسحاب السفير مختار لماني من المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الأمين العام

تحية طيبة وبعد :

أولاً: علمنا التاريخ أن أرض العراق هي مهد الحضارات وأن ساكني هذه الأرض عبر تاريخهم الذي يقاس بطول التاريخ نفسه عرفوا بفسيفسائهم الجميلة و لغنية أن يجعلوا من العراق منارة علم وأرض عطاء وتأثير حضاري وديني ونكري وثقافي .

علمنا التاريخ أن أهل العراق عرفوا عبر تاريخهم الطويل محناً ومآس قد تكون أسوأ من محنتهم الحالية لكنهم استطاعوا دوماً أن يتغلبوا على هذه المحن،إلا أن محنتهم الحالية تتميز بخطورة خاصة تتلخص في محاولة تدمير تماسك الفسيفساء اجميلة فيها عوامل متعددة داخلية وإقليمية ودولية ولكل عامل من هذه العوامل تعقيداته ويزداد تعقيدها بتفاعلها مع بعضها البعض .

١-داخلية: لا يتفق حالياً أهل العراق على تشخيص موحد لمشاكلهم وبالتالي على الالتزامات الواجب الوفاء بها لتحقيق النقلة النوعية في علاقاتهم.

سمة هذه العلاقات تكمن حالياً في انعدام الثقة تماماً وهروب أهل العراق إلى الأمام في ردود فعل وتخندق أصبح عنفه عبثياً وبدائياً ومتناقضاً مع رواسب ثقافتهم العريقة .

أهل العراق في وضع حالي يهدف إلى تدمير تماسكهم الاجتماعي في عمقه نافياً

جذوره الضاربة في أعماق التاريخ .

طوائف أهل العراق كما هو حال كل الطوائف الإنسانية دينية كانت أم إثنية تعرف غلاة في الأطراف لكن غلاة أطيف أهل العراق انتقلوا من الأطراف إلى المركز راهنين طوائفهم في فعل ورد فعل وتعميم أعمى يغير المعالم ويهجر الناس ويقتل على الهوية .

نتيجة هذا الوضع أصبحت علاقات أهل العراق تتسم بنفيهم لعراقيتهم، وهم مقتنعون أنه لا يمكن لأي طرف التفرد بأمور بلدهم. مشكلتهم ليست في الانفراد بل في كيفية ومدى إشراك الآخر .

أهل العراق في حالة شديدة من الاحتقان والانفعال ولم يقتنعوا بعد أن التحصين الصحيح والوحيد لبلدهم يمكن في توافقهم لإنقاذ بلدهم، توافق يرتكز على إيجاد منتصر واحد ووحيد وهو العراق نفسه.

٢- خارجياً: للعراق جوار معقد لا يقل تعقيداً عن داخله بأبعاده التاريخية والروحية والعرقية وكذلك انتماء العراق لمنطقة ذات أولوية للاقتصاد العالمي، وبالتالي فاتهامات ومصالح الجوار والقوى الكبرى تتقاطع وتتضارب في حقول متعددة ومتداخلة كما أن الأبعاد الدولية لعلاقات الجوار تنعكس بشكل مباشر ومؤثر على الساحة العراقية بل أن ما يزيد الوضع العراقي تعقيداً أن عدداً ليس بالهين من هذه القضايا أصبح ميدانها هو العراق والاتجاه الذي أراه من الداخل هو المزيد من استعمال العراق كميدان لعدد من المعارك ولأطراف متعددة تضم دولاً ومنظمات وحركات .

وأعتقد أن أهل العراق بمختلف أطيافهم يرتكبون خطأ قاتلاً إذا واصلوا محاولاتهم تحصين بلدهم من خلال تحالفات خارجية ويبقى الحل الوحيد والضمان لربط ماضي العراق العريق بمستقبله هو تحصينه باتفاق أهله في مشروع وطني

يضمن للجميع كافة الحقوق المتساوية في المواطنة وإنجاح ذلك من خلال دولة مؤسسات، بل إن من شأن ذلك عودة للدور التاريخي الرائد والمؤثر للعراق كنموذج يقتدى به. ويجب على أهل العراق أن يتذكروا أن ما وحدهم في الماضي كان عاملاً أساسياً سمح لأجدادهم بلعب دور تاريخي ساهم في بناء الحضارة الإنسانية.

ثانياً: قدمت للعراق منذ حوالي سنة نتيجة قرار عربي للمساهمة والسعي لتحقيق الوفاق العراقي وجعله حقيقة ثابتة وبمتابعة للتطورات من الداخل وانعكاساتها الخارجية توطدت قناعتي أن في نجاح العراق ومناعته مصلحة لأهله وجواره بل للعالم وفي انهياره وسقوطه كارثة على الجميع لما لذلك من تداعيات وتعقيدات دينية وطائفية وإثنية وقومية.

الشعب العراقي الذي وجدته في العراق خلال هذه المهمة، مهدد في عمقه وجائع وغير آمن.

النظرات التي شهدتها في عيون أطفاله تفيض بتساؤلات عميقة غير قادرة على فهم ما يقع ولماذا يقع باختصار شديد ما كنت شهدت عليه طيلة هذه السنة الحزينة وفي ظروف أقل مما يقال عنها أنها عبثية ولا تتناغم مع أية مقاييس عرفتها خلال ٢٧هـ كموظف دولي أتيحت له الفرصة في معايشة مناطق أزمات أخرى في العالم.

قد تكون أطياف الشعب العراقي وطوائفه شديدة القناعة بما عانته عبر تاريخها الطويل وتفاوتت هذه المعانات في هذه المرحلة أو تلك لكن لمست خلال هذه السنة أنها هذه المعانات لم تنل من عزة نفسه وشهامته وكرامته. وإذا استطاع هذا الشعب أن يقف من جديد وحصن أهله بلدهم بتوافقهم الداخلي فلن يحتاج العراق لمساعدة أحد لما وهبه الله من خيرات ليست فقط مادية (نفط وماء) بل حضارة وروحية وما أخشاه هو أن لا ينسى كيف تعامل مع الآخرون وهو يعاني من محنة فريدة وشديدة تهز بنيانه وتضرب عمق مجتمعه وتدمر فسيفسائه.

ثالثاً: حاولت خلال هذه السنة جاهداً التواصل مع كل الأطراف العراقية من خلال تنمية علاقات صادقة وصارمة وغير مجامله اتسمت بالجدية والمصارحة وأستطيع القول والتأكيد أنه ليست لدي مشكلة مع أي طرف عراقي بل كانت مشكلتي الوحيدة تكمن في علاقتهم ببعضهم البعض وشعورهم القوي بأن كل طرف منهم ضحية الطرف الأخر. وربما هذا هو العامل الوحيد المشترك بين أهل العراق في هذه المرحلة العصيبة.

رابعاً: اتخذ العرب في قمتهم الأخيرة في الخرطوم يوم ٢٩مارس ٢٠٠٦ قراراً نصت أحد فقراته (الفقرة الثامنة (على التنفيذ الفوري لقرار فتح بعثة لجامعة الدول العربية في بغداد وذلك تفعيلاً للدور العربي في العراق.... وفتحت البعثة بدون أي إمكانيات مادية أو أمنية، لا داعي للدخول في سرد تفاصيلها والصعاب والمخاطر التي رافقتها وفتحت البعثة خارج المنطقة الخضراء المحصنة لضمان وتسهيل تواصلها مع كافة العراقيين وصممت هذه البعثة خلال هذه السنة لأن عراقيون كثيرون هم من ساعدوها بمؤازرتهم ودعمهم نتيجة علاقات بنيت على الثقة وبهدف واحد هو مساعدة العراق للوقوف من جديد كمنارة إشعاع حضاري. وهؤلاء العراقيون منهم الكردي والعربي والتركماني ومنهم المسيحي والمسلم الشيعي والسني والصابئي والايزيدي والشبكي والقائمة قد تطول.

ولا أخفي أنه لم تكن لدي أوهام حين اتخذ العرب قرارهم وكما عهدوا في أدبياتهم الدبلوماسية سهولة الإقرار وعدم التنفيذ لكن ما دفعني لقبول المهمة هو التحدي والرغبة الشديدة في مساعدة أهل العراق مهما كانت ضآلة هذه المساهمة. أقول قبلت المهمة ولم أتعامل معها في أي لحظة كدبلوماسي بل تعاملت من قلبي وببساطة باعتبار أن أهل العراق أهلي وحرصت أن تكون العلاقة متوازنة وبنفس المسافة مع كل الأطياف والأطراف مركزا على كل من شأنه التقريب بينهم من

خلال توافقهم السياسي وتلاحمهم الوطني.

قدمت إلى بغداد خلال فترة اعتبرت فيها الأمم المتحدة بل العالم بغداد كأخطر منطقة في العالم وحرصت في الشهور الأولى وفي تواصلي أن أكون مستمعاً لرجال السياسة والدين والفكر والعشائر والمجتمع المدني.

قدمت بدون قيام الدول التي أوفدتني إلى بغداد بتقديم أي مساعدة أمنية أو مادية وهي نفس الدول التي توجه دبلوماسيها المعتمدين لدى العراق بالإقامة في عمان ولا تسمح لهم بالسفر إلى بغداد بالرغم من إمكانياتها المادية والأمنية لحمايتها ولم يكن بإمكان البعثة التي فتحتها (وكلمة بعثة هنا مجازية مجازفة لأنها في حقيقة الأمر شخصان فقط) أن تصمد طيلة هذه السنة في ظروف يصعب إن لم يستحيل وصفها لولا عاملي الإيمان والتحدي.

خامساً: في غياب تام لأي رؤيا عربية متماسكة وجادة في معالجة الموضوع بل انعدام حتى الوعي بضرورة تواجد هذه الرؤيا بأبعادها السياسية والأمنية وإعادة البناء والاكتفاء لدى البعض أحياناً بالإنجرار إلى مواقف ترقيعية ومن منطلقات ضيقة لا تضع بالأساس ولا بالضرورة المصلحة العليا للشعب العراقي وإنهاء محنته بمساعدة أهله بتحصين بلدهم بتلاحمه الوطني وضمان ربط مستقبلهم بماضيه المجيد والعريق ولقناعتي أن الثقة والمصداقية وحدهما لم ولن يمكننا من مساعدات أهل العراق بل ولدا في أعماقي شعور قوي بالإحباط والقهر أمام المعاناة التي كنت شاهداً عليها طيلة هذه السنة وكذلك أحاسيس متناقضة بين ما يمكن للمرء ما يتمناه للعراق وما يراه فعلياً على أرض الواقع.

والشعب العراقي وأقصد المواطن العراقي أصبح في موقع لا يحتاج فيه إلى المؤتمرات تصدر بيانات مهذبة وجميلة، سياسية كانت أم دينية، هي في نهاية المطاف عبارة عن مبادئ أخلاقية عامة و متسامحة لا يختلف عليها اثنان لكنها وللأسف

بدون أي أثر يذكر على الواقع اليومي الأمني والمعيشي لهذا المواطن والذي يزداد سوءاً ورعباً .

أما الأمور للوجستية المتعلقة بهذه المهمة والمساومات التي طالتها فقد أصبحت لا تستحق التعليق بل ولا حتى الإشارة إليها.

سادساً: أمام هذا الواقع المرير والمؤلم وأمام استحالة إنجاز أي شيء جديد وإيجابي، على الأقل بالنسبة إلى، فأجد نفسي مضطراً ومتألماً وحزيناً لإبلاغ معاليكم بأنني قررت الإنسحاب من هذه المهمة بحلول نهاية شهر فبراير ٢٠٠٧، في انتظار قيام معاليكم بتعيين بديل قد يستطيع إنجاز ما لم أتمكن من إنجازه.

وفي النهاية أود أن أعبر عن شكري لتفهمكم وشكري موجه كذلك لكافة الزملاء في الأمانة العامة لدعمهم وصداقتهم.

كما أود أن أشيد إشادة خاصة برفيقي في هذه المغامرة الزميل طارق عبد السلام، الوحيد من الأمانة العامة الذي قبل أن يرافقني في هذه المهمة وواصلها بثبات وأمان بالرغم من ظروفها الأمنية والتهديدات التي رافقتها مهددة عدة مرات حياتنا وفارضين على عائلتينا سنة من الخوف من المجهول وضغط رهيب، أنا متأكد، لن يتمكنوا من نسيانه فترة طويلة.

الإشادة كذلك تطول العاملين المحليين في البعثة لدعمهم للمشروع بالرغم من التهديدات والخطورة البالغة على حياتهم كل يوم وهم قادمون للبعثة وكل مساء وهم منصرفون.

وتفضلوا معالي الأمين العام بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

مختار لماني

رئيس البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية في بغداد

الباحث في سطور

*أكاديمي وإعلامي عراقي،دكتوراه في فلسفة التاريخ السياسي الحديث.

*عمل في مجال الصحافة والإعلام نحو (٣٥) عاما، كان رئيسا لمجلس إدارة دار ألف باء للصحافة ورئيسا لتحرير مجلة ألف باء (المجلة العراقية الأقدم والأشهر في العراق) حتى عام ٢٠٠٣ .

*لديه العديد من المؤلفات والبحوث منها :

_ أمريكا .. السياسات والأقنعة.

_اسألوا شهود العيان.

_ شهداء قضية .

_ صبحي عبد الحميد (١٩٥٨_١٩٦٨).

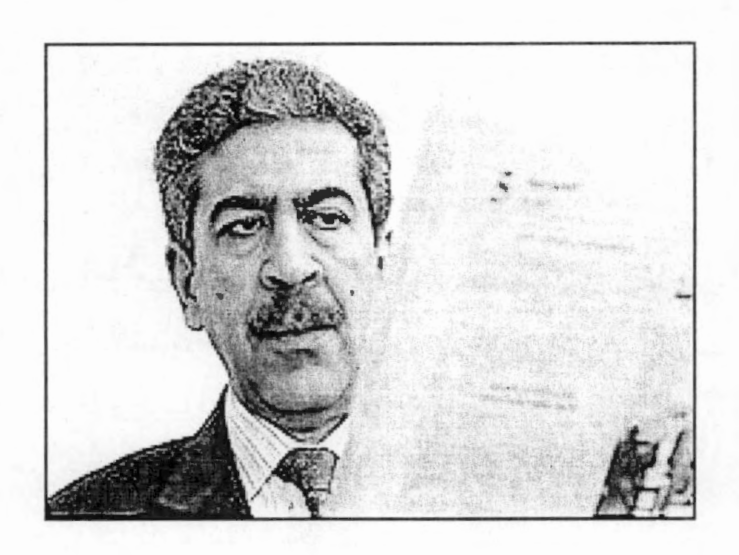
_ مفاهيم القوة وموجباتها .

_مقامات عراقية(رؤية ذاتية لكوابيس جماعية).

_صناعة الوهم وتسويق الباطل .

_الخطاب القومي في فكر الأحزاب العراقية (١٩٤٧ _١٩٥٧).





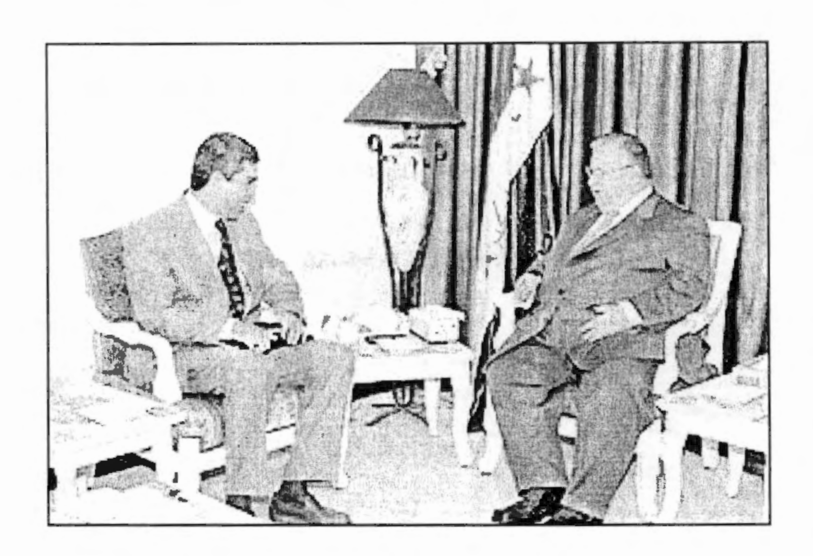
السفير مختار لماني



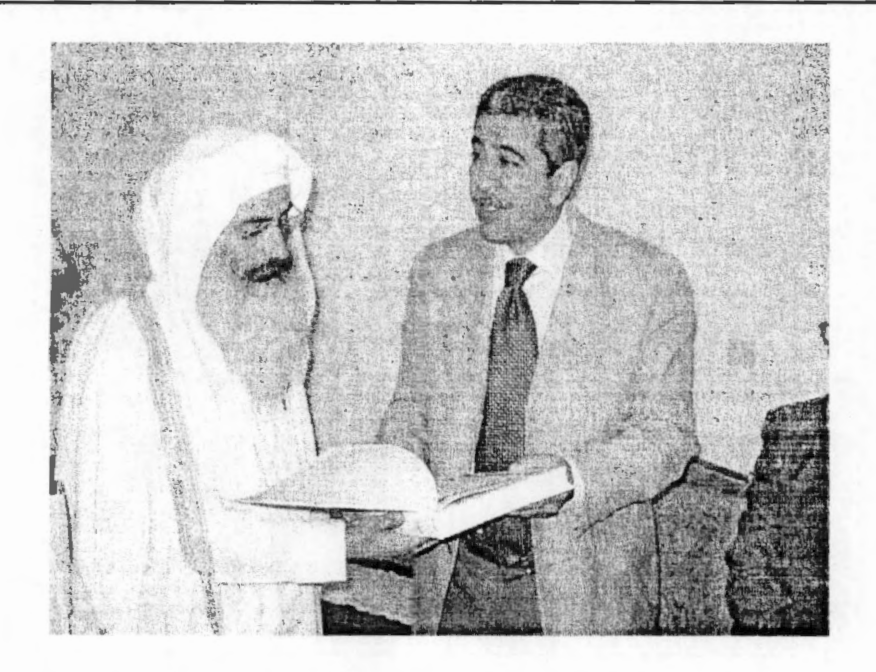
السفير مختار لماني مستمعًا إلى عدد من النساء العراقيات



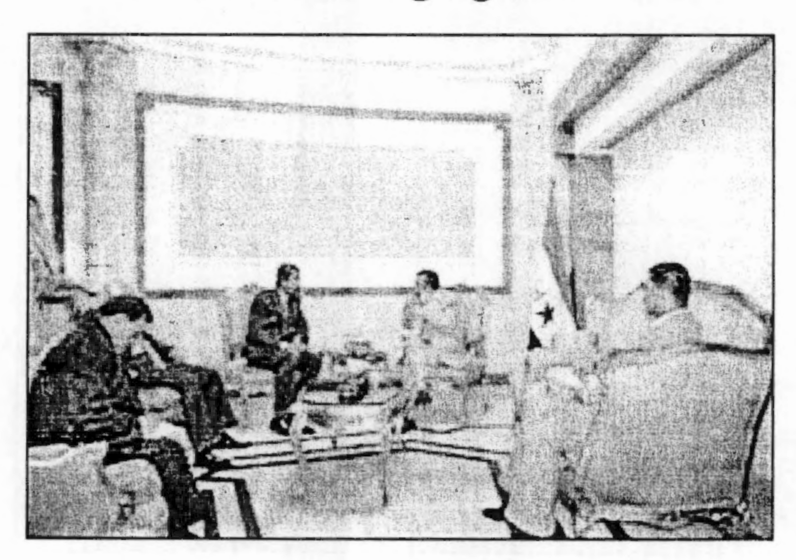
السفير مختار لماني مع الشيخ الدكتور حارث الضاري



السفير مختار لماني مع رئيس العراق الحالي جلال طالباني



السفير مختار لماني مع شيخ الطائفة الصابئية في العراق



السفير مختار لماني مع محمود المشهداني رئيس البرلمان العراقي



السفير مختار لماني مع وزير دفاع حكومة المالكي

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة